ملزمة الاقتصاد الكلي

جامعة الدمام – تعليم عن بعد
ادارة اعمال المستوى الثالث
دفعة ١٤٣٤ – ١٤٣٥ هـ

الدكتور : د. عوض عثمان
الايميل : amhussein@ud.edu.sa
تلخيص الطالبتين : دعاء شراحيلي – ابرار الدوسري
تجميع : نصرون الزهراني
تدقيق وتصحيح : امجاد الغامدي

يَا ربَ أنزِل دِفئ رَحمتَك علَى إخواننَا فِي سُوريَا

المحاضرة الاولى

مقدمة :

مقرر **<u>الاقتصاد الكلي</u>** يُعني بموضوعات هي مثار اهتمام الجميع و دائماً ما يتم تناولها في الصحف و التلفزيون و غيرها من الوسائط بل و حتى في المجالس و ذلك باعتبارها موضوعات تهم الجميع **كقضايا الناتج الاجمالي و الدخل القومي و التضخم و العطالة و الدعم الحكومي** .... الخ ، و من هنا نؤكد انه و بنهاية مقرر الاقتصاد الكلي ستزيد الحصيلة المعرفية بطيف واسع من القضايا الاقتصادية الهامة للدارسين و الدارسات

الاطار المفاهيمي لعلم الاقتصاد الكلي :

- ماهو الاقتصاد الكلي ؟

<u>تعريف علم الاقتصاد :</u>

و لنبدأ بالتذكير بتعريف علم الاقتصاد الذي يتفق عليه معظم الاقتصاديين و الذي عرّف الاقتصاد على انه :

العلم الذي يدرس السلوك البشري تجاه تلبية الحاجات البشرية غير المحدودة باستخدام المتاح من الموارد الاقتصادية النادرة .

<u>المشكلة الاقتصادية :</u>

يتضح من هذا التعريف ان طبيعة المشكلة الاقتصادية التي تواجهاا جميع المجتمعات ، بدرجات متفاوتة ، تتمثل في :

- وجود كمية محدودة من الموارد الاقتصادي .
- تقابلها حاجات غير محدودة من السلع و الخدمات التي يرغب أفراد المجتمع في الحصول عليها .

تُقسم النظرية الاقتصادية تسهيلاً لدراستها الى :

- النظرية الاقتصادة الجزئية (الاقتصاد الجزئي)
- النظرية الاقتصادية الكلية (الاقتصاد الكلي)

<u>الاقتصاد الجزئي :</u>

يدرس الاقتصاد الجزئي النظرة الاقتصادية على مستوى وحدة اتخاذ القرار : أي على مستوى المستهلك او المنشأة و كيف تتفاعل هذه الوحدات في سوق كل سلعة او خدمة فتحدد سعرها و كميتها المنتجة و كيف تتفاعل في أسواق عناصر الانتاج فتحدد أسعار كل عنصر من عناصر الانتاج .

<u>الاقتصاد الكلي :</u>

يدرس الاقتصاد الكلي النظرية الاقتصادية على المتسوى الكلي التجميعي حيث ينصب الاهتمام بالطلب الكلي و الناتج او العرض الكلي و المستوى العام للأسعار و التضخم و مستوى العمالة و النمو الاقتصادي .

الموضوعات التي يهتم بها الاقتصاد الكلي :

- دراسة و تحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج الكلي للدولة و الدخل القومي .
- يتناول مكونات الطلب الكلي (الأنفاق الكلي) في الاقتصاد كما يتناول العرض الكلي (الناتج الكلي) من السلع و الخدمات ، و من ثم يبحث في كيفية تحديد الدخل التوازني .
- دراسة دور الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسات النقدية و المالية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي .
- تحليل و دراسة المشكلات الاقتصادية الكلية المتعلقة بالتضخم و البطالة و محاولة تقديم الحلول الخاصة بها ، كما يدرس المشالكل المتعلقة بالنمو الاقتصادي و ميزان المدفوعات .

حُروف أنثوية

المحاضرة الثانية

مفاهيم أساسية :

التدفق الدائري للأنفاق و الدخل :

من المهم معرفة و تفهم الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد الكلي ، و العلاقات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، لما لذلك من ضرورة لتفهم أداء الاقتصاد الكلي وما يتأثر به من عوامل داخلية و خارجية .

- يعتمد مستوى الأداء الاقتصادي البلد معين على تدفق **الدخل و الإنتاج** بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية الأربعة :

- قطاع المستهلكين
- قطاع المنتجين
- القطاع الحكومي
- القطاع الخارجي

لأجل التبسيط نستخدم نموذج لاقتصاد مغلق يتكون من قطاعين اثنين فقط :

١- القطاع العائلي (المستهلكين)
٢- قطاع منشآت الأعمال (المنتجين)

حيث يتم التبادل بينهما في سوقين :

١- سوق عوامل الإنتاج أو الموارد
٢- سوق السلع و الخدمات

(مع افتراض عدم وجود مدخرات بواسطة القطاع العائلي)

- يحصل جمهور المستهلكين على الدخول النقدية لقاء خدمات الموارد الإنتاجية (عوامل الإنتاج) التي يقدمها إلى قطاع المنتجين ، و تقوم المنشآت الإنتاجية بتحويل هذه الموارد إلى سلع و خدمات و بيعها إلى المستهلكين لقاء الحصول على مجموع الدخول النقدية التي تغطي تكاليف عناصر الإنتاج .

و تمثل عملية المبادلة هذه القاعدة الأساسية لتدفق الدخل في الاقتصاد القومي ، كما يتضح من الشكل التالي .

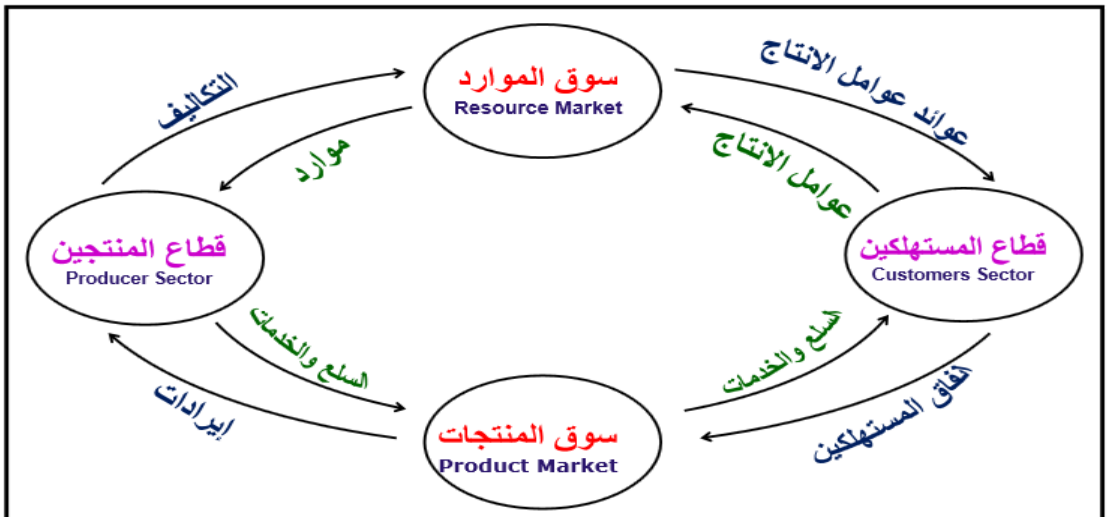

التدفق الدائري للإنتاج والدخل، حيث يلاحظ تعادل الإنفاق الكلي مع الدخل الكلي (عوائد عناصر الإنتاج) مع قيمة الناتج المحلي الإجمالي ممثلة بإيرادات قطاع المنتجين.

تحديد أسعار عوامل النتاج و أسعار السلع و الخدمات :

تتحدد أسعار أو عوائد عوامل الإنتاج في سوق الموارد في الجزء العلوي من الشكل حيث يمثل قطاع المنتجين جانب الطلب بينما يمثل قطاع المستهلكين جانب العرض في ذلك السوق .

كذالك ، تتحدد أسعار السلع و الخدمات في سوق المنتجات في الجزء السفلي من الشكل ، حيث يمثل قطاع المستهلكين في هذه الحالة جانب الطلب ، بينما يمثل قطاع المنتجين جانب العرض ، و يكون الاقتصاد في حالة توازن دائماً لأن الدخل الكلي يعادل الإنفاق الكلي في هذه الحالة .

حرية السوق و الكفاءة الاقتصادية :

كان الاعتقاد السائد بين الاقتصاديين القدماء أن آلية السوق الحر أو ما اصطلح على تسميته " **اليد الخفية** " تكفل تحقق المصالح أو الأهداف الخاصة لأطراف السوق (مستهلك يسعى لتعظيم منفعة و منتج يسعى لتعظيم أرباحه)

و تضمن تتحقق الكفاءة في الإنتاج

في حالة **التدخل الحكومي** الذي يحد من عمل آلية السوق (اليد الخفية) أي قدرة الأسواق على تحديد أسعار السلع و الخدمات يكون هناك تدني في الكفاءة و تراجع في رفاهية المجتمع . كما كان الحال في الاقتصادات المخططة مركزياً (دول الاتحاد السوفيتي سابقاً) . **ولكن متى يكون تدخل الحكومة أمر واجب و ضروري ؟**

التدخل الحكومي :

بالرغم من حديثنا عن قدرة آلية السوق الحر على تحقيق التخصيص الأمثل أو الكفء للموارد و بالتالي في تحقيق الكفاءة في الإنتاج إلا أن هناك حالات خاصة تفشل فيها آلية السوق الحر في تحقيق ذلك ، الأمر الذي يستوجب التدخل الحكومي ، **نذكر من هذه الحالات باختصار ما يلي :**

حالة السلع و الخدمات العامة :

السلع العامة هي تلك التي :

- تستهلك جماعياً .
- و متى ما أنتجت تصبح متاحة للجميع ولا يمكن حرمان أحداً من استهلاكها .
- و تقدم دون مقابل .

- هذه السلع و الخدمات العامة مثل الطرق العامة و البث الإذاعي و التلفزيوني (غير المشفر) و الأمن و الدفاع ...الخ ، لا يُقدم على إنتاجها القطاع الخاص لعدم قدرته على بيعها لمن يدفع السعر و منعها عن الآخرين كما هو الحال في حالة السلع الخاصة (كالسيارات و الغذاء و الثياب و ....الخ) .
- فنقول أن السوق الحر يفشل في تقديم السلع العامة ولا بد من تدخل الحكومة لتقديمها لأن الحكومة وحدها قادرة على تحصيل القيمة من الجميع عن طريق فرض الضرائب .

حالة التأثيرات الخارجية :

حالات التأثيرات الخارجية هي الحالات التي يترتب على النشاط الإنتاجي أو الاستهلاكي فيها آثار خارجية (**غير مقصودة**) قد تكون نافعة و **مثال** لها حالة التعليم وما يتدفق عنه من فوائد للمجتمع ، أو آثار خارجية **ضارة** و **مثال** لها حالة المصنع تسبب الغازات المنبعثة منه التلوث البيئي .

- في مثل هذه الحالات ، إذا ترك الأمر لآلية السوق فأنها تفشل في تحفيز صاحب الأثر الخارجي النافع مما يقلل من رغبته في الاستمرار في تقديم نفعه إلى المستوى الذي يفضله المجتمع . و كذلك يفشل السوق الحر في محاسبة صاحب الأثر الضار مما يدفعه إلى التمادي في نشاطه بأكثر مما تمليه المصلحة العامة للمجتمع .
- و هنا يأتي التدخل الحكومي حيث أنه لو ترك الأمر لآلية السوق فانه سيكون هناك فقد في كفاءة تخصيص الموارد لأن الموارد توجه بأكثر مما يجب في حالة التأثيرات الخارجية الضارة ، و يقل تخصيصها في حالة الأنشطة ذات التأثيرات الخارجية النافعة .
- تدخل الحكومة عن طريق الضرائب على الإنتاج أو عن طريق اللوائح و القوانين للحد من نشاط مثل هذه الصناعة الملوثة للبيئة فتحد من مسويات أنتاجها بحيث لا يتعدى التلوث البيئي المستوى الأمثل من وجهة نظر المجتمع . كما يحتاج الأمر إلى تدخل الحكومة لتحفيز الأنشطة ذات المنافع الخارجية عن طريق تقديم الدعم للتوسع فيها .

حالة الاحتكار الطبيعي :

يحدث الاحتكار الطبيعي عندما تنفرد منشأة كبيرة واحدة بالسوق و غياب المنافسين نتيجة لتمتع هذه المنشأة بخاصية تناقص تكلفة أنتاج الوحدة باستمرار مع التوسع في الإنتاج و خفض أسعار البيع إلى مستويات غير كافية لتغطية تكاليف الإنتاج للمنشآت المنافسة مما يعرضها للخسارة و الخروج في النهاية من السوق .

تكون لهذه المنشأة قوة احتكارية تضر بكفاءة تخصيص الموارد و عدالة توزيع الدخل في المجتمع . و يستوجب مثل هذا الوضع تدخل الحكومة لوضع قيود على المنشأة في هذه الحالة لتحديد السعر العادل و حملها على الوصول بالإنتاج إلى المستوى الذي يحقق الكفاءة في الإنتاج و يعظم رفاهية المجتمع .

دور الإنفاق الحكومي :

يعتبر دور القطاع الحكومي على جانب كبير من الأهمية في التأثير في مستوى الفعالية الاقتصادية . ويسري تأثير القطاع الحكومي في الاقتصاد من خلال تحصيل الضرائب و الرسوم ، و الإنفاقات التي تقوم بها الجهات الحكومية في مختلف المجالات .

يقسم الإنفاق الحكومي إلى قسمين :

١- **الإنفاق الجاري :** و يشمل الإنفاق الجاري الرواتب و الأجور التي تدفعها الحكومة المركزية و الإدارات المحلية إلى العاملين في الأجهزة الحكومية من موظفين و عمال و مدرسين و أطباء و أفراد في كل من الجيش و الشرطة و غيرهم ، مقابل ما ينتجونه من خدمات عامة نهائية .

دور قطاع التجارة الخارجية :

يطلق على الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات صافي الصادرات أو الميزان التجاري إذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات فمعنى ذلك أن القطر يتمتع بفائض تجاري و إذا كانت قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات ، فسيؤدي ذلك إلى حدوث عجز تجاري .

دور القطاع المالي :

لقد أفتضرنا عند تناولنا لنموذج التدفق الدائري للدخل و الإنفاق ، أن قطاع المستهلكين ينفق كل دخله ولا يدخر ، وكان ذلك للتبسيط فقط . فمن الناحية العملية ، نجد أن المستهلكين و المنتجين لا يقومون بأنفاق جميع دخولهم ، بل يدخرون جزءاً منها .

و يعتبر ذلك الجزء المدخر من أهم العوامل التي تؤثر في مستوى الأداء الاقتصادي . تجد هذه الادخارات طريقها إلى البنوك و تمثل المصدر الرئيسي للإقراض في الاقتصاد . فالجهاز المصرفي يقوم بدور الوسيط في الأسواق المالية و ذلك بتجميع المدخرات و أعادة إقراضها .

- **الآن يمكننا إيجاز العلاقات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية لاقتصاد واقعي و التي سبق الإشارة إليها سابقاً و الممثلة في :**

- قطاع المستهلكين
- قطاع المنتجين
- القطاع الحكومي
- القطاع الخارج

في الرسم التالي :

و في اقتصاد أكثر واقعية يضم القطاع الحكومي و القطاع الخارجي بالإضافة إلى القطاع العائلي و قطاع الأعمال تتعقد الأمور قليلاً ولكن يبقى شرط توازن الاقتصاد الكلي في صيغته العامة :

(الدخل الكلي = الإنفاق الكلي)

ولكن يختلف من حيث تفاصيل مكونات الطلب الكلي . ففي النموذج رباعي القطاعات نضيف كل من **الإنفاق الحكومي (G) و صافي الصادرات (NX)** إلى مكونات الطلب الكلي ، فيصبح شرط توازن الاقتصاد على النحو التالي :

$$Y = C + I + G + NX\ (X - M)$$

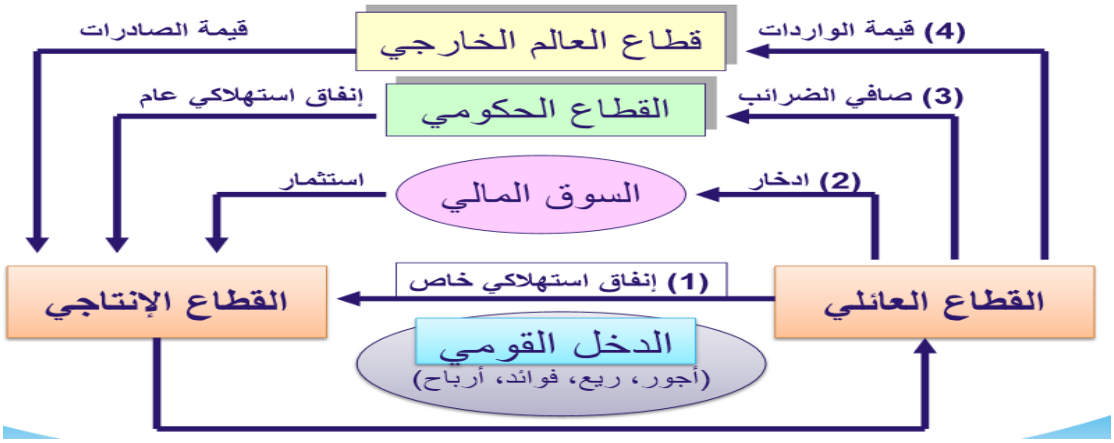

حُروف أنثوية

المحاضرة الثالثة الحسابات القومية

الحسابات القومية : هي وسيلة إحصائية لقياس مستوى النشاط الاقتصادي على مستوى الدولة في مختلف قطاعاتها الاقتصادية والتي تنقسم إلى :

* القطاع الزراعي.
* القطاع الصناعي.
* القطاع الخدمي.

وذلك من أجل تحديد جوانب القوة والضعف في هذه القطاعات والتنبؤ باحتمالات تأثيراتها على الاتجاهات المستقبلية للاتجاه القومي.

أن عملية جمع وتبويب الإحصاءات لمختلف الفعاليات الاقتصادية تعتبر مهمة كبيرة وشاقة ، مما يتطلب إنشاء أجهزة حكومية متخصصة يطلق عليها تسميات مختلفة، كالجهاز المركزي للإحصاء، أو دائرة الإحصاءات العامة، أو الجهاز المركزي للمعلومات، وغيرها من المسميات.

في المملكة العربية السعودية يسمى بمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات http://www.cdsi.gov.sa

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي (GDP (Gross Domestic product من أهم المؤشرات الحسابات القومية ويعمل على قياس النشاط الاقتصادي داخل دولة معينة خلال فترة زمنية معينة.

ترتيب دول العالم حسب الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١١

Ranking	Economy	(millions of US dollars)
1	United States	14,991,300
2	China	7,318,499
3	Japan	5,867,154
4	Germany	3,600,833
5	France	2,773,032
6	Brazil	2,476,652
7	United Kingdom	2,445,408
8	Italy	2,193,971
	...	...
20	Saudi Arabia	576,824
World		**69,981,922**

المصدر : البنك الدولي

الاسم	عدد الاصفار (الولايات المتحدة الامريكية والانجليزية المعاصرة الحديثة)
مليون	10^6
بليون مليار(عند الإنجليزية التقليدية)	10^9
ترليون	10^{12}

ترتيب الدول العربية حسب الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١٠

الترتيب	الدولة	الناتج المحلي [بملايين الدولارات الامريكية]
١	المملكة العربية السعودية	434,440
٢	الامارات العربية المتحدة	239,650
٣	مصر	216,830
٤	ليبيا	178,969
٥	الجزائر	156,518
٦	قطر	127,316
٧	المغرب	101,702
٨	الكويت	94,136
٩	العراق	87,912
١٠	السودان	65,930
	مجموع الدول العربية	**2,340,000**

المصدر : البنك الدولي

الناتج المحلي الإجمالي Gross domestic product (GDP) : يعرف الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بأنه:

القيمة السوقية (بالأسعار الجارية) : لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في قطر معين وخلال فترة زمنية معينة.

* وسنوضح في ما يلي المفردات الجديدة الواردة في هذا التعريف:

القيمة السوقية (MARKET VALUE) : من أجل قياس الناتج من السلع والخدمات، لابد من تجميع المنتجات الزراعية كالقطن والقمح والتمر والمنتجات الصناعية كالبترول والأجهزة الكهربائية والسيارات والمنتجات الخدمية النهائية كالتعليم والصحة والنقل والسياحة وغيرها. غير أن تجميع كميات السلع المنتجة بوحداتها الطبيعية أمر غير ممكن بسبب عدم تجانس وحدات القياس.

وللتغلب على هذه المشكلة يتم قياس القيم السوقية (MARKET VALUE) وذلك بضرب الكمية المنتجة من أي سلعة أو خدمة في سعرها الجاري في السوق.

يطلق على الناتج المقوم بالأسعار الجارية (Current Price Gross Domestic Product) و الناتج المحلي الاسمي (Nominal Gross Domestic product) أو الناتج المحلي الإجمالي النقدي (Money Gross Domestic Product) الذي يختلف عن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Real gross Domestic product)كما سيأتي لاحقاً.

السلع و الخدمات النهائية : تشمل السلع والخدمات النهائية (Final goods and services) السلع الاستهلاكية والصادرات (سواء نهائية أو وسيطة) والسلع الاستثمارية (آلات ومعدات ومباني).

وتختلف هذه السلع النهائية عن السلع الوسطية (Intermediate Goods) وهي السلع التي يتم إنتاجها بواسطة منشأة معينة وتشتريها منشأة أخرى لاستخدامها كمدخل (Input) في أنتاج سلعة أو خدمة نهائية.

الاحتساب المزدوج (double counting) : إذا احتسبت قيمة السلع الوسيطة الداخلة في إنتاج السلع النهائية في حساب الناتج المحلي الإجمالي فمعنى ذلك أن تحتسب قيمة المدخلات الوسيطة مرتين، مرة كسلعة وسيطة ومرة أخرى كجزء من قيمة السلعة النهائية، ويتسبب ذلك في ارتكاب خطأ ما يعرف بالاحتساب المزدوج (Double Counting) وبالتالي تضخيم قيمة الناتج المحلي الإجمالي بتجميع قيم السلع والخدمات النهائية دون السلع الوسيطة.

لغرض تجنب الوقوع في خطأ الاحتساب المزدوج لقيمة السلع الوسيطة عند تقدير الناتج المحلي الإجمالي، يستخدم الخبراء ما يعرف بطريقة القيمة المضافة (value added)، حيث يتم تجميع القيمة المضافة (قيمة الإنتاج – قيمة السلع الوسيطة) في كل مرحلة من مراحل الإنتاج

وللإيضاح نتابع المثال التالي :

مراحل الإنتاج (١)	قيمة الإنتاج (٢)	القيمة المضافة (٣)
١- القمح ٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠
٢- الطحين	٣٥٠	١٥٠
٣- الخبز	٥٥٠	٢٠٠
المجموع	**١١٠٠**	**٥٥٠**

السلع والخدمات المنتجة محلياً: للتوصل إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي لقطر معين يتم احتساب القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية الجديدة المنتجة فقط داخل الحدود الجغرافية لهذا القطر. فمثلاً، تقوم بعض الشركات اليابانية المنتجة للأجهزة الكهربائية بإنتاج بعض أنواع هذه الأجهزة في الصين، وفي هذه الحالة ، فإن قيمة هذا الإنتاج تدخل في احتساب الناتج المحلي للصين ولا تدخل في احتساب الناتج المحلي لليابان.

طالما أن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يحسب القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية فتجدر الإشارة هنا إلى أن هنالك مجموعة مقدرة من السلع والخدمات النهائية التي تنتج <u>ولا تحسب</u> وذلك لأنها لا تصل إلى السوق مثل خدمات ربات البيوت ومثل الإنتاج الزراعي الذي يقوم المزارع باستهلاكه.

يقاس الناتج المحلي الإجمالي بمجموع قيم السلع والخدمات النهائية الجديدة المنتجة محلياً خلال فترة زمنية معينة وهي <u>سنة عادة</u>.

عمليات شراء وبيع السلع المستعملة التي تم انتاجها في سنوات سابقة فلا تدخل في تقدير قيمة الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية.

إلا أن قيمة خدمات متاجر بيع وشراء هذه السلع المستعملة فتدخل في تقدير الناتج المحلي للسنة الحالية.

أسئلة للنقاش:

* عرف الناتج المحلي الإجمالي

..... .

* تجاوز استخدام القيم السوقية في احتساب الناتج المحلي الإجمالي مشكلة ..... .
* مشكلة الاحتساب المزدوج تعني .....

..... و قد تم التغلب عليها باستخدام ..... أو ..... .

* هنالك مجموعة مقدرة من السلع والخدمات النهائية التي تنتج ولا تحسب في الناتج المحلي الإجمالي .....

لماذا؟ مثّل لهذه السلع والخدمات؟

تمنياتي لكم بالتوفيق ☺

أخيتكم : نصرون الزهراني

المحاضرة الرابعة قياس الناتج المحلي الاجمالي

مقدمه : يعزى الاهتمام الكبير بقياس الناتج المحلي الاجمالي الى كونه مؤشرا هاما للأداء الاقتصادي ورفاهيه المجتمع لذلك اصبحت دراسة تقدير وتوزيع الناتج المحلي تحتل مركزا بارزا في الدراسات التطبيقية بالنسبة لجميع الاقطار خاصه في حاله توفر الاحصائيات الدقيقة عن مختلف الفعاليات الاقتصادية

طرق قياس الناتج المحلي : يتم قياس الناتج المحلي الاجمالي بثلاث طرق هي:

طريقه الناتج Product Method طريقه الانفاق Expenditure Method

طريقه الدخل Income Method

طريقه الناتج Product Method : يتم في طريقه الناتج (Product Method) جمع قيم السلع والخدمات النهائية المنتجة محليا في سنه معينه ويتم تقدير الناتج بضرب الكميه المنتجة من كل سلعه او خدمه في سعر الوحدة منها السائد في اسواق التجزئة

فاذا كان الاقتصاد ينتج سلعتين فقط بالكميات QAوQB التي تباع في الاسواق بأسعار PAو PB على التوالي يمكن حساب الناتج المحلي الاجمالي بطريقه الناتج كما يلي : $\mathbf{GDP = P_A \times Q_A + P_B \times Q_B}$

وعموما يمكن صياغه المعادلة التالية لحساب الناتج المحلي لاقتصاد ينتج n من سلعة النهائية : $GDP = \sum_{i=1}^{n} P_i \times Q_i$

i = 1,2,3 ..... n.

اجمالي الناتج المحلي حسب نوع النشاط الاقتصادي :

النشاط الاقتصادي	2010*	النسبة من اجمالي الناتج المحلي
الزراعة ، الغابات ، الاسماك	39986	4.6
التعدين والتحجير - نفط وغاز	201433	23.1
التعدين والتحجير – أخرى غير نفطية	3125	0.4
الصناعات التحويلية – نفطية	21886	2.5
الصناعات التحويلية – غير نفطية	87867	10.1
الكهرباء ، الغاز ، الماء	16161	1.9
التشييد والبناء	60382	6.9
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	77190	8.9
النقل و التخزين والاتصالات	64745	7.4
خدمات المال والتأمين والعقارات – ملكية المساكن	55915	6.4
خدمات المال والتأمين والعقارات – أخرى	53342	6.1
خدمات جماعية واجتماعية وشخصية	33865	3.9
ناقص الخدمات المصرفية المحتسبة	16196 -	1.9-
منتجو الخدمات الحكومية	161801	18.6
اجمالي الناتج المحلي	**871643**	**100.0**

الناتج المحلي الاجمالي الاسمي حسب نوع النشاط للعام ٢٠١٠ م

القطر	الزراعة	الصناعة	الخدمات	الناتج المحلي الاجمالي
المملكة العربية السعودية	%2	%66.9	%31.1	657,049

المصدر : صندوق النقد الدولي ٢٠١٣

طريقه الانفاق Expenditure Method : يقاس الناتج المحلي الاجمالي بطريقه الانفاق (**Expenditure Method**) وذلك عن طريق جمع الانفاق على السلع والخدمات النهائية الجديدة المنتجة في الاقتصاد او الانفاق على GDP من قبل القطاعات الاقتصادية المختلفة وفق المعدالة :**GDP = C + I + G + X - M**

الانفاق الاستهلاكي : في مجموعه القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية التي يستهلكها الافراد ويشمل على ما ينفقه القطاع العائلي على السلع المعمرة كشراء سيارة او اثاث وغيره والسلع غير المعمرة كمختلف السلع الاستهلاكية هذا اضافه الى الخدمات المختلفة كخدمات الطبيب والمعلم والمهندس والكهربائي وغيرها .

الإنفاق الاستثماري: يقصد به " مجموع القيم النقدية للسلع الاستثمارية (الرأسمالية) التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات النهائية بواسطة القطاع الخاص ". أي انه الإنفاق الذي يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني. ويتضمن ما يلي:

ا- شراء المعدات و الآلات بواسطة منشآت الاعمال .

ب- جميع الإنشاءات من مخازن ومصانع ومراكز تجارية.

ج- التغير في المخزون، والذي يقصد به التغير في المخزون السلعي من مواد أولية ووسيطة وسلع نهائية.

الإنفاق الحكومي: يقصد به " مجموع القيم النقدية للسلع أو الخدمات الاستهلاكية والاستثمارية التي تشتريها الحكومة " وتشمل :

الأنفاق الجاري : ويشمل الرواتب والاجور وجميع مشتريات الحكومة من سلع مختلفة و خدمات.

الأنفاق الاستثماري : ويشمل نفقاتها على بناء البنية التحتية من طرق وجسور ومدارس ومستشفيات ..الخ.

انفاق التجارة الخارجية: يُعرف بصافي الصادرات وهو " قيمة الصادرات مطروحاً منه قيمة الواردات ". فإن ما ينتج داخل الدولة لا يستهلك بأكمله محلياً أنما يصدر جزءاً منه يحصل عليها الأجانب مقابل أنفاق من الخارج يمثل جزء يضاف للناتج القومي للدولة. من ناحية أخرى

تحتاج الدولة إلى تخصيص جزء من إنفاقها للحصول على واردات من سلع وخدمات منتجة في الخارج، وهو جزء يجب طرحه من الناتج المحلي الإجمالي وعلى ذلك يكون:-

صافي الصادرات = الصادرات – الواردات

الانفاق على الناتج الاجمالي السعودي للعام ٢٠١١ Expenditure on Gross Domestic Product :

البند	2011
الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	٤٨٩,٨٤٦
الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	٦٧٤,١٤٣
التغير بالمخزون	١٠٣,٧١٤
اجمالي تكوين رأس المال الثابت	٥٧٤,٦٦٠
صادرات البضائع والخدمات	١,٤١٠,٧٠٢
أ- صادرات البترول	١,١٩,٠٥١
ب- صادرات البضائع الاخرى	١٧٦,٥٦٨
ج- صادرات الخدمات	٣٤,٠٨٣
واردات البضائع والخدمات	٧٤٢,٤١٥
أ- سلعية	٤٩٣,٤٤٩
ب- خدمية	٢٤٨,٩٦٦
الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي	**٢,٥١٠,٦٥٠**

المصدر : مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات – وزارة الاقتصاد والتخطيط

مكونات الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الأنفاق (الإنفاق بملايين الدينارات في سنة ٢٠٠٣)

بنود الإنفاق	الإنفاق	GDP %
الإنفاق الاستهلاكي الخاص (C)	**5,808**	**%68.2**
الاستثمار الخاص (I)	**1,367**	**%16.1**
الإنفاق الحكومي (G)	**1,487**	**%17.5**
صافي الصادرات (X-M)	**-151**	**%-1.8**
الناتج المحلي الإجمالي GDP	**8,511**	**%100**

طريقة الدخل (INCOME METHOD) : يقاس الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل بجمع الدخول المتحققة لأفراد المجتمع لقاء مساهمتهم في الإنتاج مضافاً إليها صافي الضرائب و إهلاكات الأصول الثابتة.

الناتج المحلي الإجمالي GDP عن طريقة الدخل =

مجموع دخول العاملين (الرواتب) + الإيجارات + أرباح الشركات + دخول الأعمال الصغيرة + صافي الفوائد + صافي الضرائب + الاهلاكات.

(صافي الفوائد = الفوائد المستلمة – الفوائد المدفوعة)،

(صافي الضرائب = الضرائب المدفوعة – الإعانات).

المدفوعات التحويلية: عند تقدير الناتج بطريقة الدخل يجب استبعاد المدفوعات التحويلية الحكومية، كإعانات البطالة والضمان الاجتماعي وغيرها، باعتبارها دخولاً لا يقابلها إنتاج وذلك لعدم مشاركة أصحابها في إنتاج الناتج المحلي الإجمالي. كما يجب استبعاد الدخول الناتجة عن هبات الأفراد لأقربائهم ، أو الناتج عن التبرع إلى الجهات الخيرية ، حيث أن هذه الدخول لم تدفع لقاء المساهمة في الإنتاج ، فهي تعتبر من المدفوعات التحويلية الخاصة.

الضرائب غير المباشرة (INDRECT TAXES) : من مشكلات تقدير الناتج المحلي بواسطة طريقة الدخل وجود الضرائب غير المباشرة، مثل ضريبة الإنتاج أو ضريبة المبيعات أو ضريبة القيمة المضافة.

تكون هذه الضرائب جزءاً من تكاليف الإنتاج تحتسب كإيراد للدولة مقابل ما تقدمه لقطاع الأعمال من خدمات عامة كالطرق والصرف الصناعي والأمن والخدمات الصحية وغيرها من الخدمات في المناطق الصناعية. لذلك، يجب إضافة الضرائب غير المباشرة إلى مجموع دخول عناصر الإنتاج عند تقدير قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

الدعم غير المباشر (INDRECT SUBSIDIES): تقوم الحكومة في كثير من الأقطار النامية بسياسة دعم أسعار بعض السلع الاستهلاكية، مثل الخبز، من خلال توفير الطحين للمخابز بأسعار مخفضة. لذا يجب استبعاد مثل هذا الدعم غير المباشر (INDRECT SUBSIDIES) عند تقدير الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل.

إهلاكات الأصول الثابتة: يضيف المنتجون التكلفة السنوية لإهلاكات الأصول الثابتة إلى تكاليف عناصر الإنتاج الاخرى للتوصل إلى سعر البيع في الأسواق. لذا يجب عند حساب الناتج بطريقة الدخل إضافة تكلفة الاهلاكات إلى باقي مكونات التكاليف للتوصل إلى الناتج بسعر السوق.

ماذا يحسب ضمن الناتج القومي؟ وماذا يستبعد ؟

** العمليات الغير سوقية Nonmarket Transactions وهي "العمليات التي تتضمن سلع وخدمات لا ترد إلى الأسواق ولا تتم مبادلتها بالنقود ".

* السلع التي يتم استهلاكها بواسطة منتجيها ولا تصل إلى الأسواق، كالجزء الذي يستهلكه المزارع من محصوله الزراعي هي سلع تمثل جزء من الناتج القومي ولكنها لا تجمع فلا بد من إضافته وتحسب قيمته على أساس أسعار مثيلاتها في السوق.

* الخدمات الشخصية المجانية والتي يقدمها الأفراد دون الحصول على مقابل لها كخدمات ربات البيوت وهي خدمات منتجة يتعين إدخالها ضمن الناتج المحلي الإجمالي ولكنها لا تحسب لصعوبة حصرها والحصول على احصاءات عنها.

* الخدمات الحكومية المجانية كالدفاع والأمن والتعليم هي خدمات لابد ان تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي ولكن لا يمكن تقييمها على أساس سعر مثيلاتها في السوق لأن كثير منها ليس له مثيل في السوق، ولذا تحسب على أساس تكلفتها.

الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل (مليون دينار في سنة 2003)

بنود الدخل	الدخل	GDA %
دخول العاملين	4,981	85.5
صافي الفائدة	449	5.3
دخول الإيجارات	163	1.9
أرباح الشركات	825	9.7
دخول المالكين للأعمال الصغيرة	577	6.8
زائدًا الضرائب غير المباشرة	808	9.5
ناقصًا الإعانات غير المباشرة	-200	-2.3
زائدًا إهلاكات الأصول الثابتة	908	10.6
الناتج المحلي الإجمالي	**8,511**	**100**

يوضح الجدول أعلاه أن عملية تقدير الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل تتطلب إضافة الضرائب غير المباشرة وتكلفة إهلاك الأصول الثابتة، واستبعاد الإعانات غير المباشرة، من أجل التوصل إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق. ويطلق على مجموع دخول عناصر الإنتاج، الدخل المحلي الصافي أو الناتج المحلي الصافي (Net Domestic Product) أو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عناصر الإنتاج.

تمنياتي لكم بالتوفيق ☺
أخيتكم : نصرون الزهراني

المحاضرة الخامسة
الحسابات القومية

الناتج القومي الإجمالي GNP :
الناتج القومي الإجمالي يشمل قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة من الأفراد والشركات الوطنية سواء تم الانتاج في داخل أول خارج القطر (فتعتبر الأرباح المتحققة للاستثمارات في الخارج جزءاً من الناتج القومي الإجمالي ، بينما لا تعتبر الأرباح المتحققة للشركات الأجنبية العاملة داخل القطر جزءاً من الناتج القومي الإجمالي) .
لأجل التوصل إلى قيمة الناتج القومي الإجمالي ، لابد أن نأخذ في الاعتبار صافي دخل عوامل الإنتاج أو عوائد عناصر الإنتاج الوطنية المتدفقة من الخارج مطروحاً منها عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية المتدفقة من داخل الوطن إلى الخارج ، ويطلق عليه صافي عوائد عناصر الإنتاج (Net Factor Income-NFI)
GNP = GDP + NFI
لذلك فمن المتوقع أن يكون الناتج القومي الإجمالي (GNP) أكبر من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) طالما كانت عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية في القطر المعين أقل من عوائد الإنتاج الوطنية لذلك القطر في الخارج. حيث أن :
GNP = GDP + NFI

الناتج القومي الصافي (Net National Product-NNP) :
يقاس الناتج القومي الصافي بالفرق بين الناتج القومي الإجمالي وإهلاكات الأصول الثابتة. أي أن :
NNP = GNP – D
الدخل المحلي الصافي (Net Domestic Income-NDI) :
الدخل المحلي الصافي يتم الحصول إليه بطرح صافي الضرائب غير المباشرة وإهلاكات الأصول الثابتة من الناتج المحلي . أي أن :
NDI = GDP – [NIT + D]

الدخل الشخصي (Personal Income) :
الدخل الشخصي هو مجموع ما يحصل عليه أفراد المجتمع من دخول دون اعتبار لمشاركتهم أو عدم مشاركتهم في الناتج المحلي الإجمالي ، وهو مقياس الدخل ذو الصلة المباشرة بتغيرات الإنفاق الاستهلاكي. وبناء على ذلك ، يتم التوصل إلى الدخل الشخصي على النحو التالي :
الدخل الشخصي = صافي الدخل المحلي – (الضرائب على أرباح الشركات + الأرباح غير الموزعة + استقطاعات الضمان الاجتماعي) + (مدفوعات الضمان الاجتماعي وتعويضات البطالة والمساعدات الحكومية للأسر الفقيرة + الفوائد على الدين العام) .

الدخل الشخصي المتاح (Disposable Personal Income) :
الدخل الشخصي المتاح هو الدخل الذي يملك الأفراد حق التصرف فيه بالإنفاق أو الادخار . ويحسب الدخل الشخصي المتاح بطرح ضريبة الدخل الشخصي من الدخل الشخصي ، أي أن :
الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي – ضريبة الدخل الشخصي .

ويوضح الجدول التالي صيغة مبسطة لكيفية التوصل إلى مفاهيم الدخل المختلفة ، ابتداءً من الناتج المحلي الإجمالي وإنتهاءً بالدخل الشخصي المتاح ، وتوزيعه بين الإنفاق الاستهلاكي والادخار ، وذلك استناداً إلى بيانات تقديرية لاقتصاد الوطن العربي في سنة 2004 .
المقاييس المختلفة للناتج والدخل لاقتصاد الوطن العربي في سنة 2004 .

الفقرة	مليار دولار أمريكي
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	800
+ صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج (NFI)	+ 10
الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية	810
-أهلاك رأس المال الثابت	- 14
الناتج القومي الصافي	796
-الضرائب غير المباشرة	- 56
الدخل القومي	740
-ضرائب على أرباح الشركات	- 15
-الأرباح غير الموزعة	- 20
-استقطاعات الضمان الاجتماعي	- 5
-دخل الاستثمارات الحكومية	- 100
+ المدفوعات التحويلية	+ 20
+ الفوائد على الدين العام	+ 5
الدخل الشخصي	625
-ضريبة الدخل الشخصي	- 50
الدخل الشخصي المتاح	575

أمثلة محلولة :

بافتراض توافر البيانات التالية بالمليون ريال :

البند	القيمة	البند	القيمة
إهلاك رأس المال	180	معاشات التقاعد	40
ضرائب غير مباشرة	163	إيجارات	24
إجمالي الاستثمار	240	استهلاك قطاع عائلي	1080
أجور ورواتب	1028	ضرائب على الأرباح	65
إنفاق حكومي	365	أرباح غير موزعة	18
دخول أصحاب الأعمال الصغيرة	97	صادرات	17
مدفوعات الضمان الاجتماعي	20	واردات	10
ضرائب مباشرة	40	أرباح موزعة	117
صافي عوائد عوامل الإنتاج	92	صافي الفوائد	20

المطلوب حساب كل من :

إجمالي الناتج المحلي :

بطريقة الإنفاق :

الانفاق الاستهلاكي الخاص + الاستثمار الخاص + الانفاق الحكومي + صافي الصادرات

(17 – 10) + 365 + 240 + 1080 =

= 1692

بطريقة الدخل :

دخول العاملين (الرواتب) + الإيجارات + أرباح الشركات + دخول الأعمال الصغيرة + صافي الفوائد + صافي الضرائب (الضرائب المدفوعة – الإعانات) + الإهلاكات

[(65 + 40 + 163) – 20 – 40] + 180 + 20 + 97 + (18 + 117) + 24 + 1028 =

= 1692

صافي الناتج المحلي :

الناتج المحلي الإجمالي – (الضرائب غير المباشرة + إهلاكات الأصول الثابتة)

(180 + 163) – 1692 =

= 1349

الناتج القومي الإجمالي :

الناتج الإجمالي المحلي + صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج

92 + 1692 =

= 1784

بافتراض توافر البيانات التالية عن اقتصاد ما (بالمليون ريال) :

البند	القيمة	البند	القيمة
إجمالي الاستثمار	46	أرباح موزعة	13
الصادرات	9	واردات	12
الدخل الشخصي المتاح	190	ضرائب غير مباشرة	22
الادخار الشخصي	10	ضريبة الدخل الشخصي	38
الاستهلاك الحكومي	84	معاشات التقاعد	23
إهلاك رأس المال	52		

المطلوب حساب كل من :

الناتج المحلي الإجمالي :

الإنفاق الاستهلاكي الخاص + الاستثمار الخاص + الإنفاق الحكومي + صافي الصادرات

(12 – 9) + 84 + 46 + (10 – 190) =

(3-) + 130 + 180 =

= 307

الدخل المحلي الصافي :

الناتج المحلي الإجمالي – (صافي الضرائب غير المباشرة + إهلاكات رأس المال)

= 233 (52 + 22) – 307 =

الدخل الشخصي :

الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي – ضريبة الدخل

الدخل الشخصي = الدخل الشخصي المتاح + ضريبة الدخل
228 = 38 + 190 =

- **إذا علمت أن الناتج القومي الإجمالي لدولة ما يساوي 850 مليون دولار وأن الناتج القومي الصافي لهذه الدولة يساوي 820 دولار فإن قيمة (30 مليون دولار) لهذه الدولة تمثل :**
  - حجم الضرائب المباشرة.
  - المدفوعات التحويلية
  - صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج.
  - إهلاكات الأصول الثابتة.

- **إذا كان الناتج القومي الصافي هو 2500 والناتج القومي الإجمالي هو 3000 فإن إهلاك رأس المال يساوي :**
  - 5500
  - 500
  - -500
  - 1100

الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الإجمالي – إهلاكات الأصول
2500 = 3000 – إهلاكات الأصول
الإهلاك = 500

- **إذا كان الدخل الشخصي يساوي 750 والأرباح الغير موزعة تساوي 50 والمدفوعات التحويلية للأفراد تساوي 100 والضرائب على أرباح الشركات تساوي 25 فإن صافي الدخل المحلي يساوي :**
  - 725
  - 775
  - 625
  - 675

الدخل الشخصي = صافي الدخل المحلي – (الضرائب على أرباح الشركات + الأرباح غير الموزعة + استقطاعات الضمان الاجتماعي وتعويضات البطالة والمساعدات الحكومية للأسر الفقيرة + الفوائد على الدين العام)
750 = صافي الدخل المحلي – (25 + 50) + 100
صافي الدخل المحلي = 750 – 25 = 72

ابرار العويد

المحاضرة السادسة

تغيرات الأسعار وتقدير الناتج الحقيقي :
إن التحليل الاقتصادي لا يقتصر على دراسة التغيرات الاقتصادية في فترة زمنية معينة ، بل يتعداها إلى دراسة التغيرات الاقتصادية التي تطرأ بين فترة زمنية وأخرى ، وذلك لمعرفة العوامل التي تؤدي إلى مثل هذه التقلبات ، وكذلك تحديد مدى التقدم الاقتصادي الذي حققه قطر معين ، ونسبة التحسن الذي تحقق في مستوى معيشة الأفراد في هذا القطر خلال فترة معينة.

الناتج المحلي النقدي والحقيقي :
يطلق على الناتج المحلي الإجمالي المقوم بالأسعار الجارية ، الناتج المحلي النقدي أو الاسمي (Nominal Gross Domestic Product) (NGDP). ولما كان التقييم يتم باستخدام الأسعار الجارية فإن الناتج النقدي يعكس محصلة ما يطرأ من تغيرات حقيقية في الإنتاج وتغيرات نقدية في مستوى الأسعار.
وبمعنى آخر فإن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي قد لا تعكس بالضرورة زيادة حقيقية في الإنتاج وبالتالي تحسن في رفاهية المجتمع ، فقد تكون الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ناتجة فقط عن ارتفاع في مستوى الأسعار ، الأمر الذي يؤثر سلباً على رفاه المجتمع.
لذلك فمن الضروري أن يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي بعد استبعاد أثر التغير في الأسعار عند دراسة التقلبات في رفاه المجتمع ، وذلك بحساب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، وتتطلب عملية حساب الناتج الحقيقي استخدام الارقام القياسية للأسعار. ونتناول في الجزء التالي كل من الرقم القياسي لأسعار المستهلك (Consumer Price Index-CPI) ومخفض الناتج المحلي الإجمالي (GDP Delflator).

الرقم القياسي لأسعار المستهلك :
وهو رقم قياس لأسعار السلع والخدمات الاستهلاكية ولا يشمل أسعار باقي السلع والخدمات الأخرى. ويحسب الرقم القياسي لأسعار المستهلك بقسمة القيمة السوقية لكميات معينة من مجموعة من السلع والخدمات يطلق عليها السلة السوقية (Market Basket) ، لسنة معينة يطلق عليها المقارنة أو السنة الجارية (Current Year) ، على القيمة السوقية لذات السلة من السلع والخدمات في سنة الأساس (Base Year).
سنة الأساس تتصف الظروف الاقتصادية فيها بالاستقرار يتم اختيارها كنقطة مرجعية ، ويضرب الناتج في مائة. فإذا وقع الاختيار على سنة 1992 كسنة أساس ، لأمكن حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سنة 2000 باستخدام الصيغة التالية :

$$\frac{\text{قيمة السلة السوقية في سنة } (2000)}{\text{قيمة السلة السوقية في سنة } (1992)} \times 100$$

ويتضح من الصيغة أعلاه أن الرقم القياسي للأسعار في سنة الأساس هو 100 دائماً.

مثال :
أفترض أن قيمة السلة السوقية في سنة 2000 قد بلغت 600 ريال ، بينما بلغت قيمة ذات السلة في سنة 1992 ، 400 ريال ، يكون الرقم القياسي للأسعار في سنة 2000 كما يلي :

الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سنة 2000 = $\frac{600}{400} \times 100 = 150$

وتعني هذه النتيجة : أن الأسعار في سنة 2000 قد ارتفعت بنسبة 50% ، عما كانت عليه في سنة 1992 ، حيث يمكن الحصول على نسبة الزيادة أو النقصان في مستوى الأسعار بين سنة الأساس وسنة المقارنة بطرح 100 من الرقم القياسي للأسعار في سنة المقارنة.
فلو كان الرقم القياسي للأسعار 85 في السنة الحالية لكان في ذلك دليل على انخفاض الأسعار بنسبة 15% عن مستواها في سنة الأساس.

الرقم القياسي لأسعار المستهلك كمؤشر لقياس نسبة التضخم :
يطلق على الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) ، الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ويعتبر مؤشراً هاماً لقياس معدل التضخم ، وبالتالي تحديد الدخل الحقيقي (Real Income) أو القوة الشرائية (Purchasing Power) للدخل النقدي.
ويكتسب الرقم القياسي لأسعار المستهلك أهمية خاصة في الحياة العملية بالنسبة لتحديد الأجور والرواتب ، خاصة في الأقطار المتقدمة.
حيث تطالب نقابات العمال ، والتنظيمات النقابية الأخرى ، في مفاوضاتها الهادفة إلى حماية الأجور الحقيقية (Real Wages) لأعضائها ، بزيادة الأجور النقدية بنسبة تعادل الزيادة في نسبة الرقم القياسي لأسعار المستهلك .
حيث يتم حساب الأجر الحقيقي باستخدام المعادلة التالية :

$$\text{الأجر الحقيقي} = \frac{\text{الأجر النقدي}}{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك}} \times 100$$

قياس معدل التضخم في الأسعار (The Inflation Rate) :
يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك (Consumer Price Index-CPI) أيضاً في قياس معدل التضخم في الأسعار (The Inflation Rate). فإن زاد CPI من 120 في سنة 1990 إلى 150 في سنة 2000 ، يكون معدل التضخم (IR) في سنة 2000 هو :

$$IR = \frac{CPI_{2000} - CPI_{1990}}{CPI_{1990}} \times 100$$

$$IR = \frac{150 - 120}{120} \times 100 = 25\%$$

التحفظات على مدى دقة CPI كمؤشر للتضخم :

وبالرغم من الاستخدام الواسع للرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI في قياس معدل التضخم ، إلا أن هناك بعض التحفظات على مدى دقته كمؤشر للتضخم وذلك للأسباب التالية :

أولاً : التغيرات في الأنماط الاستهلاكية :
حيث أن سنة الأساس لا تتغير إلا كل عشر سنوات تقريباً. فإنه من الممكن تغير التركيبة النسبية للسلة السوقية الفعلية للمستهلكين ، حيث تزيد كميات السلع التي انخفضت أسعارها النسبية على حساب السلع التي ارتفعت أسعارها النسبية. وبذلك ، فإن الرقم القياسي لأسعار المستهلك والذي يعتمد على سلة سوقية افتراضية ثابتة عبر الزمن يضخم من التكاليف الفعلية للمعيشة ويبالغ بالتالي في معدل التضخم.

ثانياً : ظهور السلع والخدمات الجديدة :
بقاء تركيبة السلع والخدمات المكونة لسلة السوق دون تغييرات لفترات يستبعد العديد من السلع والخدمات الجديدة من الدخول في السلة السوقية. وقد تكون بعض السلع الجديدة بدائل رخيصة لسلع السلة أو أن تنخفض أسعارها بعد فترة قصيرة من الترويج لها في الأسواق ، بينما لا يعكس الرقم القياسي ذلك لغياب تلك السلع من السلة السوقية ، وبالتالي يغالي الرقم القياسي في تقديره لمعدل التضخم بصورة غير واقعية.

ثالثاً : التحسن في نوعية المنتجات :
لا يأخذ الرقم القياسي لأسعار المستهلك التحسينات التي تطرأ على نوعية المنتجات بعين الاعتبار. وعادة ما تؤدي هذه التحسينات إلى ارتفاع في الأسعار يعكس التحسن في جودة المنتجات ، إلا أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك يفترض أن الزيادات في أسعار السلع المكونة لسلة السوق ناتجة فقط عن الارتفاع في معدل التضخم ، وليست بسبب التحسن في الجودة.

رابعاً : حسومات الأسعار :
لا يعكس الرقم القياسي لأسعار المستهلك بصورة تامة الحسومات (التخفيضات) في الأسعار على الكثير من السلع التي تقدمها بعض المتاجر خلال مواسم معينة. ولما كانت نسبة كبيرة من الأسر يتسوقون بصورة شبه دائمة من المحلات التجارية التي تقدم حسومات في الأسعار ، فإن الرقم القياسي لأسعار المستهلك سيغالي في هذه الحالة أيضاً بالنسبة للزيادة الحقيقية في تكاليف المعيشة.

النمو الاقتصادي :

يقاس النمو الاقتصادي (Economic Grow) بمعدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP) من سنة لأخرى. ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية والتقنية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة. فكلما زادت الطاقة الإنتاجية المتاحة وارتفع نسبة معدلات استغلالها ، أو تحسنت تقنيات الإنتاج زاد معدل النمو الاقتصادي.
ويمكن قياس النمو الاقتصادي باستخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على النحو التالي :

معدل النمو الاقتصادي في سنة 2004 = $\frac{RDGP_{2003} - \mathrm{RGDP}_{2004}}{\mathrm{RGDP}_{2004}} \times 100$

فمثلاً ، إذا كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العربي 800 مليار دولار في سنة 2004 ، بينما كان 750 مليار دولار في سنة 2003 ، يكون معدل النمو في سنة 2004 هو :

$\frac{800-750}{750}$ x 100 = 6.7%

الناتج المحلي الإجمالي ورفاهية المجتمع :
يستخدم الناتج المحلي كمقياس لرفاهية المجتمع ويعتبر تقدير تقريبي نصيب الفرد من الدخل القومي. تحقيق التحسن في رفاهية أفراد المجتمع أمر يتطلب أن ينمو الاقتصاد بمعدل يفوق معدل النمو السكاني.
يقاس الناتج الحقيقي للفرد باستخدام المعادلة التالية :

الناتج المحلي للفرد = $\frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$

مآخذ على استخدام معدل الناتج المحلي كمؤشر للرفاهية :
أولاً :
لا يعتبر الناتج المحلي مؤشراً دقيقاً لرفاهية المجتمع ، خاصة في الأقطار النامية التي يسود فيها الكثير من الخدمات المنزلية غير السوقية ، وتنتشر فيها مزارع الاكتفاء الذاتي ، حيث يستهلك الجزء الأكبر من الانتاج بواسطة الأسر المنتجة ولا يصل إلى الأسواق وبالتالي لا يحسب في الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً :
تتجاهل الطريقة المتبعة في تقدير الناتج المحلي الإجمالي قيمة وقت الراحة الذي يستمتع به أفراد المجتمع ويسهم في زيادة رفاهيتهم. إن زيادة الإنتاج المادي لا تعني بالضرورة زيادة رفاهية المجتمع إذا كانت على حساب إرهاق أفراد المجتمع بساعات عمل أطول.

ثالثاً :

لا يكشف الناتج المحلي عن طبيعة السلع المنتجة ومدى تأثيرها في رفاهية المجتمع. فالناتج المحلي يشتمل على بعض السلع التي تسبب تأثيرات ضارة على الصحة العامة ، كالصناعات الملوثة للبيئة. كذلك الحال بالنسبة للإنفاق العسكري ، بالمقارنة مع الإنفاق على خدمات الصحة والتعليم ، وبرامج الرعاية الاجتماعية.

رابعاً :
لا يعكس الناتج المحلي الصورة الحقيقية لنمط توزيع الدخل والثروة في المجتمع. فكلما اتسعت الفجوة بين الفقراء والأغنياء ، أنعكس ذلك سلباً على رفاهية الغالبية العظمى من أفراد المجتمع.

خامساً :
لا تأخذ طريقة تقدير الناتج المحلي بعين الاعتبار الآثار البيئية الضارة الناتجة عن النشاطات الاقتصادية. فالتقدم المادي الذي يتحقق نتيجة لارتفاع معدلات النمو الاقتصادي غالباً ما تصاحبه زيادة في معدلات التلوث البيئي.

سادساً :
تختلف المجتمعات من حيث طبيعة وحدة المشكلات الاجتماعية التي تواجهها.

سابعاً :
لا تعكس تقديرات الناتج المحلي الإجمالي الآثار السلبية للسلع التي تنتجها الأنشطة غير القانونية ، كتجارة المخدرات والأسلحة غير المرخصة وغسيل الأموال وغيرها من النشاطات الاقتصادية الخفية حيث تشكل هذه الصفقات نسبة كبيرة من الناتج المحلي في بعض الأقطار.

ابرار العويد

المحاضرة السابعة
العرض الكلي و الطلب الكلي

مقدمة :

تعتبر العلاقة بين العرض الكلي (الناتج المحلي الاجمالي) ، و الطلب الكلي (الانفاق الكلي) ، بمثابة الاطار التحللي لدراسة كيفية التوصل الى تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي و المحافظة على الاستقرار الاقتصادي .

العرض الكلي :

يمثل الناتج المحلي الاجمالي (GDP) العرض الكلي في الاقتصاد و يتمثل ذلك في مجموع القيمة السوقية لكل ما انتج من سلع و خدمات نهائية في القطاعات الاقتصادية المختلفة الزراعية و الصناعية و الخدمية لاقتصاد معين خلال فترة عام .

العوامل المحددة للعرض الكلي :

تعتمد كمية الناتج المحلي الاجمالي التي ينتجها الاقتصاد خلال سنة معينة على الموارد الاقتصادية المتاحة و المتمثلة في :

- عنصر الأرض
- كمية العمل
- كمية رأس المال
- المستوى القني السائد

و يمكن التعبير عن العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي و هذه العوامل الثلاثة بدالة الانتاج التالية :

$$Y = f (L , K , T)$$

حيث ان :

كمية العمل (L) ، و كمية رأس المال (K) ، و التقنية المتاحة (T)

- العلاقة بين الناتج الاجمالي (العرض الكلي) و كل من هذه العوامل **علاقة موجبة** ، فكلما زادت كمية العمل ، او كمية رأس المال (K) ، او تحسن المستوى التقني ، ازداد الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي .
- تعتبر كمية رأس المال و المستوى التقني ثابتة في المدى القصير ، اذ يحتاج تغيرهما الى فترة زمنية طويلة نسبياً ، لذلك ولأجل دراسة العرض الكلي ، لابد من التمييز بين العرض الكلي في الأمد البعيد (الأجل الطويل) و العرض الكلي في الأمد القريب (الأجل القصير) .

العرض الكلي في الأجل الطويل :

تعرف كمية الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي عند مستوى الاستخدام الكامل بالناتج المحلي الاجمالي الكامن او الممكن (Potential GDP) ، الذي يعتمد على الاستخدام الكامل للقوة العاملة ، عند ثبات كل من كمية رأس المال ، و المستوى التقني .

في الأمد البعيد يكون الناتج الحقيقي الفعلي مساوياً للناتج الكامن ، نتيجة لتغير الأسعار و الأجور بنسب متساوية ، ويكون معدل البطالة مساوياً لمعدل البطال الطبيعي (هو معدل البطالة في حالة الاستخدام الكامل) الذي يشمل البطالة الاحتكاكية و الهيكلية بينما تختفي البطالة الدورية .

منحنى العرض الكلي في الأمد البعيد :

منحنى العرض الكلي في الأمد البعيد (LRAS) يعكس العلاقة بين كمية الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي و مستوى الأسعار في الأمد البعيد عندما يتساوى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (RGDP) مع الناتج المحلي الاجمالي الكامن (Y_P) و يكون المنحنى خطاً عمودياً ، حيث يبقى الناتج الاجمالي الحقيقي عند مستوى الناتج المحلي الاجمالي الكامن ، فلا يتأثر بتغير مستوى الأسعار.

- الناتج في المدى البعيد مستقل عن مستوى الأسعار ، نتيجة لتغير الأسعار و الأجور بذات النسبة ، ففي الأمد البعيد ، يتمكن العمال و مالكو عناصر الانتاج الأخرى من الحصول على المعلومات الكاملة عن أي زيادة في الأسعار ، مما مكنهم من المطالبة بزيادة في الأجور و اسعار عناصر الإنتاج الأخرى بنسبة مماثلة لنسبة الزيادة في الأسعار مما يجعل الأرباح الحقيقية ثابتة رغم تغير مستوى الأسعار . و يكون معدل البطالة مساوياً لمعدل البطالة الطبيعي .

منحنى العرض الكلي في الأمد البعيد :

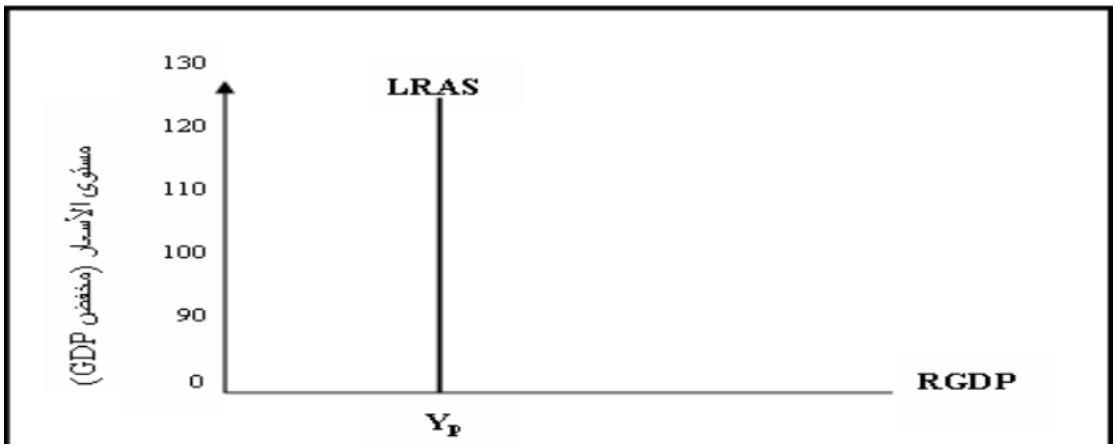

العرض الكلي في الأمد القريب :

يمكن تعريف الأمد القريب بالفترة الزمنية التي يتغير فيها الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وبصفة مؤقتة فيزيد او ينقص عن مستوى الناتج المحلي الاجمالي الكامن . وفي الوقت نفسه ، يرتفع او ينخفض معدل البطالة عن معدل البطالة الطبيعي .

- في المدى القريب ، يرتفع او ينخفض معدل البطالة عن معدل البطالة الطبيعي ، نتيجة لجهل العمال بالتغيرات في مستوى الأسعار و الأجور الحقيقية . يفسر ذلك بتوفر المعلومات عن زيادة مستوى الأسعار للمنشآت ، وعدم توفرها للعمال ، فتزيد الأرباح الحقيقية ويزيد الناتج مع زيادة الأسعار ، والعكس في حالة انخفاضها .

منحنى العرض الكي في الأمد القريب :

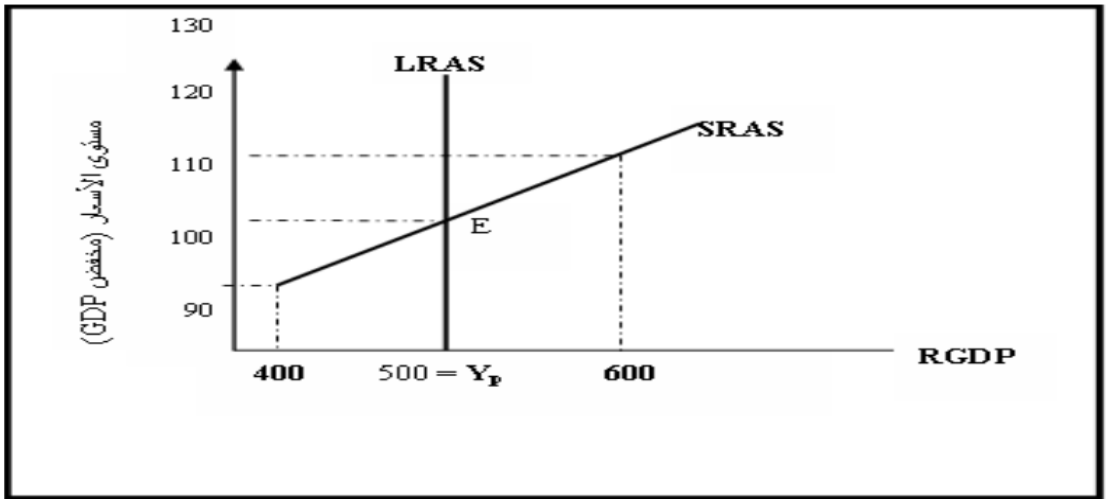

الطلب الكلي :

المكونات الرئيسة للناتج المحلي الاجمالي (GDP) عندما يقاس بطريقة الانفاق هي :

- الانفاق الاستهلاكي الخاص (C)
- و اجمالي الانفاق الاستثماري الخاص (I)
- و الانفاق الحكومي (G)
- وصافي الصادرات (X – M)

يمكن التعبير عن الطلب الكلي بالمعادلة التالية :

$$Y\ (GDP) = C + I + G + (X - M)$$

ويعتمد الطلب الكلي على عدة عوامل هي بالأساس محددات مكوناته ، من أهمها :

- اولاً : مستوى الاسعار :

كلما ارتفع مستوى الأسعار ، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ، انخفضت كمية الناتج المحلي الحقيقي المطلوبة وذلك من خلال :

١- اثر الثروة

٢- اثر الاحلال

أثر الثروة : اذا ارتفع مستوى الأسعار ، مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة ، فسيؤدي ذلك الى انخفاض القيمة الحقيقية للثروة مما يضطر الناس الى زيادة حجم هذه المدخرات من خلال تخفيض الانفاق في الوقت الحاضر ، مما يؤدي الى انخفاض الكمية المطلوبة من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي .

أثر الاحلال : يتضمن اثر الاحلال تأجيل الاستهلاك في الوقت الحاضر من اجل الاستهلاك في المستقبل و من وجهة اخرى ، يؤدي ارتفاع الأسعار محلياً الى احلال السلع المستوردة محل السلع المصنعة محلياً ، مما يقلل من الكمية المطلوبة من الناتج المحلي الاجمالي .

ثانياً : التوقعات

يتأثر الطلب الكلي بالتغيرات التي تطرأ على توقعات كل من :

الدخل : فتؤدي الزيادة في الدخل المتوقع في المستقبل الى زيادة الاستهلاك ، وخاصة من السلع المعمرة

معدل التضخم : يؤدي ارتفاع معدل التضخم المتوقع في المستقبل الى زيادة الطلب الكلي وذلك لأن المستهلكين سيقبلون على زيادة مشترياتهم من السلع و الخدمات التي تعتبر أسعارها منخفضة نسبياً في الوقت الحاضر .

مستوى ارباح منشآت الأعمال : تؤدي الزيادة في الأرباح المتوقعة في المستقبل الى زيادة استثمارات منشآت الأعمال في الوقت الحاضر بهدف زيادة الطاقة الانتاجية لمنشآتهم ، وبالتالي زيادة الطلب الكلي .

ثالثاً : السياسات المالية و النقدية

يقصد بالسياسات المالية الأساليب التي تتبعها الحكومة للتأثير غير المباشر في الاقتصاد القومي من خلال التحكم في كل من الضرائب و الانفاق الحكومي ، **حيث يؤدي هذه الساسة الى :**

١- تخفيض الضرائب او زيادة المدفوعات التحويلية (أي زيادة اعانات البطالة و الرعاية الاجتماعية) وبالتالي زيادة الطلب الكلي .

٢- تشكل المشتريات الحكومية من السلع و الخدمات جزءاً هاماً من الطلب الكلي .

السياسات النقدية ، التحكم في كمية النقود ومعدلات الفائدة بواسطة البنك المركزي بقصد التأثير على الاقتصاد القومي .

وتتم زيادة كمية النقود عن طريق توسع الجهاز المصرفي في الأقراض ، مما يؤدي الى زيادة كل من الانفاق الاستهلاكي و الانفاق الاستثماري مما يسهم في زيادة الطلب الكلي . اما التغير في سعر الفائدة ، فله تأثير سلبي على الطلب الكلي ، فارتفاع سعر الفائدة يشجع على خفض الانفاق الاستثماري الحقيقي وزيادة الادخار ، وبالتالي يؤدي الى نقص في كمية الطلب الكلي.

متغيرات الاقتصادي العالمي :

تؤثر تغيرات ظروف الاقتصاد العالمي على الطلب المحلي من خلال عاملين أساسيين هما :

- **سعر الصرف الأجنبي :** اذا انخفضت قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية اصبحت السلع الاجنبية اغلى نسبياً بالنسبة للمستهلك المحلي ، الذي يتحول في هذه الحالة الى شراء السلع الوطنية البديلة ، الأمر الذي يسهم في زيادة الطلب الكلي محلياً .
- **مستوى الدخل في الدول الأخرى :** يؤدي ارتفاع مستوى الدخل في الدول الأخرى ، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ، الى زيادة طلب تلك الدول على الواردات وبالتالي زيادة الطلب الكلي للدول المصدرة لها .

المحاضرة الثامنة
العرض الكلي و الطلب الكلي

الاستهلاك : يعد الانفاق الاستهلاكي اكبر مكونات اجمالي الانفاق في أي اقتصاد ، ويخصص له الجزء الأكبر من الدخل الاجمالي في أي دولة لذلك تعتبر معرفة التغيرات في الاستهلاك (والادخار) الناتجة عن التغيرات في الدخل من المعلومات المهمة جداً للتعرف على التأثيرات التي تحدثها هذه التغيرات على الاستثمار و مستوى الاستخدام ، وبالتالي مستوى دخل التوازن الكلي في الاقتصاد .

دالة الاستهلاك : تعتبر النظرية التي جاء بها كينز بواسطة ما أسماه بالقانون النفسي حول العلاقة بين مستوى الدخل و مستوى الاستهلاك من اهم عناصر النظرية الحديثة لتحديد الدخل وتنص على " ان الأفراد يميلون الى زيادة استهلاكهم كلما ازدادت دخولهم ، ولكن بنسبة تقل عن نسبة الزيادة في الدخل " اما الجزء المتبقي من الدخل فيتم ادخاره .

ويمكن التعبير عن هذه العلاقة بالمعادلة الخطية التالية :

$$C = a + by$$

حيث ان : C = الانفاق الاستهلاكي

Y = الدخل الحقيقي

a = الاستهلاك المستقل عن الدخل

B = ميل دالة الاستهلاك

الميل الحدي للاستهلاك :

يطلق على (b) الميل الحدي للاستهلاك (MPC) و تعرف على انها نسبة التغير في الاستهلاك مع تغير الدخل وهي تقيس الزيادة في الاستهلاك لكل ريال اضافي في الدخل .

- تتراوح قيمة (b) بين الصفر و الواحد الصحيح ($0 < b < 1$) وهي موجبة لان العلاقة بين (C) و (Y) طرديه كما جاء في نظريه كينز ، واقل من الواحد الصحيح لافتراض كينز بأن الأفراد يدخرون جزءً من دخولهم .

(١) الدخل القابل للأنفاق Y	(٢) الاستهلاك C	(٣) الادخار S	(٤) الميل المتوسط للاستهلاك ١÷٢	(٥) الميل المتوسط للادخار ١÷٣	(٦) الميل الحدي للاستهلاك $b=\frac{\Delta C}{\Delta Y}$	(٧) الميل الحدي للادخار $s=\frac{\Delta S}{\Delta Y}$
٤٠٠	٤٦٠	-٦٠	١,١٥	-٠,١٥	٠,٧٠	٠,٣٠
٥٠٠	٥٣٠	-٣٠	١,٠٦	-٠,٠٦	٠,٧٠	٠,٣٠
٦٠٠	٦٠٠	٠	١,٠٠	٠	٠,٧٠	٠,٣٠
٧٠٠	٦٧٠	٣٠	٠,٩٦	٠,٠٤	٠,٧٠	٠,٣٠
٨٠٠	٧٤٠	٦٠	٠,٩٣	٠,٠٧	٠,٧٠	٠,٣٠
٩٠٠	٨١٠	٩٠	٠,٩٠	٠,١٠	٠,٧٠	٠,٣٠
١٠٠٠	٨٨٠	١٢٠	٠,٨٨	٠,١٢	٠,٧٠	٠,٣٠

الميل المتوسط للاستهلاك و الميل المتوسط للادخار :

يقصد بالميل المتوسط للاستهلاك ، نسبة ما ينفق من الدخل ، حيث ان :

$$\mathbf{APC} = \frac{C}{Y}$$

ويكون الميل المتوسط للاستهلاك اقل من واحد كلما ازداد الدخل عن مستوى التعادل ، كما يتضح من الأرقام المدرجة في العمود رقم (٤) من الجدول السابق .

اما الميل المتوسط للادخار ، فيقيس نسبة ما يدخل من الدخل ، حيث ان

$$\mathbf{APS} = \frac{S}{Y}$$

و الجدير بالملاحظة ان الميل المتوسط للاستهلاك ينخفض مع زيادة الدخل بينما يزداد الميل المتوسط للادخار مع زيادة الدخل طالما ان مجموع كليهما يجب ان يساوي الواحد :

$$\frac{C}{Y} + \frac{S}{Y} = \frac{Y}{Y} = 1$$

الميل الحدي للاستهلاك :

يقصد بالميل الحدي للاستهلاك كما اوضحنا من قبل ، التغير في الاستهلاك الناتج عن التغير في الدخل بمقدار ريال واحد ويمكن ان يعبر عنه بالمعادلة التالية :

$$MPC = b = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

ويقيس الميل الحدي للاستهلاك (MPC) انحدار دالة الاستهلاك .

الميل الحدي للادخار :

اما الميل الحدي للادخار فانه عبارة عن التغير في الادخار الناتج عن التغير في الدخل بمقدار دينار واحد ، ويعبر عنه بالمعادلة التالية :

$$MPS = s = \frac{\Delta s}{\Delta y}$$

ونجد ان : (MPC + MPS = 1)

وكذلك الحال بالنسبة للميل الحدي للادخار (MPS) ، حيث يقيس انحدار دالة الادخار .

يتضح من الجدول ان زيادة الدخل تؤدي الى زيادة الاستهلاك وكذلك الادخار و بلاحظ من العمود (٣) ان الادخار كان سالباً بالنسبة للمستوى الأول و الثاني للدخل و يمكن تفسير هذه الحالة التي يتجاوز فيها الانفاق الاستهلاكي الدخل الحالي للأسرة ، بأن الأسرة في هذه الحالة اما ان تعتمد في جزء من انفاقها على المدخرات السابقة او ان تلجأ الى الاقتراض .

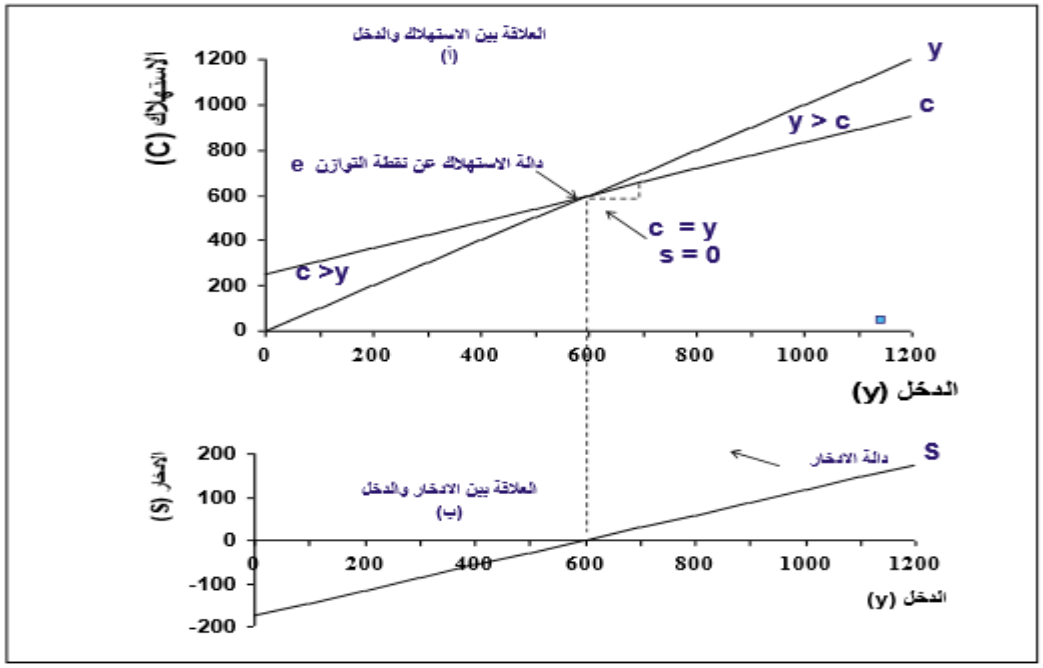

- في الشكل اعلاه ، يمثل ارتفاع خط الـ (45^0) المنطلق من نقطة الأصل مقدار الدخل ، و يطلق عليه خط الدخل (C = Y) ويمثل منحنى الاستهلاك (C) الأرقام المدرجة في العمود رقم (١) من الجدول السابق . ويوضح تقاطع هذا المنحنى مع خط الدخل نقطة التوازن (التعادل) ، التي يتساوى عندها الاستهلاك و الدخل (C = Y) ، حيث لا يوجد عند هذا المستوى أي ادخار (S = 0) .
- اما الى اليمين من نقطة التعادل (e) ، فيكون الانفاق الاستهلاكي اقل من الدخل ($C< Y$) ، وتمثل المسافة العمودية المحصورة بين منحنى الاستهلاك (C) وبين خط الدخل مقدار الادخار (S) اما الى الشمال من نقطة التعادل ، فيكون الانفاق الاستهلاكي اكبر من الدخل المتاح ($C> Y$) ، ويمثل الفرق بينهما ما يسمى بالادخار السالب أي السحب من المدخرات السابقة او الاقتراض .
- و لما كان الادخار هو الفرق بين الدخل و الاستهلاك ، وبما ان الاستهلاك يعتمد على الدخل ، لذلك فان الادخار يعتمد على الدخل ايضاً . وتسمى هذه العلاقة بين الادخار و الدخل بدالة الادخار

إذا كانت دالة الاستهلاك هي :	$C = a + bY$
فإن دالة الادخار في المقابل ستكون:	$S = -a + (1-b)Y$

المحاضرة التاسعة + العاشرة
العرض الكلي والطلب الكلي

الاستثمار :
الاستثمار يشكل الجزء الثاني الأكبر المكمل للطلب الكلي بعد الاستهلاك . يقصد بالإنفاق الاستثماري ، الإنفاق الذي ينطوي على استحداث أو شراء أصول رأسمالية أو إنتاجية جديدة ، سواء تم ذلك بالإنفاق مباشرة على اقتناء هذه الأصول أو بالإنفاق على شراء أصول مالية (أسهم أو سندات) جديدة.

الكفاءة الحدية للاستثمار :
تعتبر توقعات الأرباح أو معدل العائد المتوقع للاستثمار (Expected Rate of Return-r) المحدد الرئيسي لقرارات الاستثمار . ويسمى هذا المعدل بالكفاءة الحدية للاستثمار ، أو كما سماه كينز بالكفاءة الحدية لرأس المال ، وهو معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للعائد المتوقع من الاستثمار مساوي ا لمعدل الفائدة الحالي . إذا كانت الكفاءة الحدية لرأس المال أكبر من معدل الفائدة الحالي ، فسيكون من المربح القيام بالاستثمار.

العلاقة بين معدل العائد المتوقع (r) وإجمالي الاستثمار (I) :
بالرغم من تنافس المجالات الاستثمارية على الموارد المحدودة ، إلا أن بعضها يكون أكثر ربحية من غيرها .لذلك تقوم المنشآت بترتيب المشروعات الاستثمارية حسب معدل العائد المتوقع ، أي حسب مقدار الكفاءة الحدية للاستثمار. ومن الطبيعي أن تعطى الأولوية في الاستثمار للمشروعات التي تدر أعلى معدلات الربح.

العلاقة بين معدل الفائدة ومستوى الاستثمار :
بالإضافة إلى الكفاءة الحدية للاستثمار، تعتمد قرارات الاستثمار أيضا على تكلفة رأس المال (معدل الفائدة) ، والعلاقة عكسية بين حجم الاستثمار ومعدل الفائدة والذي يمثل تكلفة التمويل . فيؤدي ارتفاع معدل الفائدة إلى انخفاض حجم الاستثمار .والعكس صحيح ، في حالة انخفاض معدل الفائدة ، حيث يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار، كما يتضح من الشكل التالي.
منحنى الطلب على الاستثمار أو منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال :

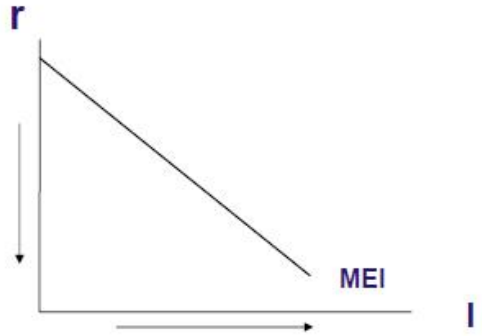

العوامل المحددة للكفاءة الحدية للاستثمار :
تتأثر الكفاءة الحدية للاستثمار بعدة عوامل ، من أهمها العوامل الأربعة التالية :
١- **الطلب المتوقع :** يعتمد العائد الصافي المتوقع بالنسبة لاستثمار معين إلى حد كبير على الطلب المتوقع على المنتجات النهائية لذلك الاستثمار . فكلما زاد الطلب على المنتجات وارتفعت أسعارها وانتقل منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال إلى جهة اليمين وزاد معدل العائد المتوقع عند كل مستوى من الاستثمار.
٢- **التقدم التقني :** يؤدي التقدم التقني إلى خفض تكاليف الإنتاج ، وبالتالي زيادة توقعات الأرباح والكفاءة الحدية للاستثمار.
٣- **تكاليف الإنتاج :** تؤدي توقعات زيادة تكاليف الإنتاج إلى انخفاض الكفاءة الحدية للاستثمار . ومن العوامل التي تؤثر عادة على تكاليف الإنتاج هي : الأجور ، وضريبة الأرباح ، وأسعار المواد الأولية وأسعار الأصول الرأسمالية.
٤- **رصيد رأس المال :** كلما ازداد رصيد الاقتصاد من السلع الرأسمالية Capital Stock ازدادت الطاقة الإنتاجية وانخفضت أسعار السلع المنتجة ، وبالتالي انخفضت الأرباح المتوقعة وتدنت الكفاءة الحدية للاستثمار.

اسئلة للمراجعة

- **إذا كانت معادلة استهلاك في دولة ما تأخذ الشكل التالي C = 80 + 0.75Y :**
  ١- حدد قيمة الميل الحدي للاستهلاك ؛ وضح ماذا تعني هذه القيمة ؟
  ٢- ماذا تمثل القيمة 80 .
  ٣- اشتق دالة الادخار.
  ٤- ارسم رسم كروكي (تقريبي) يوضح دوال الاستهلاك والادخار.

- **إذا كان الميل الحدي للاستهلاك يساوي 0.7 ، وكانت الزيادة المستهدفة في الناتج المحلي الإجمالي هي 3000 مليون ريال ، فإن الزيادة المتوقعة في الاستهلاك هي :**
  أ- 1700مليون ريال
  ب- 2700مليون ريال

ت- 2100مليون ريال
ث- 3300مليون ريال

- **يعتمد الطلب الكلي على عدة عوامل هي بالأساس محددات مكوناته ، من أهمها :**
أ- .....
ب- .....
ت- .....
ث- .....
- **ناقش كيف يتأثر الطلب الكلي بالعوامل التي ذكرتها اعلاه.**

.....

- **يعرف الميل الحدي للاستهلاك (MPC) على أنه :**

.....

- **الكفاءة الحدية للاستثمار (بالكفاءة الحدية لرأس المال) تعرف على أنها:**

.....

- **ما هي العوامل المحددة للكفاءة الحدية للاستثمار ؟**

.....

- **بين العلاقة بين معدل العائد المتوقع (r) واجمالي الاستثمار (I) :**

.....

- **بين العلاقة بين معدل الفائدة ومستوى الاستثمار :**

.....

- **ما هو الفرق بين الأجل القصير والأجل الطويل ؟**

.....

- **ما المقصود بالمعدل الطبيعي للبطالة ؟**

.....

- **الناتج المحلي الإجمالي الكامن هو :**

.....

- **في المدى القريب يرتفع أو ينخفض معدل البطالة عن** .....
وذلك بسبب .....

توازن الاقتصاد الكلي : يتحقق توازن الاقتصاد الكلي عند تعادل قوى الطلب الكلي مع قوى العرض الكلي على مستوى الاقتصاد.
تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من قطاعين :
في النموذج المبسط للاقتصاد المغلق المكون من قطاعين يكون شرط التوازن هو تعادل العرض الكلي أو الدخل المحلي الإجمالي (Y) مع الطلب الكلي المكون من الإنفاق الاستهلاكي (C) والإنفاق الاستثماري (I) .

يتحقق توازن الاقتصاد في هذا النموذج بتحقق شرط التوازن :
$Y = C + I0$
بإعادة ترتيب الحدود نجد أن:
$Y - C = I0$
$S = I0$
يقيس الطرف الشمال لهذه المتساوية الادخار ، أما الطرف الأيمن فيمثل الاستثمار .فتكون الصيغة الأخرى لشرط التوازن إذ ا هي تعادل الادخار مع الاستثمار.

شرط التوازن (I=S) :
في الاقتصاد المغلق تكون مدخرات بعض أفراد المجتمع عبارة عن وحدات فائض Surplus Units يقترضها أفراد آخرون يمثلون وحدات العجز Deficiency Units ليقوموا بإنفاقها إما على سلع استهلاكية لا يتحقق معها الادخار على المستوى الكلي ، أو يقومون بإنفاقها على سلع استثمارية فتتحقق الزيادة في الادخار الكلي بما يتعادل مع الزيادة في الاستثمار الكلي . أي أن الادخار يكون مساوياً للاستثمار كشرط للتوازن في الاقتصاد المغلق

مدري مين لخصها :$

المحاضرة العاشرة
توازن الاقتصاد الكلي

يتحقق توازن الاقتصاد الكلي عند تعادل قوى الطلب الكلي مع قوى العرض الكلي على مستوى الاقتصاد.

تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من قطاعين :
في النموذج المبسط للاقتصاد المغلق المكون من قطاعين يكون شرط التوازن هو تعادل العرض الكلي أو الدخل المحلي الإجمالي (Y) مع الطلب الكلي المكون من الإنفاق الاستهلاكي (C) والإنفاق الاستثماري (I) .

يتحقق توازن الاقتصاد في هذا النموذج بتحقق شرط التوازن :

$$Y = C + I0$$

بإعادة ترتيب الحدود نجد أن:

$$Y - C = I0$$

$$S = I0$$

يقيس الطرف الشمال لهذه المتساوية الادخار ، أما الطرف الأيمن فيمثل الاستثمار .فتكون الصيغة الأخرى لشرط التوازن إذ ا هي تعادل الادخار مع الاستثمار.

ومن المفترض في هذا النموذج أن الاستثمار مستقل عن الدخل (لا يتأثر بالدخل) ، أما الاستهلاك فيفترض أن يعتمد على الدخل وتمثله الدالة الخطية البسيطة التالية : $C = C_a + b\ Y$

بتعويض معادلة الاستهلاك في شرط التوازن الأول نحصل على الدخل القومي التوازني *Y :

$$Y = C_a + bY + I_a$$

$$Y - bY = C_a + I_a$$

$$Y\ (1\text{-}b) = C_a + I_a$$

$$Y^* = \frac{1}{(1-b)}\ (C_a + I_a)$$

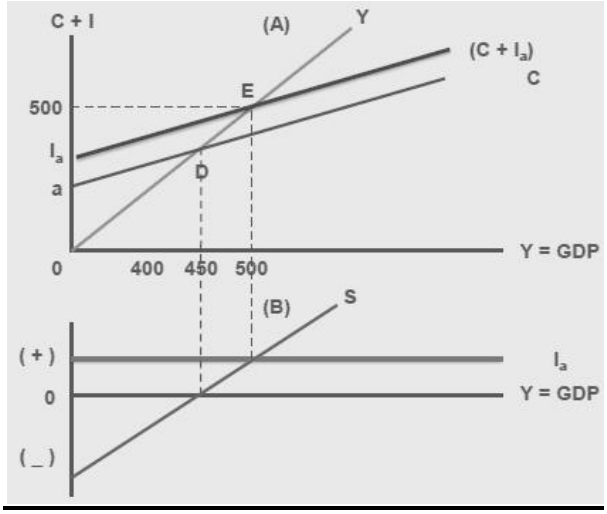

تحديد مستوى الدخل التوازني في الاقتصاد المغلق					
(١) الدخل	(٢) الإنفاق الاستهلاكي المخطط	(٣) الادخار المخطط	(٤) الإنفاق الاستثماري	(٥) الطلب الكلي	(٦) التغير غير المخطط في المخزون
Y	C	S	I	C + I	Y-(C+I)
400	430	-30	30	460	-60
450	450	0	30	480	-30
500	470	30	30	500	0
550	490	60	30	520	+30
600	510	90	30	540	+60
650	530	120	30	560	+90

مضاعف الاستثمار :
يقصد بمضاعف الاستثمار أنه إذا زاد الاستثمار بقدر معين فإن ذلك يؤدي إلى زيادة مضاعفة في الدخل الإجمالي.
فزيادة الإنفاق الاستثماري تولد دخولا ا لمنتجي السلع الاستثمارية والعاملين والموردين في هذا القطاع في أول جولة . ومن المتوقع أن تؤدي الزيادة في الدخول في هذه الجولة إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي بما يتناسب مع حجم الميل الحدي للاستهلاك (b) وبذلك تتولد دخولا ا جديدة. ينفق الجزء الأكبر منها عادة ويدخر المتبقي منها فيقترضه آخرون لينفقونه كذلك ، وتستمر هذه الموجات المتلاحقة ليكون الأثر النهائي زيادة في الناتج والدخل أضعاف حجم الزيادة الأصلية في الاستثمار.

قياس مضاعف الاستثمار :
حتى نتمكن من قياس أثر الزيادة في الاستثمار على الدخل دعنا أولاً نشتق مضاعف الإنفاق الاستثماري ويتم ذلك من صياغة شرط التوازن السابق : $Y^* = \frac{1}{(1-b)}\ (C_a + I_a)$ ، ومنه : $\frac{\Delta Y}{\Delta I_a} = \frac{1}{(1-b)}$
وبما أن الميل الحدي للاستهلاك (b) أقل من الواحد الصحيح ، فإن قسمة الواحد على الميل الحدي للاستهلاك تكون دائماً أكبر من الواحد الصحيح ولذلك يطلق على هذا الكسر اسم المضاعف ، فالتغير في الدخل يكون في النهاية أضعاف مضاعفة للتغير في الاستثمار.

مثال :
لنفرض زيادة الاستثمار بمقدار 100 مليون دينار ، في اقتصاد ما وأن الميل الحدي للاستهلاك هو0.8=MPC فما أثر ذلك على دخل توازن الاقتصاد ؟

مضاعف الاستثمار = $\frac{\Delta}{\Delta I_a} = \frac{1}{(1-b)}$

$\frac{\Delta Y}{\Delta I_a} = \frac{1}{(1-0.8)} = 5$

$\frac{\Delta Y}{\Delta I_a} = \frac{1}{(1-0.8)}(100) = 500$

نلاحظ أن الدخل قد زاد بمقدار 500 مليون دينار وهي خمسة أضعاف الزيادة الأصلية في الاستثمار ، وذلك لأن المضاعف في هذا المثال قيمته خمسة.

تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من ثلاثة قطاعات :

نفترض في هذه الحالة أن الاقتصاد يتكون من ثلاثة قطاعات هي :

- القطاع العائلي (C).
- قطاع الأعمال (I).
- القطاع الحكومي (G).

ولنفترض أن الحكومة قد فرضت ضريبة نسبية (Proportional Tax) بمعدل (t) على الدخل الشخصي.

يمكن في هذه الحالة صياغة شروط توازن الاقتصاد كما يلي : $Y = C + I_a + G_a$

ويمكن وصف الاقتصاد بالمعادلات التالية :

دالة الاستهلاك من الدخل المتاح : $C = Ca + b\ (Y-T)$

الضريبة : $T = tY$

باستخدام معادلتي الاستهلاك والضريبة في شرط التوازن :

$$Y = C_a + b\ (Y-T) + I_a + G_a$$
$$Y = C_a + b\ (Y-tY) + I_a + G_a$$
$$Y- b\ (Y-tY) = C_a + I_a + G_a$$
$$Y[1- b\ (1-t)] = C_a + I_a + G_a$$
$$Y^* = \frac{1}{(1-b)+bt}\ (C_a + I_a + G_a)$$

كمان مدري مين لخصها :$

تابع المحاضرة ١٠

مثال : المعادلات التالية تصف اقتصاداً معيناً :

شرط توازن الاقتصاد	$y = c + I_a + G_a$
معادلة الاستهلاك	$C = 58 + 0.8\,(Y - T)$
الضريبة الحكومية	$T = 1\backslash 3\ Y$
الاستثمار	I = 25
الانفاق الحكومي	G = 15

المطلوب :

١- **حساب الدخل التوازني *Y**

٢- **الايرادات الضريبية *T**

٣- **الاستهلاك عند مستوى الدخل التوازني *C**

الحل :

١- **لحساب الدخل التوازني وبالاستفادة من شروط التوازن**

Y = C + I + G

= 58 + 0.8 (Y – T) + 25 + 15

= 98 + 0.8 (Y -1\3Y) = 98- 8\15 Y

Y* = 210

٢- **لحساب الايرادات الضريبية *T نعوض بقيمة الدخل التوازني *Y :**

T* = 1\3 Y* = 1\3 (210)

T* = 70

٣- **لحساب الاستهلاك عند الدخل التوازني *Y :**

C* = 58 + 0.8 (Y* - T*)

= 58 + 0.8 (210 – 70)

C* = 170

مضاعفات النموذج من ثلاثة قطاعات :

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - b + bt}(\Delta C_a \ or\ \Delta I_a \ or\ \Delta G_a)$$

وبين القوسين تظهر الانفقات المستقلة ، وتضم كل من الاستهلاك المستقل والاستثمار والإنفاق الحكومي وهو أيضاً مستقل عن الدخل في هذا النموذج .

مثال : لنفرض زيادة الاستثمار المستقل بمقدار 100 مليون ريال ، في اقتصاد فرضت فيه ضريبة بنسبة % 10 على الدخل الشخصي ، وأن الميل الحدي للاستهلاك هو MPC = 0.8 . فما أثر ذلك على دخل توازن الاقتصاد ؟

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - b + bt}(\Delta I_a)$$

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - 0.8 + 0.1(0.8)}(100) = 357$$

فبالرغم من أن الزيادة في الاستثمار واحدة في المثال الأول والمثال الحالي (100 مليون) ، الا أن الأثر على دخل التوازن كان أقل بنسبة 25% تقريباً في وجود الضريبة على الدخل ، وذلك بسبب التأثير السلبي للضريبة على الانفاق الاستهلاكي .

تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من أربعة قطاعات : في هذا النموذج نضيف القطاع الخارجي (الصادرات والواردات الى النموذج) ليصبح النموذج أقرب ما يكون الى الواقع . ويفترض في هذا النموذج أن الصادرات مستقلة عن الدخل المحلي ، فطلب العالم الخارجي يعتمد على دخول الدول الأخرى ، لا على الدخل المحلي .

كما يفترض أن الواردات تعتمد على الدخل المحلي والعلاقة بينهما موجبة . وبالتالي فالإضافة الجديدة الى النموذج السابق تتلخص في دالتي الصادرات والواردات التاليتين :

الصادرات المستقلة $X = {}_a$

دالة الواردات $M = m_a + m_1 Y$

شرطي توازن الاقتصاد :

الشرط الأول ، كما هو الحال في النماذج السابقة هو تعادل الدخل المحلي الاجمالي (العرض الكلي) مع الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي (الطلب الكلي) ويمكن صياغتها على النحو التالي :

$$\mathbf{Y = C + I_a + G_a + X_a - M}$$

يضم الطرف الأيمن من المتساوية بنود الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي ويطلق على المقدار (X – M) صافي الصادرات او الميزان التجاري . والطرف الشمالي من المتساوية وهو الدخل أو الناتج المحلي الاجمالي .

أما **الشرط الثاني** للتوازن ، فهو عبارة عن تعادل مجموع التسربات مع مجموع الحقن أي :

(S + T + M) = (I + G + X)

ولا يشترط أن تتساوى مفردات التسرب و الحقن لتحقيق توازن الاقتصاد بل يكفي أن تتساوى المجموعتين . وفي هذا النموذج تصاغ معادلة دخل التوازن على النحو التالي :

$$\mathbf{Y = \frac{1}{1 - b + bt + m_1}[C + I_a + G_a + X_a - m_a]}$$

ويجب على الطالب ملاحظة الفرق بين هذه الصيغة وما كانت عليه معادلة دخل التوازن في النموذج السابق ذي القطاعات الثلاثة . فقد تمت اضافة الميل الحدي للاستيراد الى مقام المضاعف مما يقلل من قيمته ، كما تمت اضافة صافي الصادرات الى الانفاقات المستقلة .

مثال : في اقتصاد مفتوح ، لنفرض أن : C = 100 + 0.8Y ، و M = 30 + 0.2 Y ، وكان الانفاق الحكومي قدره 2000 مليون دينار ، والاستثمار قدره 800 مليون دينار ، والصادرات قدرها 300 مليون دينار . وكانت الحكومة تغطي بعض من نفقاتها من ضريبة نسبية بواقع 10% على الدخل . احسب مستوى دخل توازن الاقتصاد .

الحل :

$$\mathbf{Y = \frac{1}{1 - b + bt + m_1}[C + I_a + G_a + X_a - M_a]}$$

$$\boldsymbol{Y = \frac{1}{1 - 0.8 + 0.8(0.1) + 0.2}(100 + 800 + 2000 + 300 - 30)}$$

$$\boldsymbol{Y = \frac{1}{0.48}(3,170) = 2.083(3,170) = 6604.167}$$

<u>اسئلة للمراجعة</u>

بمعلومية النموذج التالي : I = 100 , C = 50 + 0.75Y حيث أن : (C) تمثل الاستهلاك (Y) تمثل الدخل (I) تمثل الاستثمار معادلة الادخار (S) والتي يمكن اشتقاقها هي :

أ- S = -50 – 0.25Y **ج- S = -50 + 0.25Y**

ب- S = 50 + 0.25Y **د- S = -100 + 0.25Y**

مضاعف الاستثمار يساوي :

أ- 4 **ج- 400**

ب- 0.4 **د- 400 -**

التوازن لهذا الاقتصاد هو :

أ- Y = C + I **ج- Y = C**

ب- I = S **د- كل من أ – و ب**

الاستهلاك التوازني لهذا الاقتصاد :

أ- 600 **ج- 500**

ب- 625 **د- 450**

الادخار التوازني لهذا الاقتصاد :

أ- 400 **ج- 500**

ب- 100 **د- 450**

تدريب : افترض ان لديك النموذج التالي :

C= 25 +0.8y

I = 100

المطلوب حساب ما يلي :

١- مستوى الدخل التوازني (*Y)

٢- الاستهلاك عند التوازن (*C)

٣- مضاعف الاستثمار

٤- دالة الادخار (S)

تمرين : في ظل اقتصاد ما ، بافتراض أنه توافرت لديك البيانات التالية بالمليون ريال :

$$C = 200 + 0.8 (Y - T)$$

$$I = 100$$

$$G = 200$$

$$T = 100$$

المطلوب :

١- كم عدد القطاعات التي يتألف منها هذا الاقتصاد ؟ وماهي هي ؟

٢- احسب ما يلي :

أ- مستوى الدخل التوازني

ب- الاستهلاك

ت- الادخار

المحاضرة الحادية عشر
البطالة و الدورات الاقتصادية

مقدمة :

يعتبر الاستخدام الكامل من اهم اهداف السياسة الاقتصادية الكلية ، ويقصد بالاستخدام الكامل الحالة التي تكون فيها جميع الموارد الاقتصادية وخاصة القوى العاملة في المجتمع مستغلة استغلالاً تاماً ، باستثناء بعض الحالات المتعلقة بالبطالة الاحتكاكية او الهيكلية ، وبعبارة اخرى هي الحالة التي تنعدم فيها البطالة الدورية بحيث تكون الكمية المعروضة من القوى العاملة مساوية للكمية المطلوبة .

معنى الاستخدام الكامل :

يختلف الاقتصاديون في تحديد معنى الاستخدام الكامل بصورة دقيقة . فيعتقد بعضهم بأنه يمكن وصف اقتصاد معين بحالة الاستخدام الكامل عندما لا تتجاوز نسبة البطالة 3% من القوة العاملة . في حين يرى البعض الآخر ان نسبة 4% ربما كانت اكثر واقعية .

وقد يبدو ولأول وهلة بأن الاختلاف بنسبة 1% ليس كبيراً ، ألا ان الأمر اخطر من ذلك ، فقد يعني هذا الفرق استخدام او بطالة مئات الآلاف من الأشخاص ، ففي جمهورية الصين في عام 2003 ، ادى ارتفاع معدل البطالة بنسبة 1% الى زيادة عدد العاطلين عن العمل بنحو 13 مليون عامل .

من الضروري معرفة توزيع معدلات البطالة بالنسبة للجنس ، و العمر والمهن و التوزيع الجغرافي حتى يمكن تقويم مشكلة البطالة في أي بلد . فمثلاً قد تكون معدلات البطالة بين الاناث ، وهذا هو الحال في كثير من الأقطار النامية (ومنها الأقطار العربية) اعلى من معدلاتها بين الذكور ، وذلك بسبب القيم الاجتماعية السائدة في هذه الأقطار التي تحبذ ان تقوم المرأة بتربية الأبناء و رعاية الأسرة عن خروجها الى سوق العمل .

تعريف البطالة :

تعرف البطالة على انها :

التعطل (التوقف) الجبري لجزء من قوة العمل في مجتمع ما برغم القدرة و الرغبة في العمل الانتاج .

انواع البطالة :

يمكن التمييز بين اربعة انواع رئيسية من البطالة وهي :

١- البطالة الاحتكاكية .
٢- البطالة الهيكلية .
٣- البطالة الدورية .
٤- البطالة المقنعة .

البطالة الاحتكاكية :

تشمل اولئك الأشخاص العاطلين عن العمل بصورة مؤقتة او بسبب عملية تغير الوظائف او البحث عن فرص عمل افضل ولهذا يطلق عليها البطالة الانتقالية .

- يعزى ظهور هذا النوع من البطالة الى عدم كفاءة سوق العمل وضعف حركة انتقال العمال ، وعدم المعرفة التامة بفرص العمل المتوفرة ، وقد تنشأ البطالة الاحتكاكية كذلك عن عدم قدرة الاقتصاد على ايجاد الأعمال التي تنسجم مع مؤهلات الأشخاص العاطلين وبصورة فورية .
- ويمكن تقليل البطالة الاحتكاكية بواسطة تحسين او تشجيع حركة انتقال العمال والتعريف بفرص العمل المتاحة . يتأثر امد هذا النوع من البطالة في الدول المتقدمة بمقدار تعويضات البطالة التي يحصل عليها العمال العاطلين فكلما زادت هذه التعويضات ، ازدادت الفترة الزمنية التي يقضيها العمال في البحث عن فرص العمل الأفضل .

البطالة الهيكلية :

تنشأ البطالة الهيكلية عن عوامل اقتصادية و اجتماعية تتعلق بطبيعة اقتصاد السوق الحر و الانفتاح الاقتصادي ، فهي تعود في الغالب الى تغير هيكلة الاقتصاد بالتحول نحو الخصخصة او بسبب التقدم التقني و احلال الآلة محل اليد العاملة ، وتكون هذه البطالة عادة اطول امداً من البطالة الاحتكاكية .

البطالة الدورية :

البطالة الدورية هي البطالة الناتجة عن الدورة الاقتصادية وتنشأ عن تقلبات الناتج المحلي الاجمالي الفعلي حول الناتج المحلي الكامن (الناتج عن الاستخدام الكامل) أي عند التوظف الكامل للقوى العاملة .

- و تعزى اسباب هذه البطالة الى فترات الانتعاش والانكماش التي يمر بها الاقتصاد فتنخفض خلال فترة الانتعاش الاقتصادي وترتفع خلال فترة الركود الاقتصادي لذالك يعتمد المدى الزمني لهذه البطالة على مدى فاعلية وسرعة السياسة الاقتصادية في اعادة الاقتصاد الى توازن المدى الطويل ، الذي يضمن التوظف الكامل للقوى العاملة .

البطالة المقنعة :

وهي الحالة التي يشارك فيها مجموعة من الافراد في العمل بوظائف يتقاضون عليها اجراً بينما لا يضيفون الى الانتاج شيئاً يذكر (أي ان الانتاجية الحدية للعامل تساوي الصفر) وذلك يعني انه لو تم سحب هذه المجموعة من العمل فان الانتاج لن يتأثر.

- وتنتشر هذه البطالة في القطاع العام (الأجهزة الحكومية) التي يتم فيها التشغيل غالباً لعوامل اجتماعية و سياسية لا تهتم بالإنتاجية و الربحية ولا توجد البطالة المقنعة في القطاع الخاص لأنه باحث عن الربح بالدرجة الأولى .

تكاليف البطالة :

هناك نوعان من التكاليف التي يتحملها المجتمع نتيجة للبطالة :

- **التكاليف الاقتصادية :** تعني البطالة من الناحية الاقتصادية ، فقدان المجتمع لذلك الانتاج من السلع والخدمات الذي كان من الممكن تحقيقه لو كانت القوى العاملة مستغلة بصورة كاملة ومهما تدنت نسبة البطالة في اقتصاد معين ، فإنها بلا شك تعني خسارة ملايين الريالات بالنسبة للمجتمع ، وهي خسارة غير قابلة للتعويض لفوات الوقت اللازم للإنتاج وعدم امكانية خزنه او استعادة استخدامه .
- **التكاليف الاجتماعية :** تنعكس تكاليف البطالة على ما يترتب على تدني الدخول او فقدانها بالكامل من مظاهر الفقر و البؤس و ارتفاع معدلات الجريمة ، ونشوب الصراعات الطبقية وعدم الاستقرار الاجتماعي و السياسي بصفة عامة ويعد قياس التكاليف الاجتماعية اكثر صعوبة من قياس التكاليف الاقتصادية .

قياس البطالة :

يمكن من خلال المسح السكاني الذي تقوم به الأجهزة الاحصائية في الدول التعرف على مجموعتين من السكان هما :

- **السكان في عمر العمل :**

وهم السكان الذين تتراوح اعمارهم بين (16 – 65) ، ويستثنى من ذلك نزلاء السجون وأفراد الجيش والشرطة .

- **السكان دون عمر العمل و السكان فوق عمر العمل (المتقاعدين) .**

وتقسم الأجهزة الاحصائية السكان في عمر العمل الى مجموعتين ايضاً هما :

المجموعة الأولى : وتضم الأشخاص في قوة العمل الفاعلة

المجموعة الثانية : تضم الأشخاص خارج قوة العمل الفعالة من غير الراغبين في العمل او غير القادرين على العمل .

تقسم قوة العمل الفاعلة الى مجموعتين هما :

- العاملون فعلاً
- و العاطلون الجادون في البحث عن العمل

ويعتبر العامل مشمولاً في قوة العمل الفاعلة اذا كان يعمل بدوام كامل او بدوام جزئي اما العاطل عن العمل فيعرف بالشخص القادر و الراغب في العمل والذي يبحث بجدية عن عمل ولكن لا يجد فرصة عمل .

عدد السكان وقوة العمل الفعالة و البطالة في قطر معين :

البند	مليون نسمة	
عدد السكان	**22**	
ناقصا من هم دون عمر (16) سنة	**10-**	
ناقصا من هم فوق عمر (65) سنة	**6-**	
عدد السكان في عمر العمل	**6**	$[(3+2)-1]=4$
ناقصا عدد غير المشاركين في القوى العاملة	**1.5-**	
قوة العمل الفاعلة	**4.5**	$(5)-(4)=6$
ناقصا عدد العاملين فعلاً	**3.5-**	
عدد العاطلين عن العمل	**1.0**	$(7)-(6)=8$

مؤشرات سوق العمل :

هناك ثلاثة مؤشرات هامة لسوق العمل هي :

- معدل البطالة .
- معدل المشاركة في قوة العمل الفاعلة .
- نسبة الاستخدام الى السكان .

معدل البطالة :

ينظر الى معدل البطالة كمؤشر للتعرف على نسبة الأشخاص المشاركين في القوى العاملة لكنهم لا يجدون فرصاً للعمل و يقاس معدل البطالة بعدد الأشخاص العاطلين من مجموع قوة العمل الفاعلة ، أي ان :

$$\textbf{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد الأشخاص العاطلين}}{\text{قوة العمل الفاعلة}} \times 100$$

ومن الأرقام الواردة في الجدول اعلاه ، فان نسبة البطالة هي :

$$22\% = 100 \times \frac{1}{4.5}$$

نسبة المشاركة في قوة العمل الفاعلة :

يمثل معدل المشاركة في قوة العمل الفاعلة عدد الأشخاص الراغبين و القادرين على العمل ممن هم في عمر العمل ، سواء كانوا يعملون فعلاً او عاطلون عن العمل و يبحثون بجدية عن العمل ، كنسبة من عدد السكان ممن في عمر العمل أي ان :

$$\textbf{معدل المشاركة في قوة العمل الفاعلة} = \frac{\text{قوة العمل الفاعلة}}{\text{عدد السكان في عمر العمل}} \times 100$$

من الجدول السابق نجد ان نسبة المشاركة في القوى العاملة هي :

$$75\% = 100 \times \frac{4.5}{6}$$

نسبة الاستخدام الى السكان :

تستخدم نسبة الاستخدام الى السكان كمؤشر لمدى توفر فرص العمل وكذلك درجة التوافق بين مهارات العمال وفرص العمل المتاحة . ويمكن التواصل الى هذه النسبة من المعادلة التالية :

$$\textbf{نسبة الاستخدام الى السكان} = \frac{\text{عدد الأشخاص العاملين}}{\text{عدد السكان في عمر العمل}} \times 100$$

وتعكس هذه النسبة مدى قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل جديدة لامتصاص النمو المتزايد للسكان الذين يبلغون عمر العمل ويبحثون على فرص عمل جديدة .

واحدة ومن اهم اسباب ارتفاع نسبة المشاركة في قوة العمل الفاعلة وبالتالي ارتفاع نسبة الاستخدام الى الساكن هي زيادة عدد الاناث في قوة العمل الفاعلة ، وذلك بسبب زيادة نسبة تعليم المرأة و التوسع في خلق فرص العمل المناسبة لها وخاصة في مجالات التعليم و الصحة وغيرها . هذا بالإضافة الى التقدم التقني ، لاسيما في مجال الاتصالات و المواصلات الذي وفر فرص عمل جديدة وشجع المرأة على المشاركة في قوة العمل الفاعلة في كثير من الدول .

الدورات الاقتصادية :

تهتم الدورات الاقتصادية بتفسير التقلبات التي تتميز بها اقتصاديات السوق . ويعتبر التغير في الاستثمار من اهم اسباب حدوث الدورات الاقتصادية الملازمة لاقتصاد السوق حيث يؤثر الاستثمار في النمو الاقتصادي عن طريق تأثير على الطلب الكلي في المدى القصير ، كما يؤثر في المدى البعيد على قدرة الاقتصاد القومي على انتاج السلع ، وذلك بتغيير كمية ونوعية السلع الرأسمالية او الطاقات الانتاجية للاقتصاد .

هناك ثلاثة مؤشرات رئيسية تفسر اسباب حدوث التقلبات الاقتصادية وهي :

١) التغير في الناتج المحلي الاجمالي .
٢) التغير في معدلات البطالة ، او الاستخدام .
٣) التغير في المستوى العام للأسعار .

- وهناك ثلاثة مؤشرات فرعية للتغيرات التي تحدث في مكونات المؤشر الأساسي للدورات الاقتصادية و المتمثل في الناتج المحلي الاجمالي تستخدم ايضاً في تحديد اسباب التقلبات الاقتصادية وهي :

اولاً : التغير في الانتاج القطاعي : الصناعي ، و الزراعي ، والخدمي ، والتجارة الخارجية .
ثانياً : التغير في مستوى الانفاق الاستهلاكي الكلي .
ثالثاً : التغير في مستوى الانفاق الاستثماري الكلي .

مراحل الدورات الاقتصادية :

يمكن تشخيص اربع مراحل للدورات الاقتصادية وهي :

١- مرحلة الركود ، او الانكماش .
٢- مرحلة الكساد .
٣- مرحلة الانتعاش .
٤- مرحلة الرفاهية .

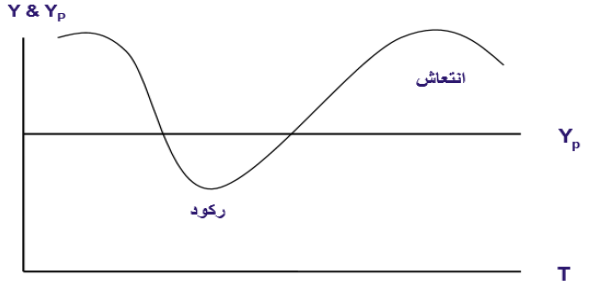

شكل يوضح مراحل الدورة الاقتصادية حيث يتقلب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Y عبر الزمن T حول الناتج الممكن عند الاستخدام الكامل Y_P .

<u>مرحلة الركود ، أو الانكماش :</u>

تتميز مرحلة الركود أو الانكماش بانخفاض في الناتج المحلي او مستوى الدخول ، وزيادة معدل البطالة ، وانخفاض المستوى العام للأسعار ويعتبر الركود الاقتصادي حالة عامة تسود معظم النشاطات الاقتصادية ولا تقتصر على قطاع اقتصادي معين لذلك ، فان التغيرات الموسمية في الطلب الكلي التي تحدث عادة في بعض القطاعات لا تعتبر مؤشرات للدلالة على دخول الاقتصاد القومي مرحلة الركود .

مرحلة الكساد :

يدخل الاقتصاد مرحلة الكساد التي تتميز بانخفاض النشاط الاقتصادي الى أدنى مستوياته ويطلق عليه " قاع الركود " في غياب أي تدخل من جانب الحكومة لإيقاف الركود الاقتصادي .

و الجدير بالملاحظة ، انه منذ حدوث الكساد العالمي خلال الفترة 1929 – 1933 ، لم يشهد الاقتصاد العالمي حالة كساد بالمستوى الذي حدث في تلك الفترة ، وذلك بفضل السياسات الاقتصادية التي تمارسها جميع الحكومات المتقدمة و النامية على حد سواء لمعالجة حالات الركود قبل استفحالها و انزلاق الاقتصاد القومي الى هوة الكساد .

مرحلة الانتعاش :

يتميز الاقتصاد في مرحلة الانتعاش بارتفاع مستويات الدخل او الناتج ، والاستخدام ، وبالتالي معدلات الاستثمار و الاستهلاك وارتفاع مستوى الأسعار .

مرحلة الرفاهية :

تتميز مرحلة الرفاهية بارتفاع مستوى الناتج المحلي الى اعلى مستوى له بعد فترة الانتعاش المستمر ، وانخفاض مستوى البطالة الى أدنى مستوى ، مع ارتفاع مستوى الأسعار .

- والجدير بالملاحظة ، ان هذه المراحل ليست بالضرورة ان تكون متساوية من حيث الدرجة و الحدة . كما أنها لا تحدث دائماً بالنمط نفسه فمثلاً ، يمكن ان تستمر التقلبات الاقتصادية بين الانكماش و التوسع لعدة سنوات دون الوصول الى مرحلة الانتعاش او مرحلة الكساد كما أن من الصعب تحديد الانتقال من مرحلة الى أخرى ، أو التمييز بين نهاية مرحلة معينه و بداية مرحلة أخرى لذلك ، يجب أن ينظر الى هذه المراحل على أنها مجرد وصف مبسط لواقع الحال .

حُروف انثوية ~

المحاضرة الثانية عشر
النقود و البنوك

مقدمة :
تعتبر دراسة النقود وتأثيرها على الاقتصاد و طرق التحكم في كميتها المتاحة على جانب كبير من الأهمية ، وذلك لأن معظم المشكلات التي تعاني منها الاقتصاديات المعاصرة لها جوانبها النقدية ، وتتطلب سياسات وإجراءات نقدية لمعالجتها . وتأتي في مقدمة هذه المشكلات : التضخم و البطالة وعدم الاستقرار الاقتصادي .

نشأة النقود :
تطور الانتاج في المجتمعات البشرية البدائية مع نمو طاقاتها الانتاجية ، لتنتقل تلك المجتمعات من مرحلة الانتاج من أجل الاكتفاء الذاتي الى مرحلة التبادل .
أصبحت هذه المجتمعات تنتج اكثر من احتياجاتها ، فتحقق فائضاً اقتصادياً لغرض مبادلته مع المجتمعات الأخرى . وكان التبادل التجاري في البداية تبادلاً مباشراً للسلع من خلال عملية المقايضة .

مساوئ نظام المقايضة :
مع التوسع في التبادل التجاري وتطور ونمو المجتمعات ، ظهرت مساوئ هذا النظام وهي :

أولاً : عدم توافق الرغبات :
من الصعب عملياً ان نجد شخصاً يمتلك سلعة معينة يرغب في مقايضتها بسلعة اخرى متوفرة لدى شخص آخر يكون بدوره راغباً في مقايضتها بتلك السلعة ، وذلك بسبب عدم وجود التوافق المزدوج للرغبات بين الناس .

ثانياً : عدم وجود وحدة لقياس القيمة :
هناك العديد من السلع والخدمات يتم تداولها في الأسواق وتختلف وحدات السلعة الواحدة من حيث النوعية والجودة .
ولكن ليست هناك من وحدة لقياس قيم السلع والخدمات تعكس الاختلاف في النوعية و الجودة ، وبالتالي يكون من الصعب اتمام عملية التبادل عن طريق المقايضة لكل نوع من هذه السلع والخدمات .

ثالثاً : تعدد الأسعار النسبية للسلع :
يحتاج الفرد في نظام المقايضة الى معرفة القيمة التبادلية لكل سلعة بالنسبة لجميع السلع المتاحة للتبادل . ويمثل ذلك عائقاً يحول دون سهولة وسرعة انسياب التجارة في ظل المقايضة .

رابعاً : تدني كفاءة التبادل :
تعد المقايضة طريقة غير كفؤة للتبادل ، لما تنطوي عليه من تكاليف باهظة تتمثل في الجهد و الوقت المبذول ، بالإضافة الى تكاليف مخاطر حيازة السلع و المحافظة عليها على مدار العام ، وتكاليف تخزين ونقل السلع بين الأسواق .

- بسبب هذه المساوئ كان لابد من وجود وسيط لعمليات التبادل الاقتصادي فكان هذا الوسيط هو **النقود** وقد بدأت فكرة النقود باستخدام بعض السلع لتقوم بمهمة الوسيط بشرط ان تكون سلعة مطلوبة ويتوفر لها صفة القبول العام من جميع المتعاملين في الأسواق .
فكانت نشأة النقود السلعية ، فاستخدمت المجتمعات الرعوية الأغنام والإبل ، واستخدمت المجتمعات الزراعية الغلال ، كما استخدم العاج و الأحجار الكريمة في غيرها من المجتمعات .
- عندما اكتشفت المعادن النفيسة ، لاسيما الذهب والفضة ، بدأ استعمالها كنقود معدنية وكانت النقود الذهبية هي الأكثر شيوعا خاصة في المعاملات الدولية ومع ازدياد حجم المعاملات التجارية ، ومحدودية كميات الذهب المتاحة في معظم المجتمعات بدأت النقود الورقية في الظهور كبديل للنقود الذهبية .

تعريف النقود :
لما كانت مواصفات النقود تختلف من قطر الى آخر كما تتغير من وقت الى آخر في القطر الواحد ، كان التعريف الوصفي للنقود عملياً غير مناسب ألا في حالة التعريف بفئة جديدة من عملة معينة مطروحة للتداول في مكان وزمان محددين .
و البديل هو **التعريف الوظيفي** الذي يعرف النقود بأنها أي شيء يمكن ان يؤدي وظائف النقود ، شريطة ان يلقى قبولاً عاماً في التبادل بين أفراد المجتمع .

وظائف النقود :
يمكن ايجازها في أربع وظائف أساسية هي :

١) وسيط للتبادل :
تستخدم النقود كوسيط للتبادل ، ويعني ذلك قبولها كأداة لتسوية المدفوعات في عمليات التبادل غير المباشر .
ومن خلال استخدام النقود وسيطاً للتبادل تم التغلب على مشكلة عدم توافق الرغبات كما تم خفض تكاليف التبادل .

٢) مخزن (مستودع) للقيمة :
الأفراد ينفقون جزءاً من دخولهم ويدخرون الجزء الآخر لأجل انفاقه في المستقبل ولكي تنجح النقود في تأدية هذه الوظيفة ، لابد أن تحتفظ بقيمتها النسبية او قوتها الشرائية خلال فترات طويلة نسبياً لذا تعجز النقود من تأدية هذه الوظيفة خلال فترات التضخم الذي يتسبب في انخفاض قيمة النقود ، أي انخفاض قوتها الشرائية .

٣) وحدة لقياس القيمة :
يمكن استخدام الوحدة النقدية (كالريال) لقياس قيمة السلع والخدمات بالنسبة للسلع والخدمات الأخرى ، كما تستخدم الوحدة النقدية في حسابات الشركات ، وحساب تكاليف المشروعات ، وتكاليف عوامل الانتاج .

٤) معيار للمدفوعات الآجلة :
اقتضى النظام الاقتصادي الحديث ابرام العقود لتسويق السلع على أساس التعاقدات الآجلة ، أي الاتفاق على بيع السلع بأسعار معينة في الوقت الحاضر ، على أن يتم تسليمها في وقت لاحق لذلك كان لابد من وجود معيار يتم على أساسه احتساب القيم الآجلة للسلع وقد أصبح ذلك ممكناً باستخدام النقود كمعيار للمدفوعات الآجلة .

و الجدير بالملاحظة ، أنه لا يقتصر استعمال الأفراد على النقود فقط كوسيلة للمبادلة وإنما ظهرت اشكال أخرى من أشباه النقود تؤدي الى الغرض نفسه ، طالما كانت مقبولة لدى الجمهور كما انتشرت ايضاً في الأقطار المتقدمة (والأقطار النامية بنسبة اقل) ظاهرة استعمال ما يعرف بالشيكات السياحية ، ثم ظهر وانتشر استخدام بطاقات الائتمان ، والتي تمنحها البنوك والشركات للأفراد ضمن حدود معينة حسب درجة الثقة بالمقدرة المالية لكل فرد .

البنوك التجارية :

البنك التجاري هو مؤسسة مالية ساعية للربح من خلال القيام بخدمات الوساطة المالية ، فالبنوك التجارية تعمل على حشد مدخرات الأفراد و المنشآت ذات الفائض ، أي التي يزيد دخلها عن انفاقها المستهدف ، لتقوم بإقراضها للأفراد والهيئات والمؤسسات ذات العجز ، أي التي يزيد انفاقها المستهدف عن دخلها .

- يتقاضى البنك فوائد على ما يقدم من قروض ، فيدفع جزء منها كفوائد للمودعين ويستخدم جزء آخر منها في تغطية نفقاته الادارية وما تبقى يمثل جزءاً مهماً من أرباح البنك الى جانب أرباحه من باقي استثماراته و خدماته البنكية الأخرى .

وظائف البنوك التجارية :

١) قبول الودائع .

تمثل ودائع العملاء من أفراد و شركات اهم مكونات الجانب المدين في ميزانية البنك التجاري ، فهي تمثل جزء من حقوق الآخرين على البنك والتي يتوجب على البنك سدادها لأصحابها عند الطلب او عند استحقاقها ، وتتكون هذه الودائع من نوعين .

١- الودائع الجارية او الودائع تحت الطلب :

وهي ودائع العملاء في حساباتهم الجارية بالبنك ولا يدفع البنك عادة فوائد صريحة على هذا النوع من الودائع ، ألا اذا زاد الرصيد فيها عن حد معين يقرره البنك وتكون الفائدة المدفوعة في هذه الحالة اقل من الفوائد على الودائع الادخارية او الآجلة ، وذلك في مقابل حق العملي في سحب الوديعة بكاملها او جزء منها في أي وقت يشاء دون اخطار مسبق للبنك .

٢- ودائع لأجل :

وهي عبارة عن أرصدة يرغب عملاء البنك في ايداعها لفترات زمنية محددة قد تكون شهر ، او ثلاثة اشهر ، او سنة ، او اكثر ويدفع البنك فوائد صريحة على هذه الودائع تختلف بحسب آجال هذه الودائع ، حيث تقل نسبة الفائدة على الودائع قصيرة الأجل (لمدة سنة او اقل) ، ونزيد على الودائع طويلة الأجل ولا يجوز للعميل سحب مبلغ الوديعة قبل تاريخ استحقاقها اذا أراد الحصول على الفائدة كاملة ، ويجوز للعميل سحب الوديعة كلياً او جزئياً في أي وقت شاء لقاء حرمانه من الفائدة المقررة او جزء منها .

- ان مقدار ما لدى البنك من الودائع المصرفية ، وخاصة الودائع طويلة الأجل يعتبر العامل المحدد لقدرة البنك التجاري على تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للأغراض استثمارية واستهلاكية التي من شأنها زيادة النمو الاقتصادي ، والمساهمة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة .

٢) تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية :

يعتبر تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل والمتوسطة الأجل من أهم وظائف البنوك التجارية وأوسع مجالات استثمار مواردها المالية ، وتتجنب البنوك التجارية عادة تمويل المشروعات الطويلة الأجل ، كالمشروعات الصناعية والزراعية والعقارية وذلك بسبب المخاطر العالية المحتملة التي تتسم بها مثل هذه المشروعات ، وضخامة

الأموال المطلوبة لتمويلها ، لذلك ظهرت البنوك المتخصصة ، مثل البنوك الصناعية والبنوك الزراعية والبنوك العقارية التي تقوم بتمويل مثل هذه المشروعات .

ويبرز الدور الهام للبنوك في التأثير على أداء الاقتصاد من خلال نشاطها في تقديم القروض فالبنك لا يتقيد في تقديم القروض بما لديه من أرصدة نقدية ، بل تسمح له القوانين المنظمة للعمل المصرفي بأن يزيد حجم القروض التي يقدمها البنك في أي وقت عن ما لدية من أرصدة نقدية بأضعاف مضاعفة ، فالبنوك لديها القدرة على توليد نقود مصرفية دفترية تشكل نحو % 80 - 90% من عرض النقود في معظم الدول .

٣) خصم الأوراق التجارية :

الأوراق التجارية هي سندات استدانة تصدرها المنشآت الكبيرة لغرض الاقتراض من الأفراد والبنوك . يحمل السند على وجهه القيمة الاسمية للسند ومعدل الفائدة السنوية وتاريخ الاستحقاق او سداد قيمة السند يستطيع حامل أي ورقة تجارية ان يتقدم الى البنك التجاري ، قبل حلول ميعاد استحقاقها للحصول على القيمة الاسمية لهذه الأوراق ، بعد ان يتقاضى البنك مصاريف خصم هذه الأوراق حيث يقوم البنك بتحصيل القيمة الاسمية لهذه الأوراق في تاريخ الاستحقاق ، بالإضافة الى حصوله على أي فوائد مستحقة على السند بعد خصمه .

٤) اصدار خطابات الضمان :

يعتبر خطاب الضمان بمثابة تعهد من قبل البنك التجاري بتسديد مبلغ معين عند الطلب الى المستفيد من ذلك الخطاب نيابة عن طالب الضمان ، في حالة عدم قيام الأخير بالسداد في الموعد المحدد بالإضافة الى أهمية خطابات الضمان في عمليات الاستيراد و التصدير ، تقوم الجهات الحكومية بطلب مثل هذه الضمانات من جانب المشاركين في المناقصات العامة التي تلعن عنها هذه الجهات الحكومية لتنفيذ مشروعات معينه ، وذلك لضمان جدية المشاركين في المناقصة او المزايدة ، وكذلك لضمان عدم تخلف من رست عليه المناقصة عن الايفاء بالتزاماته وتتقاضى البنوك نسبة معينة من الرسوم لقاء اصدار مثل هذه الخطابات لعملائها ..

٥) اصدار خطابات الاعتماد :

يعتبر خطاب الاعتماد من أهم وسائل سداد الالتزامات المالية في عمليات التجارة الخارجية ، ويعني تعهد بنك المستورد بسداد قيمة البضاعة للمصدر الأجنبي ، مباشرة او عن طريق مراسله في بلد المصدر ، عند وصول مستندات الشحن والتأمين ، التي تخول للبنك حق استلام البضاعة متى ما كانت مطابقة لعقد البيع المحرر بين المستورد المحلي عميل البنك والمصدر الأجنبي .

بعض الوظائف الأخرى للبنوك التجارية :

بالإضافة الى الوظائف الرئيسية ، تقوم البنوك ا=لتجارية بوظائف أخرى ازدادت أهميتها بزيادة النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي ، وكذلك زيادة التعامل التجاري مع العالم الخارجي .

من أهم هذه الوظائف ما يلي :

١- التحصيل
٢- تحويل الأموال للخارج
٣- المتاجرة في الأوراق المالية من اسهم وسندات
٤- المتاجرة في العملات الأجنبية
٥- اصدار بطاقات الائتمان
٦- اصدار بطاقات الصراف الآلي والسداد الالكتروني

البنوك التجارية وعرض النقود :

يقصد بعرض النقود كمية النقود المتاحة للاستخدام في الاقتصاد في وقت معين .
تؤثر البنوك على اداء الاقتصاد القومي بتأثيرها على عرض النقود من خلال خلق النقود او الودائع المصرفية الناتجة عن نشاطها الائتماني في تقديم القروض .

مقاييس عرض النقود :

يقصد بعرض النقود كمية النقود المتاحة للاستخدام في الاقتصاد في أي تاريخ معين ، وتستخدم الدول عدة مقاييس لعرض النقود تختلف فيما بينها وفقاً لمكوناتها المحددة في تعريف النقود

ونقدم فيما يلي ثلاثة مقاييس كمثال لتوضيح الفكرة وهي :

$\mathbf{M_1}$ = النقد المتداول (C) خارج البنوك + نقود الودائع الجارية (D) في البنوك .
$\mathbf{M_1 = M_2}$ + نقود الودائع قصيرة الأجل .
$\mathbf{M_2 = M_3}$ + نقود الودائع طويلة الأجل + اشباه النقود .

عملية خلق النقود :

تقوم البنوك التجارية بخلق النقود المصرفية او الودائع المشتقة من خلال تقديم القروض باستخدام ما بحوزتها من احتياطيات نقدية فائضة ، التي تتوفر لها بعد الوفاء بالاحتياطي القانوني ،
ولتوضيح آلية خلق النقود وتأثيرها على عرض النقود وكيفية تحكم البنك المركزي في نشاط البنوك التجارية في هذا المجال ، **نستعين بمثال مبسط في ظل أربعة افتراضات :**

اولاً : أن عملية خلق النقود تتم من خلال البنوك التجارية مجتمعة او من خلال بنك وحيد في الاقتصاد .

ثانياً : التزام جميع البنوك بالاحتفاظ بنسبة الاحتياطي القانوني التي يحددها البنك المركزي (ولنفترض انها 5% من مجموع الودائع) ، وعدم احتفاظها باحتياطيات اضافية أخرى .

ثالثاً : تستمر البنوك في تقديم القروض حتى تصل الى حد الاقراض الكامل ، الذي تتساوى عند الاحتياطيات الكلية و الاحتياطيات القانونية وتكون الاحتياطيات الفائضة مساوية للصفر ، مع افتراض ان هناك طلباً على القروض يكفي لاستيعاب كل ما تقدمه البنوك من قروض .

رابعاً : يقوم عملاء البنوك بتسديد التزاماتهم المالية تجاه الآخرين بشيكات مسحوبة على حساباتهم ، لا يحتفظون بأي أرصدة نقدية خارج البنوك ، أي ليس هناك نقد متداول .

- **والآن ، لنفترض ان احد عملاء البنوك قام بايداع مبلغ 100 ريال في حسابه الجاري كوديعة تحت الطلب . أي ان النقود المتداولة لدى الجمهور خارج البنوك قد انخفضت بمقدار 100 ريال .** المطلوب هو تتبع أثر هذه الوديعة على اجمالي الودائع في الجهاز المصرفي ، وكذلك الأثر على عرض النقود في هذا الاقتصاد .
- **يؤدي استلام البنك لهذه الوديعة الزيادة احتياطيات البنك من النقود السائلة بمقدار مبلغ الوديعة أي بمقدار 100 ريال .** يحتفظ البنك بالاحتياطي القانوني الذي يحدده البنك المركزي مقابل مجموع الودائع ، ومن ثم يقوم البنك بتقديم القروض ، وتغذية حسابات العملاء بمقدار القروض ، وهذه الزيادة في الودائع هي زيادة دفترية فقط ، وهي ما يطلق عليها النقود المصرفية او الودائع المشتقة .
ويستمر البنك في تقديم مزيد من القروض وزيادة الودائع المشتقة طالما تبقت لديه احتياطات حرة يمكنه استخدامها في الوفاء بالاحتياطي القانوني على الودائع المشتقة الجديدة ويصل البنك حد الاقراض الكامل عندما ينعدم وجود أي احتياطيات فائضة ، بل تصبح جميع الاحتياطيات ، احتياطيات قانونية مطلوبة لدعم مجموع الودائع بالبنك .

البنك (1)	الودائع الأولية (2)	الاحتياطي القانوني (3)	الاحتياطات الفائضة (4)	الحد الأقصى للقروض (5)
1	100.00	5.00	95.00	95.00
2	95.00	4.75	90.25	90.25
3	90.25	4.51	85.74	85.74
4	85.74	4.29	81.45	81.45
5	81.45	4.07	77.38	77.38
6	77.38	3.87	73.51	73.51
↓	↓	↓	↓	↓
↓	↓	↓	↓	↓
المجموع	2000.00	100.00	1900.00	1900.00

وإذا تابعنا الأرقام **في العمود (٤)** رقم نجد ان الاحتياطيات الفائضة في تناقص مستمر ، بمعنى انها ستصل في النهاية الى الصفر ، ألا ان مجموعها سيبلغ 1900 ريال

وإذا نظرنا الى **العمود (٣)** الخاص بالاحتياطي القانوني ، فهي في تناقص مستمر ايضاً ، ولكن مجموعها سيبلغ في النهاية 100 ريال .

و اذا نظرنا الى مجموع الودائع الاولية في السطر الأخير من **العمود رقم (٢)** نجد قد بلغ 2000 ريال منها 100 ريال وديعة أوليه و 1900 ريال كودائع مشتقة ، ويمثل هذا مجموع القروض التي قدمتها البنوك ، كما يتضح من السطر الأخير من العمود رقم (٥)

ويمكن ان نحصل على النتيجة ذاتها بموجب المعادلة التالية :

$$RR = TD \times r$$

حيث :

RR = الاحتياطيات القانونية

r = نسبية الاحتياطي القانوني

TD = مجموع الودائع

وبملاحظة ان مجموع الاحتياطيات القانونية يتساوى مع الاحتياطي الكلي (TR) للبنك عند بلوغ الاقراض الكامل

يمكن كتابة الصياغة البديلة التالية :

$$TR = RR = TD \times r$$

و بإعادة ترتيب حدود المعادلة السابقة نحصل على صيغة لحساب مجموع الودائع التي يمكن للنظام المصرفي توليدها من قدر معين من الاحتياطيات .

$$TD = 1\backslash r \times TR$$

$$\Delta TD = 1\backslash r \times \Delta TR$$

ويطلق على قسمة الواحد الصحيح على نسبة الاحتياطي القانوني مضاعف النقود . وباستخدام الصيغة اعلاه يمكننا ان نحسب في مثالنا السابق مباشرة الزيادة في مجموع الودائع الكلية الناتجة عن زيادة احتياطيات النظام المصرفي بمقدار *100* ريال كما يلي :

$$\Delta TD = 1\backslash 5\% \times 100 = 2000$$

حُروف انثوية ..

المحاضرة الثالثة عشر
التضخم

مقدمة :
يعد التضخم أحد أهم المشكلات الاقتصادية الكلية التي تهم صانعو السياسة الاقتصادية في أي قطر ، وذلك بسبب الآثار الضارة والتي تعيق تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية.

تعريف التضخم :
التضخم هو الحالة التي تتسم بالارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار (General price level) يجب أن نلاحظ أن الزيادة المقصودة في التعريف هي للمستوى العام للأسعار وليس سعر سلعة معينة وهى ليست زيادة طارئة وكذلك هي زيادة محسوسة.
عليه فإن :
١- الارتفاع بنسبة ضئيلة لا يعد تضخماً - لابد أن يكون محسوساً.
٢- الارتفاع لفترة قصيرة لا يعد تضخماً - لابد أن يكون مستمراً.

أسباب التضخم :
يمكن تصنيف الأسباب الأشهر للتضخم إلى :
١- التضخم الناتج عن سحب الطلب.
٢- التضخم بدفع التكلفة.
٣- التضخم المستورد.

الطلب الناتج عن سحب الطلب :
يحدث هذا النوع من التضخم بسبب زياة الطلب الكلي وعجز العرض عن مقابلة الزيادة في الطلب.
هذا النوع ينجم من الاختلال الناتج عن زيادة الكتلة النقدية وذلك لاضطرار الدولة طباعة مزيد من النقود لسد ما يسمى بالعجز في الموازنة وذلك عندما يفوق الإنفاق الحكومي الإيرادات فتضطر الدولة إلى طباعة مزيد من النقود لسد العجز دون أن يقابل الزيادة في الكتلة النقدية زيادة في الإنتاج.

التضخم بدفع التكلفة :
يحده هذا النو من التضخم نتيجة ارتفاع أثمان عناصر الإنتاج والتكاليف الإنتاجية حيث يواجه المنتجون أحيانا ارتفاعاً في أسعار مدخلات الإنتاج أو تكلفة الطاقة أو الأجور وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المنتجة - مثال لذلك ما حدث ابان العام 1973 م حيث تضاعفت اسعار النفط بنحو اربعة اضعاف وانعكس ذلك على زيادة اسعار كافة المنتجات بشكل كبير ومستمر في الفترة الممتدة – 1973) 1978) .

التضخم المستورد :
يظهر هذا النوع بشكل واضح في الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة على الاقتصاديات الأخرى (الخارجية) والتي تستورد (بغرض الاستهلاك)معظم السلع والخدمات النهائية من الخارج ومعلوم انه لصغر حجم هذه الاقتصاديات فإنها لا تستطيع التأثير على مستوى أسعار السلع والخدمات في الأسواق العالمية فتأتي هذه السلع والخدمات النهائية متضخمة من مصدرها.

أنواع التضخم :
١- التضخم الزاحف أو المعتدل :
التضخم الزاحف (Creeping Inflation) أو المعتدل هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار ببطء وبشكل يمكن توقعه . ويمكن تعريفه بأنه معدل تضخم سنوي ذو خانة واحدة حيث تكون الأسعار مستقرة نسبياً ويثق الناس بالنقود ويكونوا على استعداد للاحتفاظ بها لثبات قيمتها نسبياً.
٢- التضخم الحقيقي :
في حالة التضخم الحقيقي (True Inflation) ترتفع الأسعار بنسبة تتراوح بين % 15 - 10 سنوياً . ويعزى هذا النوع من التضخم إلى زيادة الطلب الكلي بصورة مستمرة ، فيعمل صانعو السياسة الاقتصادية على زيادة معدل الفائدة لتشجيع الاستثمار وزيادة الضرائب في محاولة لخفض الاستهلاك والإنفاق للحد من ارتفاع الأسعار.
٣- التضخم المكبوت :
يقصد بالتضخم المكبوت (Suppressed Inflation) حالة من التضخم غير المنظور ، تحدث عادة أثناء فترات الحروب والأزمات ، حيث تعمل الحكومات على تعطيل قوى السوق ، وإعلان أسعار حكومية مثبتة . فتلجأ الحكومة إلى تثبيت أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية ، عند مستويات تقل كثيراً عن الأسعار التوازنية لتلك السلع ، مع التحكم في توزيع الكميات المتاحة من هذه السلع على أسر المستهلكين وفقاً لما يعرف بنظام الحصص وذلك لضمان حصول الأسر على احتياجاتها من هذه السلع الضرورية طيلة فترة الحرب.
٤- التضخم المفرط (الجامح) :
يعتبر التضخم المفرط (Hyper Inflation) من أسوأ أنوعا التضخم ، حيث يرتفع مستوى الأسعار بأضعاف مستوياته السابقة ، فيزيد معدل التضخم إلى ما يفوق % 100 سنوياً . وغالباً ما يحدث هذا النوع من التضخم خلال فترات الحروب ، حيث تنخفض مستويات الإنتاج إلى أدنى حد ، بسبب تعرض المنشآت الإنتاجية والبنى التحتية ، مثل محطات توليد الطاقة الكهربائية والطرق والجسور ، للتدمير أثناء الحرب.

وعلاوة على ذلك ، فعادة ما تلجأ الحكومات تحت ظروف الحرب إلى تمويل عجز الموازنة العامة من خلال التوسع في الإصدار النقدي ، وبالتالي المساهمة في زيادة حدة التضخم.

آثار التضخم :

الأثر على عدالة توزيع الدخل :

يتضمن التضخم الكثير من الحرمان والمعاناة لفئة كبيرة من أصحاب الدخول الثابتة (الاجور – الرواتب) وبشكل عام فإن ظاهرة التضخم تكون في غير صالح الفئات التالية :

- أصحاب الدخول الثابتة والمعاشات.
- أصحاب المدخرات النقدية.
- الدائنين

في المقابل يكون التضخم في صالح :

- أصحاب الدخول غير المحدودة (التجار).
- المدينين.
- المضاربين في أسواق المال.

كذلك يؤدي التضخم إلى انخفاض الاستثمارات الحقيقية في المشاريع الإنتاجية بسبب ارتفاع المخاطر . حيث ينصرف المستثمرون إلى الاستثمار في شراء العقارات ، والمعادن النفيسة والتحف والعملات الأجنبية.

سياسات علاج التضخم :

هنالك العديد من الإجراءات و السياسات التي تتبع ومنها :

١- إتباع سياسة نقدية انكماشية : يعمل البنك المركزي على إصدار سندات حكومية وبيعها للجمهور بغرض سحب النقود من أيدي الجمهور.

٢- زيادة نسبة الفائدة الممنوحة : الحكمة من ذلك هو الرغبة في سحب الأموال من السوق وتوجيهها إلى عملية توفير أو استثمار ، فعندما تكون أسعار الفائدة الممنوحة عالية فإن الإغراء في الاستثمار (شراء الأسهم والسندات الحكومية) سيرتفع لكبر الفائدة العائدة على المستثمر.

٣- عدم اللجوء لتمويل عجز الموازنة بطباعة المزيد من العملة.

٤- إتباع سياسات تشجع على الإنتاج وتعمل على خفض تكاليف الإنتاج كمنح الإعفاءات وتقليل ضرائب الإنتاج وضرائب أرباح الأعمال والعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية لتوسيع قاعدة الإنتاج.

قياس التضخم :

المقاييس الأكثر استخداما لقياس معدا التضخم :

أ- الرقم القياسي لأسعار المستهلك (Consumer price index - CPI)

ب- مخفض الناتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator)

الأرقام القياسية :

الأرقام القياسية أرقام نسبية توضح العلاقة بين رقمين أحدهما يسمى رقم الأساس والآخر يسمى رقم المقارنة ومن أكثر الأرقام القياسية استخداماً الرقم القياسي لأسعار المستهلك والذي يستخدم كمؤشر لقياس التضخم.

الرقم القياسي لأسعار المستهلك :

يقصد بالرقم القياسي لأسعار المستهلك رصد التغيرات التي تطرأ على المستوى العام لأسعار سلة السلع الاستهلاكية والخدمية في فترة زمنية محددة . يقيس الرقم القياسي لأسعار المستهلك نسبة تكاليف المعيشة (تكلفة الحصول على سلة السلع والخدمات) في سنة من السنوات إلى تكلفة نفس المجموعة من السلع والخدمات في سنة الأساس (Base year) .

خطوات احتساب الرقم القياسي :

ميزانية الأسرة عبارة عن دراسة احصائية تفصيلية تعد لعام معين يسمى بعام الأساس (دائماً يتم اختيار أكثر السنوات استقراراً مما يجعل المقارنة معها أكثر واقعية) وذلك على نطاق القطر تحتوي على بيانات تفصيلية من فئات الدخول المختلفة. تجمع الأسعار لسلة السلع والخدمات والتي تتكون من عدد كبير من السلع والخدمات مقسمة على مجموعات عادة ما تكون : السلع الغذائية - المشروبات والتبغ – الملابس الأحذية - تكلفة السكن - الأدوات المنزلية - العناية الصحية - النقل والمواصلات – الترفيه - التعليم – أخرى.

مثال تطبيقي لقياس معدل التضخم :

سنورد مثالا واضحا وبسيطا عن طريقة حساب الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) حيث نفترض بهدف التبسيط أن الأسرة تنفق دخلها على ثلاث مجموعات من السلع هي :المواد الغذائية والملابس والخدمات . ومن خلال مسح على عينة المجتمع وجدنا أن الأسرة في العام (2005 سنة الأساس) تنفق على السلع و الخدمات مقارنة بسنة (2009 سنة المقارنة) على النحو التالي :

السلع	أسعار العام 2005	أسعار العام 2009	الأوزان	ترجيح عام 2005	ترجيح عام 2009
المواد الغذائية	0.5	0.9	45	22.5	40.5
الملابس	3	4	30	90	120

الخدمات	2.5	2	25	50	62.5
الرقم القياسي للعام			100	162.5	223.0

للحصول على الرقم القياسي المرجح يتم ضرب أسعار المواد في سنة الأساس وسنة المقارنة بالوزن الترجيحي المعتمد ومن ثم يتم جمع الأرقام الناتجة . الآن وبقسمة الرقم القياسي لسنة المقارنة (2009) على سنة الاساس (2005) نحصل على :
شراء السلع سنة 2005 > 162.5 = 100
شراء ناس المجموعة من السلع سنة 2009 > 223.0 ؟
الرقم القياسي = $\frac{223.0}{162.5}$ × 100% = 137.2.
أي أن هنالك زيادة في الأسعار لسنة 2009 (سنة المقارنة) تصل إلى حوالي % 37.2 مقارنة بالسنة 2005 (سنة الأساس) أي أن هنالك تضخم بالمعدل % 37.2.

مخفض الناتج المحلي الإجمالي :

- يعتبر مخفض الناتج المحلي أكثر شمولاً من الرقم القياسي لأسعار المستهلك لأنه يشتمل ليس فقط على أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية ، بل يشتمل أسعار جميع السلع والخدمات المكونة للناتج المحلي الإجمالي . لذلك ، يعتبر هذا الرقم القياسي أكثر دقة وملاءمة لتخفيض أرقام الناتج المحلي الإجمالي النقدي (NGDP) وتحويلها إلى ما يقابلها من أرقام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP) .
- الناتج المحلي الجمالي الإسمي : هو عبارة عن قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في سنة معينة ، أي أنه عبارة عن حاصل ضرب كميات هذه السلع والخدمات في الأسعار الجارية. لذلك ، فإن التغير (زيادة أو نقصان) الذي قد يطرأ على الناتج المحلي الإسمي من سنة إلى أخرى قد ينتج عن التغير في الكميات المنتجة ، أو في الأسعار ، أو في كليهما معاً .

مثال :

فإذا زاد الناتج المحلي الإسمي بنسبة % 50 مثلاً في سنة 2000 عن مستواه في سنة 1992 (كما يتضح من الجدول التالي) ، فلا بد من معرفة ما إذا كانت هذه الزيادة ناتجة عن زيادة في الإنتاج بنسبة % 50 ، مع بقاء الأسعار ثابتة ، أو أنها ناتجة عن ارتفاع الأسعار بنسبة 50 % ، مع بقاء مستوى الإنتاج دون تغيير ، أو أنها كانت حصيلة مزيج من التغيرات في كل من الإنتاج والأسعار معاً.
الجدول أدناه يوضح كيفية حساب الناتج المحلي الحقيقي لاقتصاد ينتج فقط سلعتين (AوB) بالأسعار الثابتة لسنة الأساس1992 .

السلع	**الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1992 (بالأسعار الجارية) 1992= سنة الأساس**			**الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2000 (بالأسعار الجارية)**			**الناتج المحلي الحقيقي في سنة 2000 (بالأسعار الثابتة)**
	(1) الكمية	(2) السعر	(3) مجموع الانفاق	(4) الكمية	(5) السعر	(6) مجموع الانفاق	(2) × (4) = (7)
A	10	30	300	12	35	420	360
B	5	20	100	6	30	180	120
	NGDP		400	NGDP		600	480 = RGDP

مخفض الناتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator) = $\frac{\text{الناتج المحلي الإسمي}}{\text{الناتج المحلي الحقيقي}}$
= $\frac{600}{480}$ = 125.

ويمكن تحويل الناتج المحلي الإسمي إلى الناتج المحلي الحقيقي لأي سنة باستخدام المعادلة التالية :
الناتج المحلي الحقيقي = $\frac{\text{الناتج المحلي الإسمي}}{\text{مخفض الناتج المحلي الإجمالي}}$ × 100
وإذا طبقنا هذه المعادلة على مثالنا السابق ، حيث افترضنا أن الناتج المحلي الإسمي في سنة 2000 يبلغ 600 مليار دولار ، وكان مخفض الناتج المحلي للسنة ذاتها 125 ، نجد أن :
الناتج المحلي الحقيقي لسنة 2000 = $\frac{600}{125}$ × 100 = 480.

المحاضرة الرابعة عشر
البنك المركزي والسياسات النقدية

مقدمة :
أفرزت التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حدثت ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية المبادئ العامة لعمل البنوك المركزية ، وأبرزت أهمية دورها ف النظام الاقتصادي .فتأسست البنوك المركزية على نطاق واسع بعد الحرب العالمية الأولى.

البنك المركزي :
ظلت البنوك المركزية الحكومية ومنذ بداية ظهورها تهدف بالدرجة الأولى إلى خدمة الاقتصاد الوطن دون اعتبار لتحقيق الربح . فهي مؤسسات خدمية تسعى إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية القومية من خلال أدائها لدورها الأساسي في الإدارة النقدية.

وظائف البنك المركزي :

- بنك الحكومة :
١- يحتفظ البنك المركزي بحسابات الوزارات والهيئات والمؤسسات والمنشآت الحكومية ، كما يقوم بتنفيذ ومتابعة المعاملات والالتزامات المالية الحكومية على المستويين المحلي والخارجي (المدفوعات والمقبوضات).
٢- ينوم البنك المركزي بعقد اتفاقيات القروض مع المؤسسات المالية الدولية والحكومات الأجنبية .
٣- يعتبر البنك المركزي المستشار الاقتصادي للحكومة ، فهو الجهاز الذي يقدم النصائح والتوصيات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية عامة ، والسياسة النقدية بوجه خاص.
٤- يعتبر البنك المركزي المسئول عن توفير الاحتياطيات الدولة من العملات الأجنبية ، بما يضمن استقرار سعر الصرف وتحويل الواردات اللازمة لتنفيذ مشروعات خطط التنمية الاقتصادية.

- إصدار العملة الوطنية :
يعتبر البنك المركزي السلطة النقدية الوحيدة المخولة قانوناً بإصدار النقود الورقية والمعدنية ، وكذلك تحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى والمحافظة على استقراره من أجل دعم الثقة بالعملة الوطنية ، وذلك من خلال الاحتفاظ بحد أدنى من الاحتياطي من العملات الأجنبية.

- بنك البنوك :
لا يتعامل البنك المركزي مع الأفراد ، وإنما يقتصر في تعامله مع البنوك التجارية ، لذا يطلق عليه بنك البنوك. وذلك لأسباب ثلاثة هي :
أولاً : يحتفظ بالاحتياطي النقدي القانوني للبنوك التجارية .
ثانياً : يعد الملجأ الأخير لإقراض (Lender of Last Resort) للبنوك التجارية في أوقات الطوارئ.
ثالثاً : يقوم بوظيفة غرفة المقاصة للبنوك التجارية (Cleaning House) ، أي تحقيق التسويات المطلوبة في أرصدة حسابات البنوك التجارية.

- ضبط عمل المؤسسات المالية :
يقوم البنك المركزي عادة بإصدار اللوائح والتعليمات والتوجيهات المنظمة لعمل المؤسسات المالية وذلك بهدف تحقيق الأهداف التالية :
أولاً : حماية الأموال العامة ، وخاصة الودائع الشخصية ، وذلك لتدعيم ثقة الجمهور في النظام المالي.
ثانياً : توفير الفرص المتكافئة للجميع للاستفادة من الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية.
ثالثاً : تنظيم عملية خلق النقود باعتبارها من أهم أهداف السياسة النقدية.
رابعاً : تقديم الدعم للقطاعات التي لم تحظ بالاهتمام الكاف من قبل المؤسسات المالية ، مثل صغار المزارعين وصغار المستثمرين والراغبين في شراء المساكن لأول مرة وغيرهم.

- إدارة عرض النقد :
يعتبر التحكم في عرض النقد في الاقتصاد الوطني من أهم مهام البنك المركزي ، حيث يتم التحكم في عرض النقود من خلال الرقابة على عمليات الائتمان أو الإقراض التي تقوم بها البنوك التجارية ، بما ينسجم وأولويات السياسة النقدية للدولة.

السياسة النقدية :
يقصد بالسياسة النقدية (Monetary Policy) : الوسيلة التي يتمكن بها البنك المركزي من إدارة عرض النقود ، من خلال توجيه النشاط المصرفي بما يحقق الأهداف الكلية للاقتصاد.
تتمثل الاهداف الاقتصادية الكلية في :
- ضمان الاستقرار الاقتصادي.
- زيادة معدل النمو الاقتصادي.
- استقرار أسعار صرف العملة الوطنية.
- تحقيق الاستخدام الكامل المتمثل في خفض معدلات البطالة.

أنواع السياسة النقدية :

١- السياسة النقدية التوسعية (Expansionary) :

يتم اتباع سياسة نقدية توسعية عندما يمر الاقتصاد بمرحلة الركود (Recession) تحسباً لانزلاقه في مرحلة الكساد . ولهذا الغرض يعمل البنك المركزي على زيادة عرض النقود بغية خفض أسعار الفائدة وتحفيز الاستثمار الخاص ، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الكلي والناتج المحلي الإجمالي ، وإلى خفض معدل البطالة.

٢- السياسة النقدية الانكماشية (Contractionary) :

يتم اتباع سياسة نقدية انكماشية في حالة الانتعاش الاقتصادي الزائد (Boom) والذي قد يهدد بإحداث التضخم . وفي هذه الحالة يعمل البنك المركزي على خفض عرض النقود ، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع في سعر الفائدة وانخفاض في الإنفاق الاستثماري والإنفاق الاستهلاكي ، وتكون النتيجة النهائية هي خفض معدل نمو الطلب الكل والتقليل من الضغوط التضخمية على الأسعار.

تحديات السياسة النقدية :

قد يحدث أحياناً تضارب بين أهداف السياسة النقدية وغيرها من الأهداف الاقتصادية الاخرى أو بين أهداف السياسة النقدية ذاتها . فقد تتعارض وسائل تحقيق الاستخدام الكامل مثلا ، مع تحقيق هدف استقرار الأسعار .كما يمكن لوسائل تجنب حدوث التضخم أن تؤدي إلى إعاقة تحقيق هدف النمو الاقتصادي ، لذلك فإنه من الصعب تحقيق هدف معين دون تقديم بعض التضحيات بأهداف أخرى.

تعتبر مشكلة التوفيق بين سياسة استقرار الاسعار وسياسة تحقيق الاستخدام الكامل من أبرز المشكلات التي تواجهها السياسة النقدية وأكثرها تعقيداً. فالسياسات التي تستهدف تخفيض الطلب الكلي للحد من التضخم ، لها تأثيراتها السلبية على الانتاج وارتفاع معدل البطالة.

أما السياسات التوسعية التي تستهدف زيادة الطلب الكلي لإنعاش الاقتصاد ، فبالرغم من أثرها الإيجابي على خفض البطالة يخشى من تأثيرها السلبي على زيادة معدل التضخم.

وتعتبر مشكلة الاختيار بين خفض معدل البطالة وبين ارتفاع نسبة التضخم من أهم التحديات التي تواجه السياسة النقدية.

ولتوضيح العلاقة بين معدل البطالة (U) ومعدل التضخم (P).فقد قام الاقتصادي النيوزيلندي آرثر فيليبس (Aurther Phillips) بدراسة تطبيقية بعنوان " العلاقة بين البطالة ومعدل التغير في الأجور النقدية في بريطانيا خلال الفترة (1957 – 1861). حيث أثبت في هذه الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التغير في الأجور النقدية ، كمؤشر لمعدل التضخم ، باعتبار أن الأجور تشكل نسبة كبيرة من تكاليف الانتاج ، وتنعكس تقلباتها على معدل التضخم. وقد صور فيليب هذه العلاقة بمنحنى ذي انحدار سالب أصبح يعرف بمنحنى فيليبس كما في الشكل التالي :

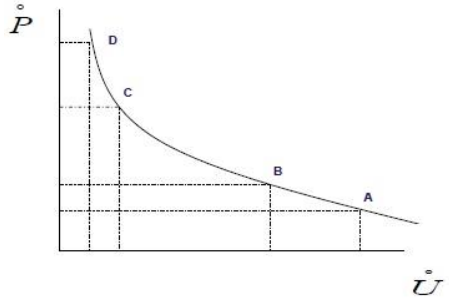

يوضح منحنى فيليبس العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم.

البنك المركزي وإدارة عرض النقود :

مقاييس عرض النقود :

١- مقياس ضيق M1 :

ويعبر فيه عن النقود بأنها النقد المتداول خارج البنوك(العملات الورقية وغير الورقية "المعدن" + الودائع تحت الطلب "الحسابات الجارية" ويرمز لها بالرمز (M1).

٢- مقياس موسع M2 :

وتشمل المقياس الضيق M1 (النقد المتداول خارج البنوك- العملات الورقية وغير الورقية + الودائع تحت الطلب) بالإضافة إلى الودائع الزمنية والادخارية ويرمز لها بالرمز (M2).

٣- مقياس موسع جداً M3 :

وتشمل المقياس الموسع M2 مضاف إليه الودائع الادخارية طويلة الأجل + أشباه النقود (الشيكات ونقود الودائع الزمنية لفترات طويلة + ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية) ويرمز لها بالرمز (M3).

إذن:

النقود المتداولة خارج البنوك + الودائع تحت الطلب "الحسابات الجارية" = M1

الودائع الزمنية الادخارية + M1 = M2

أشباه النقود + الودائع الزمنية والادخارية + M1 = M3

أدوات السياسة النقدية :

تسمى الطرق التي يؤثر بها البنك المركزي في عرض النقود بأدوات السياسة النقدية . وتقسم هذه الأدوات إلى مجموعتين هما :

١- الأدوات الكمية (Quantitative Credit Controls) .

٢- الأدوات الانتقائية (النوعية) (Qualitative Credit Controls) .

الأدوات الكمية للسياسة النقدية :
يستطيع البنك المركزي التأثير في قدرة البنوك التجارية على تقديم التسهيلات الائتمانية ، وذلك بواسطة ما يعرف بالوسائل الكمية للائتمان (Quantitative Credit Controls) ، التي تستهدف بالدرجة الأولى التأثير في حجم أو كمية احتياطيات البنوك وتكلفة الاحتفاظ بها.
من أهم هذه الأدوات الكمية للسيطرة على الائتمان :
١- تغيير نسبة الاحتياطي القانوني.
٢- تغيير معدل الخصم.
٣- عمليات السوق المفتوحة.

- **تغيير نسبة الاحتياطي القانوني :**

في حالة الركود الاقتصادي ، يتبنى البنك المركزي سياسة نقدية توسعية لزيادة الطلب الكلي ، وذلك من خلال زيادة التسهيلات الائتمانية . ويمكن تحقيق ذلك عن طريق خفض نسبة الاحتياط القانوني للبنوك التجارية . أما في حالة الانتعاش الاقتصادي يقوم البنك المركزي بإتباع سياسة نقدية انكماشية ، وذلك بزيادة نسبة الاحتياط القانوني للحد من نشاط البنوك التجارية في منح التسهيلات الائتمانية.
لا يتم اللجوء عادة إلى وسيلة تغيير نسبة الاحتياط القانوني إلا عندما تعتزم السلطات النقدية إحداث تغييرات كبيرة ودائمة في حجم احتياطيات البنوك ، فلا تستخدم هذه الأداة لمواجهة التقلبات الاقتصادية القصيرة الأجل.
من مساوئ وسيلة تغيير نسبة الاحتياط القانوني للبنوك التجارية أنها لا تتصف بالمرونة ، فاستخدامها يحتاج إلى تعديلات في لوائح البنك المركزي التي تحدد هذه النسبة.

- **تغيير معدل الخصم :**

يعرف معدل الخصم على أنه : معدل الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي على القروض التي يقدمها للبنوك التجارية.
في حالة الانتعاش والتخوف من التضخم ، يلجأ البنك المركزي إلى اتباع سياسة نقدية انكماشية ، عن طريق زيادة معدل الخصم إلى أعلى من مستوى ، مما يؤدي إلى قيام البنوك التجارية بدورها بزيادة معدلات الفائدة.
أما في حالة الركود وإتباع سياسة نقدية توسعية ، يتم تخفيض معدل الخصم ، مما يؤدي إلى أن تخفض البنوك التجارية من معدلات الفائدة.
والجدير بالملاحظة ، أن سياسة تغيير معدل الخصم ، كأداة للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي ، قد تعرضت إلى انتقادات شديدة ، لعل من أهمها أنه لا يمكن اللجوء إلى هذه السياسة بصورة مستمرة ، كما هي الحالة بالنسبة لعمليات السوق المفتوحة ، وذلك لأن تغيير معدل الخصم يعكس عادة اتجاه السياسة النقدية التي يعتزم البنك المركزي اتباعها في المستقبل.
وتتوقف درجة فاعلية سياسة تغيير معدل الخصم على مدى تأثيرها النفسي على المتعاملين في السوق .فإذا فسرت البنوك التجارية زيادة معدل الخصم كإجراء مؤقت من قبل البنك المركزي يتبعه انخفاض في المستقبل ، فسيكون من مصلحتها زيادة الإقراض الآن . ومعنى ذلك ، أن زيادة معدل الخصم قد تؤدي إلى نتائج عكسية .فبدلاً من الحد من الضغوط التضخمية ، فإنها قد تؤدي إلى زيادة هذه الضغوط.

- **عمليات السوق المفتوحة :**

هي قيام البنك المركزي بشراء أو بيع السندات الحكومية بغرض تغيير عرض النقود ، وذلك بتغيير كمية الاحتياطات الفائضة لدى البنوك التجارية.
يقوم البنك المركزي في فترة الركود الاقتصادي وانتشار البطالة بشراء السندات من الأفراد والهيئات والبنوك التجارية ، فتزيد احتياطيات البنوك ، وبالتالي تزيد قدرتها على منح التسهيلات الائتمانية. ويحدث العكس في حالة قيام البنك المركزي ببيع السندات في فترة الانتعاش الاقتصادي ، حيث تؤدي هذه السياسة إلى تقلص الودائع البنكية ، كما تنخفض احتياطيات البنك التجاري بمقدار قيمة مشترياته من السندات التي طرحها البنك المركزي للبيع ، وعندما تنخفض احتياطيات البنك تقل قدرته على الاستمرار في تقديم قروض جديدة ، فتكون النتيجة هي انخفاض عرض النقد.
تعتبر عمليات السوق المفتوحة من أكثر أدوات السياسة النقدية فاعلية ، وأنسبها لعمليات الضبط الدقيق واليومي لعرض النقود ، وتتميز على الأدوات الأخر بثلاث خصائص هي :
أولاً : السيطرة المنفردة للبنك المركزي على هذه العمليات دون أن يكون للبنوك التجارية دور أساس ومؤثر على نجاحها كما هو الحال بالنسبة لسعر الخصم.
ثانياً : قدرة البنك المركزي على بيع وشراء السندات ، تمكنه من تغيير احتياطيات البنوك ضمن حدود كبيرة.
ثالثاً : تعتبر سياسة السوق المفتوحة ذات مرونة عالية ، حيث يمكن اللجوء إليها بصورة مستمرة.

الأدوات الانتقائية للسياسة النقدية :
تهدف هذه الأدوات إلى تشجيع الاستثمار في قطاعات بعينها دون أخرى من خلال تحديد سقوف الائتمان في مجالات معينة ، أو تخفيض أسعار الفائدة على قروض الاستثمار في فعاليات اقتصادية دون أخرى . نجد أن دور البنك المركزي في حالة الوسائل الانتقائية محدداً وتأثيره مباشراً ، حيث يستهدف تغيير كمية وهيكل الائتمان بما يسهم في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.
للتأكد من فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، يجب تنظيم عرض النقود بما ينسجم ومعدل النمو الاقتصادي المستهدف في خطط التنمية .إذ يجب أن يتماشى معدل نمو عرض النقود مع معدل النمو الاقتصادي.
إذا زاد نمو عرض النقود بمعدل يفوق معدل النمو الاقتصادي ، فسيؤدي ذلك إلى حدوث الضغوط التضخمية.
أما في حالة زيادة عرض النقود بمعدل يقل عن معدل النمو الاقتصادي ، يؤدي ذلك إلى حدوث الركود الاقتصادي. وتسمى هذه القاعدة ب (قاعدة عرض النقود) (Money-Supply Rule) .

المحاضرة الخامسة عشر
التجارة الدولية وسعر الصرف وميزان المدفوعات

مقدمة :
تعتبر دراسة الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية من الفروع المهمة لعلم الاقتصاد الحديث.
يدرس الاقتصاد الدولي التبادل التجاري لأحد الدول مع باقي دول العالم من خلال مبادلات السلع والخدمات وحركة رأس المال ودراسة الطرق التي تؤثر من خلالها الواردات والصادرات والتدفقات المالية الاستثمارية على الدخل القومي والاستخدام والنمو الاقتصادي.

أنماط واتجاهات التجارة الدولية :
إن جميع الأقطار ، سواء كانت متقدمة أو نامية ، تقوم باستيراد وتصدير سلع وخدمات مختلفة.

١- تجارة السلع :
تضم تجارة السلع كل من الصادرات والواردات السلعية للقطر .الصادرات السلعية فيه ذلك الجزء من الناتج المحلي الإجمالي الذي يباع للمستهلكين والمنتجين في الأقطار الأخرى .أما الواردات السلعية فتتكون من السلع الاستهلاكية والإنتاجية الوسيطة التي يعجز الاقتصاد عن إنتاجها بكفاءة محلياً ، فيتم شرائها من أقطار أخرى.

٢- تجارة الخدمات :
تمثل تجارة الخدمات الجزء الأكبر من صادرات في العالم وذلك بحكم حاجة الأقطار النامية لمختلف أنواع الخدمات من الأقطار المتقدمة ، مثل خدمات التأمين والعلاج الطبي والخدمات التعليمية والاستشارية والسياحة وغيرها ، إلا أن الأقطار المتقدمة تستورد هي أيضاً بعض الخدمات ، وخاصة السياحة وخدمات العمالة ، من الأقطار النامية. تشكل تجارة الخدمات متمثلة فى إيرادات السياحة وتحويلات العاملين بالخارج مبالغ كبيرة بالنسبة لبعض الأقطار المصدرة للخدمات السياحية والعمالة مثل مصر ، والمغرب ، ولبنان ، والأردن ، وتركيا والفلبين والهند وغيرها.

مبررات قيام التجارة الدولية :
يمكن الوقوف على أسباب قيام التجارة بين الأقطار بمجرد تصورنا لما يحدث في حالة قيام كل قطر بالاكتفاء الذاتي وعدم المتاجرة مع الأقطار الأخرى .في الواقع إن من الصعب بالنسبة لأي قطر ، مهما كان غنياً بموارده الاقتصادية ، أن يستغني عن المنتجات التي يمكن الحصول عليها من الأقطار الأخرى بتكلفة أقل. لقد أدى التخصص الدولي ، أو تركيز كل قطر على إنتاج السلع التي يمتاز بإنتاجها عن الأقطار الأخرى بتكاليف أقل نسبياً إلى زيادة الإنتاج الكلي للعالم وتصدير الفائض عن الحاجة المحلية إلى الأقطار الأخرى ، لقاء الحصول على السلع الأخرى التي يحتاجها.

قانون الميزة المطلقة :
إن أبسط وأوضح سبب لقيام التجارة الدولية هو ما يعرف بقانون الميزة المطلقة الذي جاء به آدم سمث (Adam Smith) ، والذي يستند إلى مبدأ تقسيم العمل والتخصص بين الأقطار .حيث تقوم التجارة بين الأقطار ، على أساس هذا المبدأ ، عندما يكون بإمكان كل قطر ، بسبب اختلاف ظروف الإنتاج أن يصدر إلى القطر الآخر سلعة معينة بتكلفة أقل مما لو تم إنتاجها في ذلك القطر الآخر.
بناء على مبدأ الميزة المطلقة أصبحت كثير من الدول تشتهر بإنتاج وتصدير بعض السلع بتكلفة قليلة فمثلا الشاي ينتج في سيلان بتكلفة أقل مما لو حاولت كثير من الدول إنتاجه محلياً .كذلك الحال بالنسبة لإنتاج سلع الأخرى كالسيارات من اليابان أو ألمانيا والأجهزة الكهربائية المنزلية من كوريا الجنوبية ، والعطور من فرنسا ، والتوابل من الهند ، والبن من البرازيل ، والأخشاب من كندا.

وسائل حماية التجارة :
بالرغم من المكاسب المؤكدة للتجارة الحرة ، ومن أبرزها الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية في العالم ، وتحقيق أقصى مستوى من الإنتاج العالمي والتنوع في الإنتاج للاستجابة لأذواق المستهلكين ، فإن الكثير من الأقطار النامية ، وحتى بعض الأقطار المتقدمة ما زالت تمارس وسائل عديدة تتسبب في إعاقة حرية التجارة الدولية وذلك بهدف حماية صناعاتها الوطنية . ومن أبرز وسائل الحماية التي درجت الدول على تطبيقها ما يلي :

- التعريفة الجمركية :
يقصد بالتعريفة الجمركية الرسوم التي تفرضها الحكومات على الواردات . تفرض هذه الرسوم في شكل ضريبة على كل وحدة من السلعة المستوردة أو على قيمة السلعة. تقوم التعريفة الجمركية بعدة وظائف فهي وسيلة إلى حماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية ، والأهم أنها تمثل مصدراً مهماً للإيرادات الحكومية.

- نظام الحصص :
يقصد بنظام الحصص تقييد الكميات المسموح باستيرادها من أي سلعة خلال فترة معينة . وفي حالات أخرى يتم وضع حد أعلى من أرصدة العملات الصعبة التي يمكن إنفاقها على استيراد بعض السلع الكمالية وذلك بغرض تخصيص نسبة أكبر من العملات الصعبة المتوفرة لاستيراد السلع الإنتاجية (مصانع وآلات ومعدات) وبعض السلع الاستهلاكية الضرورية ، خاصة الغذاء والدواء.

النظريات التي تبرر الحماية :
هنالك عدد كبير من النظريات التي تبرر الحماية ولكن نورد هنا أشهرها :

- نظرية الصناعة الناشئة (Industry-Infant) :
بما أن الصناعة الناشئة تكون غير مكتملة التطور فإنها غالباً ما تعجز عن مواجهة المنافسة العالمية من حيث الجودة والأسعار لذا تلجأ الأقطار عادة إلى حماية صناعاتها الناشئة عن طريق فرض الرسوم الجمركية العالية ، أو بتطبيق نظام الحصص للحد من تدفق الواردات من السلع

الأجنبية المماثلة . ويفترض أن تكون سياسة مؤقتة لحين اكتمال تتطور هذه الصناعات الناشئة من حيث الكفاءة الإنتاجية (التكلفة) والجودة حتى تقوى على منافسة الصناعات الأجنبية السوق المحلية.

- نظرية الإغراق (Dumping) :

يحدث الإغراق عندما تقوم شركة أجنبية ببيع إنتاجها في الأسواق الخارجية بأسعار تقل من تكاليف إنتاجها وذلك بهدف تثبيت موقعها التنافسي في هذه الأسواق وإزاحة منافسيها المحليين ، وبعد أن تنفرد هذه المنشأة بالسوق تقوم بزيادة أسعار منتجاتها باستغلال قوتها الاحتكارية . لذلك ، تعتبر سياسة الإغراق أحد المبررات لحماية الصناعة المحلية من خلال فرض الرسوم الجمركية على منتجات هذه المنشآت حماية للصناعات الوطنية.

ميزان المدفوعات :

يوجز ميزان المدفوعات نتائج المعاملات الاقتصادية الدولية للقطر ، وذلك برصد وتبويب المعاملات المرتبطة بتدفق الأرصدة النقدية إلى الخارج ، وتلك المرتبطة بتدفق الأرصدة النقدية إلى الداخل. ويمكن تعريف ميزان المدفوعات ، بأنه عبارة عن كشف بالقيمة النقدية لجميع المبادلات التي تمت بين قطر معين والعالم الخارجي خلال سنة معينة.

مكونات ميزان المدفوعات :

- أولاً : الحساب الجاري (Current Account) :

يشتمل الحساب الجاري على قيم الواردات والصادرات من السلع والخدمات ، بالإضافة إلى صافي الفوائد والتحويلات الخارجية . وتسمى تجارة السلع بالتجارة المنظورة ، أي السلع التي تمر عبر الحدود السياسية للقطر وتسجل في الدوائر الرسمية للجمارك.
أما تجارة الخدمات فتسمى بالتجارة غير المنظورة ، وتشمل خدمات النقل ، السياحة ، خدمات البنوك وشركات التأمين والنفقات والإيرادات الحكومية في الخارج وتحويلات العمالة الوطنية العاملة بالخارج وكذلك تحويلات العمالة الأجنبية العاملة داخل الدولة.

- ثانياً : حساب رأس المال (Capital Account) :

يشتمل حساب رأس المال على التدفقات المالية من القروض والاستثمارات طويلة الأجل وقصيرة الأجل .ويشمل هذا الحساب كذلك على عمليات التغير في الموجودات (الاستثمارات) الأجنبية للقطر المعني والالتزامات الأجنبية المترتبة عليه.

توازن ميزان المدفوعات :

وتعزى فكرة ضرورة توازن ميزان المدفوعات إلى أنه لا يمكن لأي قطر أن يستورد أكثر من صادراته ، إلا إذا كان ذلك على حساب انخفاض احتياطاته من العملات الاجنبية أو الاقتراض أو الحصول على المنح من الخارج.

معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات :

لما كان اختلال التوازن (Imbalance) في ميزان المدفوعات هو نتيجة لحدوث فجوة بين مجموع المدفوعات ومجموع الإيرادات ، لذلك لا بد من التأثير في العوامل التي تحدد هذه المبادلات لغرض تحقيق التوازن بين ما يدفعه القطر إلى الخارج ، وبين الإيرادات التي يستلمها من الخارج. يوجد عدد من الوسائل التي يمكن بواسطتها تحقيق هذا التوازن نورد منها :
أولاً : أسعار الصرف المتغيرة بصورة حرة.
ثانياً : وسائل السيطرة الحكومية.
ونأتي الآن لتحليل أثر كل من هاتين الوسيلتين على ميزان المدفوعات ومدى فاعلية كل منها في تحقيق التوازن.

- أولاً : أسعار الصرف حرة :

يتحدد سوق الصرف في هذه الحالة بآلية العرض والطلب هي التي تحدد سعر العملة كما هي الحالة بالنسبة لأي سلعة أخرى . فالتغيرات في سعر صرف العملة هي نتيجة للتقلبات في عرض العملة والطلب عليها في سوق الصرف العالمي . أما عملية تحقيق التوازن بواسطة أسعار الصرف الحرة فتتم عن طريق تأثيراتها على الصادرات والواردات. ولنأخذ المثال التالي:
تؤدي زيادة واردات اليابان مثلا من السلع الأمريكية إلى زيادة الطلب على الدولار الأمريكي ، وبالتالي ارتفاع سعر الدولار بالنسبة للين الياباني . وسيؤدي ذلك إلى انخفاض واردات اليابان من الولايات المتحدة ، بسبب ارتفاع اسعار السلع الامريكية مقومة بالين ، وكذلك زيادة واردات الولايات المتحدة من اليابان ، بسبب انخفاض أسعار السلع اليابانية مقوّمة بالدولار الأمريكي ، إلى أن يتم إعادة التوازن في ميزان المدفوعات في الدولتين.

- ثانياً : وسائل السيطرة الحكومية :

تقتصر وسيلة سعر الصرف الحر لمعالجة اختلال التوازن في ميزان المدفوعات على آلية السوق الحرة .ونأتي الآن لبحث وسيلة أخرى مختلفة تماماً وهي فرض السيطرة الحكومية المباشرة على المبادلات الدولية .ويمكن تقسيم وسائل السيطرة الحكومية إلى مجموعتين هما :

١- وسائل السيطرة على تحويلات النقد الأجنبي أو ما يعرف بالرقابة على النقد الأجنبي.
٢- وسائل السيطرة التجارية.

أما بالنسبة لوسائل السيطرة على تحويلات النقد الأجنبي فتحدد الحكومة أسعار اً متباينة لبيع وشراء العملات الأجنبية وفق اً لأولويات أهداف السياسة الاقتصادية للدولة .
وتسمى هذه السياسة بنظام أسعار الصرف المتعدد (Multiple Foreign Exchange System) حيث يقوم البنك المركزي بفرض أسعار عالية بالنسبة لبعض العملات الأجنبية المطلوبة لاستيراد السلع غير الضرورية (الكمالية) ، بينما يفرض أسعار اً منخفضة لاستيراد السلع الضرورية ، كالمواد الأولية والمعدات الرأسمالية.

أما بالنسبة للرقابة على التجارة الخارجية ، فيمكن للحكومة أن تستخدم سياسات وإجراءات تجارية معينة بهدف معالجة العجز في ميزان المدفوعات .وتتخذ هذه السياسات والإجراءات أشكالا عديدة :

١- التعريفة الجمركية.
٢- نظام الحصص لتحديد الواردات.
٣- فرض ضرائب خاصة على تحويلات رؤوس الأموال والسفر إلى الخارج لأغراض السياحة.

في جانب الصادرات يمكن للحكومة أن تتبنى سياسات تستهدف تشجيع الصادرات ، كمنح الإعانات للصناعات التصديرية وإعفائها من الضرائب لفترة معينة ... الخ.

وأخير اً ، تجدر الإشارة إلى أن معظم الأقطار النامية تجد نفسها مضطرة إلى استخدام جميع الوسائل المتاحة والممكنة من أجل ترشيد استخدام احتياطياتها المحدودة من العملات الصعبة ، وتخصيص المتاح منها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة حسب أولويات محددة بما ينسجم وتحقيق أهدافها الإنمائية.

المحاضرة ١٦ السياسة المالية

مقدمة :

السياسة المالية هي الأساليب التي تنتهجها الحكومة في محاولتها التأثير على أداء الاقتصاد بطريقة غير مباشرة وذلك من خلال استخدام الانفاق الحكومي والضرائب كأدوات لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الحكومية و المتمثلة في :

أ) خفض معدل البطالة

ب) النمو الاقتصادي

ت) استقرار مستوى الأسعار

ث) عدالة توزيع الدخل والثروة

تعتبر الايرادات الضريبية ، وخاصة الضرائب المباشرة على الدخول و الأرباح ، المصدر الرئيسي للإيرادات العامة او الحكومية ، لاسيما في الأقطار المتقدمة .

ويؤدي الفرق بين الايرادات و النفقات الحكومية الى حدوث فائض او عجز في الموازنة (الميزانية المقترحة) .

عجز و فائض الموازنة :

اذا كانت ايرادات الضرائب و الرسوم اقل من النفقات الحكومية في الموازنة العامة ، كانت النتيجة هي ظهور عجز في الموازنة . ولا بد من تمويل عجز الموازنة عن طريق الاقتراض اما :

- **من مصادر داخلية** من البنك المركزي بإصدارات نقدية جديدة ، او بالاقتراض من البنوك التجارية و الجمهور (الدين العام)
- **او من مصادر خارجية** سواء كانت حكومات و منظمات دولية او من بنوك تجارية اجنبية .

اما اذا كانت الايرادات الحكومية اكبر من النفقات الحكومية ، كانت النتيجة هي ظهور فائض في الموازنة ، يمكن استخدامه في سداد الديون السابقة على الحكومة تجاه البنوك التجارية و الجمهور وكذلك الايفاء بالتزاماتها الدولية .

التطور التاريخي لميزانية المملكة خلال آخر ١٠ سنوات :

التطور التاريخي لإيرادات ومصروفات الميزانية العامة للمملكة				
السنة	الإيرادات	المصروفات	الرصيد	الرصيد المتراكم
2003	295	250	45	45
2004	393	295	98	143
2005	555	341	214	357
2006	655	390	265	622
2007	622	443	179	801
2008	1100	510	590	1391
2009	505	550	-45	1346
2010	735	627	108	1454
2011	1110	804	306	1760
2012	1239	853	386	2146
2013 تقديري	829	820	9	2155
			بالمليار ريال	

مخصصات الدولة للقطاعات المختلفة :

أهم بنود الصرف في الميزانية			
	2012	2013	الفارق%
التعليم	168.6	204	21.00
الخدمات الصحية	86.5	100	15.61
الخدمات البلدية	29.2	36	23.29
النقل والاتصالات	35.2	65	84.66
الزراعة والتجهيزات	57.5	57	-0.87
صناديق التنمية	86.1	68.2	-20.79
أخرى	226.9	298.8	31.69
			بالمليار ريال

أدوات السياسة المالية :

يتأثر مستوى الأداء الاقتصادي بالتغيرات التي تطرأ على كل من الانفاق الحكومي و الضرائب . ويندرج التغير في الانفاق و الضرائب تحت مجموعتين من التغيرات بحسب طبيعة هذا التغير :

١- تغيرات السياسة المالية المخططة :

هي التي تتم عندما تقوم الحكومة بإحداث تغيرات معينة في الانفاق و الايرادات الضريبية بهدف التأثير على الطلب الكلي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

تنقسم السياسة المالية المخططة بدورها الى :

أ) سياسة مالية مخططة كمية

ب) سياسة مالية مخططة نوعية

٢- تغيرات السياسة المالية غير المخططة :

هي التي تحدث بطريقة تلقائية ، ويطلق عليها اسم **آلية الاستقرار الذاتية** وتعمل هذه الآلية استجابة لما يطرأ على مستوى الدخول من تغيرات عبر الدورات الاقتصادية ، فتسهم في استعادة الاستقرار الاقتصادي .

أدوات السياسة المالية الكمية المخططة : الضرائب

تعتمد الدول في تمويل انفاقاتها على ايرادات الضرائب بأنواعها المختلفة ، كما تعتمد بعض الحكومات في ذلك على عائدات بيع المواد الأولية التي تمتلكها الدولة (كالنفط مثلا في الاقتصاد السعودي)

و تنصف الضريبة تبعاً لارتباطها بالدخل الى :

١- ضريبة مستقلة او ثابت كضريبة الرؤوس

٢- و ضريبة غير مستقلة مثل الضريبة النسبية

٣- الضريبة التصاعدية على الدخل الشخصي

العلاقة بين الضريبة و دخل توازن الاقتصاد (* ٧)

العلاقة بين الضريبة ودخل توازن الاقتصاد علاقة عكسية . لذلك ، تستخدم الحكومة خفض الضرائب في حالة رغبتها في تبني سياسية مالية توسعية وتعتمد الى زيادة الضرائب في حالة رغبتها في انتهاج سياسة مالية انكماشية .

- تؤدي زيادة الضريبة على الدخول الى خفض الدخل المتاح للإنفاق . كما ان لزيادة الضريبة تأثير سلبي مضاعف على الطلب الكلي و مستوى دخل التوازن ، بسبب ما يترتب على انخفاض الطلب من انخفاض الدخول وما ينتج عن ذلك من المزيد من الانخفاض في الطلب الكلي و الدخول وهكذا .

مضاعف الضريبة الثابتة :

لأجل قياس الأثر النهائي لتغير معين في الضريبة على دخل توازن الاقتصاد دعنا نتعرف اولاً على مضاعف الضريبة الثابتة .

لنفترض ان لدينا اقتصاداً مغلقاً من ثلاثة قطاعات : يمكن تمثيل الاقتصاد بالمعادلات التالية :

شروط التوازن :

$$Y = C + I + G$$

$$C = C_a + b\,(Y - T_0)$$

$$I = I_0 \quad , G = G_0 \quad , T = T_0$$

$$Y = C_a + bY - bT_0 + I_0 + G_0$$

$$Y = \frac{1}{1-b}(C_a - bT_0 + I_0 + G_0)$$

و لقياس تأثير التغير في الضريبة الثابتة على دخل توازن الاقتصاد ، دعنا أولاً نشتق مضاعف الضريبة الثابتة من المعادلة الدخل التوازني ، حيث نجد أن :

$$\frac{\Delta Y}{\Delta T} = -b \times (\frac{1}{1-b})$$

الانفاق الحكومي :

و يقصد بالإنفاق الحكومي ، ما تنفقه الوزارات و الأجهزة الحكومية على مشترياتها من السلع و الخدمات الاستهلاكية و الاستثمارية ، بما في ذلك من انفاق على أجور و مرتبات العاملين في القطاع الحكومي ، والإنفاق على مدخلات الانتاج ، بالإضافة الى الانفاق الاستثماري على مشروعات البنية التحتية .

- تعتبر المدفوعات التحويلية ، مثل الاعانات او الدعم الحكومي لأسعار السلع الضرورية ودعم دخول الأسر الفقيرة و تعويضات البطالة ، ومن أهم بنود الانفاق الحكومي ، خاصة في الدول النامية .

و للتغير في **الانفاق الحكومي (G)** اثر ايجابي مباشر على الطلب الكلي باعتباره احد المكونات الرئيسية للطلب الكلي . اما الأثر غير المباشر فيتولد عن الزيادة في الدخول الناتجة عن زيادة الانفاق الحكومي ، وما يترتب عليها من موجات متلاحقة من الزيادة في الطلب الكلي و الانفاق و الدخول .

مضاعف الانفاق الحكومي :

يعرف مضاعف الانفاق الحكومي بمقدار التغير في الدخل لكل دينار من التغير في الانفاق الحكومي . ففي اقتصاد مغلق من ثلاثة قطاعات ، يمكن تمثيل الاقتصاد بالمعادلات التالية :

شروط التوازن :

$$Y = C + I + G$$
$$C = C_a + b\,(Y - T_0)$$
$$I = I_0 \quad , G = G_0 \quad , T = T_0$$
$$Y = C_a + bY - bT_0 + I_0 + G_0$$

ومن هذه المعادلة نحصل على مضاعف الانفاق الحكومي كما يلي :

$$Y = \frac{1}{1-b}(C_a - bT_0 + I_0 + G_0)$$
$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b}$$

السياسات المالية النوعية :

بالإضافة للسياسات المالية المخططة المنصبة على التغيير في حجم الانفاق او زيادة وخفض ايرادات الضريبة ، هناك سياسات بديلة تبقى على هذه المتغيرات دون تغيير في أحجامها ، وإنما تركز على هيكلها فتعمل على :

١- تغير توزيع عبء الضريبة

٢- او تغير هيكل الانفاق

٣- او تغير هيكل او مصادر تمويل الدين العام .

اعادة توزيع عبء الضرائب :

ان اتباع سياسة الضرائب التصاعدية ، والتي تتزايد فيها معدلات ضريبة الدخل مع ارتفاع مستويات الدخول ، سيؤدي الى التقليل من تسرب جزء من الدخل الى خارج دورة الدخل . لذلك فان اعادة توزيع عبء الضرائب من خلال زيادة الضريبة على الدخول المرتفعة ، ستؤدي الى زيادة الايرادات الحكومية ومن ثم الانفاق الحكومي ، وبالتالي انعاش الاقتصاد .

اعادة هيكلة الانفاق الحكومي :

تعتبر امكانية تغيير هيكل الانفاق الحكومي على جانب كبير من الأهمية في تحريك النشاط الاقتصادي . فبعض النفقات الحكومية ، خاصة في مجالات معينة يمكن ان تؤدي الى تحفيز النشاط الاقتصادي اكثر من النفقات في مجالات اخرى .

فمثلاً ، اذا قررت الحكومة زيادة انفاقها على مشروعات البنى التحتية ، وعلى ان يتم ذلك على حساب تخفيض مخصصات الانفاق العسكري بالقدر ذاته ، بحيث لا يتغير الانفاق الحكومي الكلي ، فان من المتوقع ان تؤدي هذه السياسة الاستثمارية الى تحفيز النشاط الاقتصادي و زيادة الناتج المحلي و الدخل و مستو الاستخدام .

اعادة هيكلة الدين العام :

تنصب سياسة اعادة هيكلة الدين العام على تغيير مصدر تمويل عجز الموازنة بما يتفق و أهداف السياسة الاقتصادية . فإذا كان هناك فائض في الموازنة خلال فترة الانتعاش و ارتفاع معدلات التضخم ، فيجب استخدام هذا الفائض في سداد ديون الحكومة للبنك المركزي حتى يقل عرض النقود ، فتسهم الحكومة بذلك في تخفيض معدل التضخم .

اما في فترة الركود الاقتصادي ، فيكون ان تؤدي سياسة الانفاق الحكومي بواسطة زيادة حجم العجز في الموازنة الى انعاش الاقتصاد من خلال زيادة الطلب الكلي وبالتالي تخفيض معدل البطالة و زيادة الدخول ، شريطة ان يتم الانفاق الحكومي على مشروعات انتاجية .

التنمية الاقتصادية

مفهوم التنمية الاقتصادية :

يختلف مفهوم التنمية الاقتصادية حسب اختلاف المعايير او المؤشرات المستخدمة . فبالنسبة للمؤشرات الاقتصادية التقليدية ، تعني التنمية الاقتصادية :

(قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي ، وزيادة معدل الدخل الفردي بنسبة تفوق معدل نمو السكان) .

لهذا كانت استراتيجيات **التنمية الاقتصادية** قبل عقد السبعينات تنظر الى التنمية باعتبارها ظاهرة اقتصادية تؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال التركيز على التصنيع وإحداث تغيرات في الهياكل الانتاجية ، بحيث تنخفض حصة القطاع الزراعي و تزداد حصة القطاعين الصناعي والخدمي في الناتج المحلي الاجمالي بصورة مستمرة .

اما بالنسبة **للمعايير غير الاقتصادية** (أي المؤشرات الاجتماعية و السياسية) ، فتشمل الاتجاه نحو تخفيض نسبة الأمية من خلال تكثيف الاستثمار في الخدمات التعليمية والصحية و زيادة المساهمة الجماهيرية في اتخاذ القرارات من خلال بناء المؤسسات الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية في تخصيص الموارد الاقتصادية وغير ذلك من مؤشرات مهمة اخرى .

و يؤكد كتاب التنمية " بأن التنمية يجب تن تعني توسيع خيارات جميع أفراد المجتمع في جميع المجالات الاقتصادية ، والسياسية ، والثقافية ، وتوفير تكافؤ الفرص للجميع " . كذلك تشمل اهداف التنمية الشاملة على تحسين نوعية الحياة من جميع النواحي ، ولاسيما فيما يتعلق باحترام حقوق الانسان المدنية والسياسية وإثراء الحياة الثقافية وتقليل الأضرار الناجمة عن تلوث البيئة .

التنمية المتحيزة :

متخذو القرارات (النخبة) في الأقطار النامية غالباً ما يقعون في خطأ ما يمكن تسميته " بالتنمية المتحيزة " حيث انهم يركزون اهتمامهم على المناطق الحضرية (على حساب المناطق الريفية) ، كإنشاء الطرق و الجسور الحديثة و توفير الخدمات الصحية و التعليمية و الترفيهية في المدن الكبيرة مع استمرار حرمان سكان الريف من ابسط متطلبات الحياة كتوفير المياه الصالحة للشرب ، والكهرباء ، وبناء الطرق الريفية ، والمدارس ، و المستوصفات .

خصائص الأقطار النامية :

بالرغم من صعوبة تعميم مجموعة معينة من الخصائص على جميع الأقطار النامية ، الا ان هناك سبع خصائص عامة تنطبق و بدرجات متفاوتة على معظم الأقطار النامية ، **وهذه الخصائص هي :**

١) انخفاض المستوى المعيشي للسكان ،
٢) انخفاض انتاجية العامل ،
٣) ارتفاع معدلات نمو السكان ،
٤) ارتفاع معدلات البطالة ،
٥) الاعتماد الكبير على الانتاج الزراعي والصادرات الاولية ،
٦) التبعية في العلاقات الاقتصادية الدولية
٧) محدودية او غياب المشاركة الشعبية في عملية اتخاذ القرارات

المراجعة النهائية

- **بافتراض توافر البيانات التالية بالمليون ريال:**

البند	القيمة	البند	القيمة
معاشات التقاعد	40	إهلاك رأس المال	180
إيجارات	24	ضرائب غير مباشرة	103
استهلاك القطاع عائلي (الخاص)	1080	إجمالي الاستثمار الخاص	240
ضرائب على الأرباح	65	أجور ورواتب	1028
أرباح غير موزعة	18	إنفاق حكومي استهلاكي	365
صادرات	17	دخول أصحاب الأعمال الصغيرة	97
واردات	10	مدفوعات الضمان الاجتماعي	20
أرباح موزعة	117	ضرائب مباشرة	40
صافي الفوائد	20	صافي عوائد عوامل الإنتاج	92

المطلوب حساب كل من:

١- إجمالي الناتج المحلي بطريقتي الدخل والإنفاق.

٢- صافى الناتج (الدخل) المحلي.

٣- الناتج القومي الإجمالي.

- إجمالي الناتج المحلي بطريقة الإنفاق :

إجمالي الناتج المحلي بطريقة الدخل = الانفاق الاستهلاكي الخاص + الاستثمار الخاص + الانفاق الحكومي + صافي الصادرات.

1692 = (17 – 10) + 365 + 240 + 1080

- إجمالي الناتج المحلي بطريقة الدخل :

إجمالي الناتج المحلي بطريقة الدخل = دخول العاملين (الرواتب) + الإيجارات + أرباح الشركات + دخول الأعمال الصغيرة + صافي الفوائد + صافي الضرائب + الاهلاكات.

1692 = 180 + (65 + 40 + 103) + 20 + 97 + (117 + 18) + 24 + 1080

- صافي الناتج المحلي :

صافي الناتج المحلي = الناتج المحلي الإجمالي – (الضرائب غير المباشرة + إهلاكات الأصول الثابتة)

1409 = (103 + 180) – 1692

- الناتج القومي الإجمالي :

الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج.

1784 = 1692 + 92

- **إذا كان الدخل الشخصي يساوي 750 والأرباح الغير موزعة تساوي 50 والمدفوعات التحويلية للأفراد تساوي 100 والضرائب على أرباح الشركات تساوي 25 فإن صافي الدخل المحلي يساوي :**

725 -

625 -

575 -

650 -

- **إذا علمت أن الناتج القومي الإجمالي لدولة ما يساوي 850 مليون دولار وأن الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدولة يساوي 820 مليون دولار فإن قيمة 30 (مليون دولار) لهذه الدولة تمثل :**

أ - حجم الضرائب المباشرة

ب -المدفوعات التحويلية

ج - صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج

د - إهلاك رأس المال الثابت

- **إذا كانت معادلة استهلاك في دولة ما تأخذ الشكل التالي : C = 80 + 0.75Y :**

١- حدد قيمة الميل الحدي للاستهلاك ؛ وضح ماذا تعني هذه القيمة ؟

٢- ماذا تمثل القيمة80.

٣- اشتق دالة الادخار.

- **بمعلومية النموذج التالي : C = 50 + 0.75Y , I = 100 ، حيث أن (c) تمثل الاستهلاك ، (Y) تمثل الدخل (I) تمثل الاستثمار.**

- معادلة الادخار (S) والتي يمكن اشتقاقها هي :

أ- S = -50 - 0.25Y ج- S = -50 + 0.25Y

ب- S = 50 + 0.25Y د- S = -100 + 0.25Y

- مضاعف الاستثمار يساوي:

أ- 4 ج- 400

ب- 0.4 د- -400

- التوازن لهذا الاقتصاد هو:

أ- Y = C+I ج- Y = C

ب- I = S د- كل من أ -و ب.

- الاستهلاك التوازني لهذا الاقتصاد:

أ- 600 ج- 500

ب- 625 د- 450

- الادخار التوازني لهذا الاقتصاد:

ت- 400 ج- 500

ث- 100 د- 450

- **افترض أن لديك النموذج التالي C = 25 + 0.8y I = 100 :**

المطلوب حساب ما يلي :

١- مستوى الدخل التوازني (*Y)

٢- الاستهلاك عند التوازن (*C)

٣- مضاعف الاستثمار.

٤- اشتق دالة الادخار(S).

- **في ظل اقتصاد ما ، بافتراض أنه توافرت لديك البيانات التالية بالمليون ريال :**

I = 100 , C = 200+0.8 (Y-T)

T = 100 , G = 200

المطلوب :

١- كم عدد القطاعات التي يتألف منها هذا الاقتصاد ؟ وما هي ؟

٢- احسب ما يلي :

أ- مستوى الدخل التوازني.

ب- الاستهلاك.

- **اختر الإجابة الصحيحة الوحيدة لكل مما يلي :**

المعادلات التالية تصف نموذجا لاقتصاد في ثلاثة قطاعات :

شرط توازن الاقتصاد	**Y=C+I+G**
معادلة الاستهلاك	**C=100+0.75(Y-T)**
الضريبة الحكومية	**T=0.25Y**
الاستثمار	**I =250**
الإنفاق الحكومي	**G =350**

الدخل القومي التوازني لهذا الاقتصاد والذي تم وصفه بالمعادلات أعلاه يساوي :

- 1800
- 1000
- 1600
- 2200

الاستهلاك عند مستوى الدخل القومي التوازني لهذا الاقتصاد والذي تم وصفه بالمعادلات أعلاه يساوي :

- 1000
- 1600
- 600
- 1200

قيمة مضاعف الاستثمار لهذا الاقتصاد والذي تم وصفه بالمعادلات أعلاه تساوي (لأقرب منزلة عشرية) :

- 4.3
- 2.3
- 3.2

البند	مليون نسمة	
1- عدد السكان	22	
2- ناقصا من هم دون عمر (16) سنة	10-	
3- ناقصاً من هم فوق عمر (65) سنة	6-	
4- عدد السكان في عمر العمل	6	[(3+2)-1]=4
5- ناقصاً عدد غير المشاركين في القوى العاملة	1.5-	
6- قوة العمل الفاعلة	4.5	(5)-(4)=6
7- ناقصا عدد العاملين فعلاً	3.5-	
8- عدد العاطلين عن العمل	1.0	(7)-(6)=8

- **معدل البطالة** = عدد الأشخاص العاطلين ÷ قوة العمل الفاعلة × 100

ومن الأرقام الواردة في الجدول أعلاه، فإن نسبة البطالة هي :

1 ÷ 4.5 × 100 = 22 %

- **معدل المشاركة في قوة العمل الفاعلة =** قوة العمل الفاعلة ÷ عدد السكان في عمر العمل × 100

من الجدول السابق نجد أن نسبة المشاركة في القوى العاملة هي :

4.5 ÷ 6 × 100 = 75 %

- **نسبة الاستخدام إلى السكان =** عدد الأشخاص العاملين ÷ عدد السكان في عمر العمل × 100

3.5 ÷ 6 × 100 = 58 %

- **الجدول أدناه يوضح كيفية حساب الناتج المحلي الحقيقي لاقتصاد ينتج فقط سلعتين (A و B) بالأسعار الثابتة لسنة الأساس1992 :**

السلع	الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1992 (بالأسعار الجارية) 1992= سنة الأساس			الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2000 (بالأسعار الجارية)			الناتج المحلي الحقيقي في سنة 2000 (بالأسعار الثابتة)
	(1) الكمية	(2) السعر	(3) مجموع الإنفاق	(4) الكمية	(5) السعر	(6) مجموع الأنفاق	(2) × (4) = (7)
A	10	30	300	12	35	420	360
B	5	20	100	6	30	180	120
	NGDP		400	NGDP		600	480=RGDP

- مخفض الناتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator) = الناتج المحلي الاسمي ÷ الناتج المحلي الحقيقي

600 ÷ 480 = 125

ويمكن تحويل الناتج المحلي الإسمي إلى الناتج المحلي الحقيقي لأي سنة باستخدام المعادلة التالية :

الناتج المحلي الحقيقي = الناتج المحلي الاسمي ÷ مخفض الناتج المحلي الإجمالي × 100

وإذا طبقنا هذه المعادلة على مثالنا السابق ، حيث افترضنا أن الناتج المحلي الإسمي في سنة 2000 يبلغ 600 مليار دولار ، وكان مخفض الناتج المحلي للسنة ذاتها 125، نجد أن :

الناتج المحلي الحقيقي لسنة 2000 = 600 ÷ 125 × 100 = 480

المراجعة النهائية ٢

ما هي القطاعات الاقتصادية الاربعة التي تتفاعل في نموذج التدفق الدائري للإنفاق والدخل :
المستهلكين – المنتجين – القطاع الحكومي – القطاع الحكومي.

كيف يحدث التدفق للدخل والإنفاق :
تتحد أسعار أو عوائد عوامل الانتاج في سوق الموارد حيث يمثل قطاع المنتجين جانب الطلب بينما يمثل قطاع المستهلكين جانب العرض في ذلك السوق ، وتتحدد أسعار السلع والخدمات في سوق المنتجات يمثل قطاع المستهلكين في هذه الحالة جانب الطلب بينما يمثل قطاع المنتجين جانب العرض.

ما هي حالات فشل آلية السوق والتي تستوجب التدخل الحكومي :
- السلع العامة.
- حالة التأثيرات الخارجية.
- حالة الاحتكار الطبيعي.

ما هي السلعة العامة :
هي سلعة تستهلك جماعياً ولا يمكن حرام احداً من استهلاكها وتقدم دون مقابل.

ما هي التأثيرات الخارجية ؟ وما هي الطريقة المثلى للتعامل معها ؟
هي الحالات التي يترتب على النشاط الإنتاجي أو الاستهلاكي فيها آثار خارجية (غير مقصودة) قد تكون موجبة وقد تكون سالبة ، الطريقة المثلى للتعامل معها هي تدخل الحكومة (بفرض ضرائب أو عن طريق اللوائح والقوانين) للحد من نشاط السالبة وتحفيز الأنشطة ذات المنافع الإيجابية.

عرَف الناتج المحلي الاجمالي ؟
القيمة السوقية (بالأسعار الجارية) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في قطر معين وخلال فترة زمنية معينة.

لماذا تم استخدام القيمة السوقية في حساب الناتج المحلي الاجمالي ؟
تجميع كميات السلع والخدمات المنتجة بوحداتها الطبيعية أمر غير ممكن بسبب عدم تجانس وحدات القياس لذلك نستخدم القيمة السوقية.

ما المقصود بمشكلة الاحتساب المزدوج وما الحل لهذه المشكلة :
الاحتساب المزدوج تضخيم قيمة الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لاحتساب قيم السلع الوسيطة لأكثر من مرة ، لحل مشكلة الاحتساب المزدوج نستخدم قيمة السلعة أو الخدمة النهائية أو نستخدم طريقة القيمة المضافة.

كيف تفرق بين الناتج القومي الاجمالي والناتج المحلي الاجمالي ؟
الناتج القوم الإجمال (GNP) يشمل قيمة جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة من قبل الأفراد والشركات الوطنية سواء تم الإنتاج في داخل أو خارج القطر في حين أن الناتج المحلي الاجمالي يهتم بما انتج داخل الدولة سواء كان هذا الإنتاج بواسطة مواطنين أو اجانب.

المدفوعات التحويلية لا تدخل في احتساب الناتج المحلي لماذا ؟ اعط امثلة لها ؟
دخولاً لا يقابلها إنتاج وذلك لعدم مشاركة أصحابها في إنتاج الناتج المحلي الإجمالي ومثال لها كإعانات البطالة والضمان الاجتماعي ودعم الأسر الفقيرة .... إلخ

ما هي الطرق الرئيسية لقياس الناتج المحلي الاجمالي ؟
- طريقة الناتج
- طريقة الانفاق
- طريقة الدخل

ما هي معادلة طريقة الانتاج لقياس الناتج المحلي ؟
$$GDP = \sum_{i=1}^{n} P_i * Q_i$$

ما هي مكونات طريقة الانفاق ؟
الاستهلاك – الاستثمار – الانفاق الحكومي – صافي الصادرات
$$GDP = C + I + G + X - M$$

ماهي مكونات طريقة الدخل :

مجموع دخول العاملين (الرواتب) + الإيجارات + أرباح الشركات + دخول الأعمال الصغيرة + صافي الفوائد + صافي الضرائب + الإهلاكات.

مثل لما لا يحسب في الناتج المحلي الاجمالي ؟
العمليات الغير سوقية (خدمات ربات البيوت) ، والسلع التي يستهلكها منتجوها كصغار المزارعين ، الخدمات الحكومية المجانية كالأمن والدفاع ، والمدفوعات التحويلية.

متى يكون الناتج المحلي الاجمالي أكبر من الناتج القومي الاجمالي :
يكون الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أكبر من الناتج القومي الإجمالي (GNP) عندما تكون عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية في القطر أكبر من عوائد عناصر الإنتاج للقطر في الخارج. GNP = GDP + NFI.

<u>قوانين الحسابات القومية</u>

- <u>الناتج المحلي الاجمالي (طريقة الانفاق) =</u>

الاستهلاك + الاستثمار + الانفاق الحكومي + صافي الصادرات
GDP = C + I + G + X – M

- <u>الناتج المحلي الإجمالي (طريقة الدخل) =</u>

مجموع دخول العاملين (الرواتب) + الإيجارات + أرباح الشركات + دخول الأعمال الصغيرة + صافي الفوائد + صافي الضرائب + الإهلاكات.

- <u>الناتج القومي الإجمالي =</u>

الناتج المحلي الإجمالي + صافي عوائد عناصر الانتاج
GNP = GDP + NFI

- <u>الناتج القومي الصافي =</u>

الناتج القومي الإجمالي – إهلاكات الأصول الثابتة
NNP = NGP – D

- <u>الدخل المحلي الصافي =</u>

الناتج المحلي الإجمالي – (صافي الضرائب غير المباشرة + إهلاكات الأصول الثابتة)
NDI = GDP – [NIT + D]

- <u>الدخل الشخصي =</u>

صافي الدخل المحلي – (الضرائب على أرباح الشركات + الأرباح غير الموزعة + استقطاعات الضمان الاجتماعي) + (مدفوعات الضمان الاجتماعي وتعويضات البطالة والمساعدات الحكومية للأسر الفقيرة + الفوائد على الدين العام)

- <u>الدخل الشخصي المتاح =</u>

الدخل الشخصي – ضريبة الدخل الشخصي

كيف تفرق بين الناتج المحلي الاسمي والناتج المحلي الحقيقي ؟
يطلق على الناتج المحلي الإجمالي المقوم بالأسعار الجارية ، الناتج المحلي النقدي أو الإسمي بينما يطلق عليه مقوماً بأسعار سنة الأساس بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

الزيادة في الناتج المحلي قد لا تعكس زيادة الإنتاج ومن ثم رفاهية المجتمع كيف تعلل ذلك ؟
الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي قد لا تعكس بالضرورة زيادة حقيقية في الانتاج وبالتالي تحسن في رفاهية المجتمع ، فقد تكون الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ناتجة فقط عن ارتفاع في مستوى الأسعار ، الأمر الذي يؤثر سلباً على رفاه المجتمع.

كيف يحسب الاجر الحقيق ؟ وما استخدامه ؟
الأجر الحقيقي = الأجر النقدي ÷ الرقم القياسي لأسعار المستهلك × 100
تستخدمه نقابات العمال ، والتنظيمات النقابية الأخرى ، في مفاوضاتها الهادفة إلى حماية الأجور الحقيقية (Real Wages) لأعضائها، بزيادة الأجور النقدية بنسبة تعادل الزيادة في نسبة الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

ما هي التحفظات على استخدام الرقم القياس لأسعار المستهلك CPI كمعدل للتضخم.

أولاً ، التغيرات في الأنماط الاستهلاكية
ثانياً ، ظهور السلع والخدمات الجديدة
ثالثاً ، التحسن في نوعية المنتجات
رابعاً ، حسومات الأسعار

كيف يقاس النمو الاقتصادي :
يقاس النمو الاقتصادي باستخدام الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي على النحو التالي :

$$\frac{RGDP_{2003} - RGDP_{2004}}{RGDP_{2003}} \times 100$$

ما يبرر شكل منحنى العرض الكلي في الاجل الطويل :
يتساوى الناتج المحل الإجمال الحقيق (RGDP) مع الناتج المحلي الإجمالي الكامن (YP) ويكون المنحنى خطاً عمودياً ، حيث يبقى الناتج الإجمالي الحقيقي عند مستوى الناتج المحلي الإجمالي الكامن ، فلا يتأثر بتغير مستوى الأسعار نتيجة لتغير الأسعار والأجور بذات النسبة.

محددات الطلب الكلي :
مستوى الأسعار - التوقعات – السياسات المالية والنقدية – متغيرات الاقتصاد العالمي

عرف الميل الحدي للاستهلاك :
نسبة التغير في الاستهلاك مع تغير الدخل ، وهي تقيس الزيادة في الاستهلاك لكل ريال اضافي في الدخل

ما المقصود بالكفاءة الحدية للاستثمار ؟
معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للعائد المتوقع من الاستثمار مساوياً لمعدل الفائدة الحالي . إذا كانت الكفاءة الحدية لرأس المال أكبر من معدل الفائدة الحالي ، فسيكون من المربح القيام بالاستثمار.

ما العلاقة بين طلب الاستثمار وسعر الفائدة ومع معدل الفائدة :
العلاقة بين حجم الاستثمار ومعدل الفائدة عكسية حيث أنه يمثل تكلفة التمويل أما علاقة طلب الاستثمار مع معدل الفائدة فهي طردية

ما هي محددات الكفاءة الحدية للاستثمار؟
الطلب المتوقع – التقدم التقني – تكاليف الانتاج – رصيد رأس المال

توازن الاقتصاد الكلي :
- نموذج ذو القطاعين
- ذو ثلاثة قطاعات
- ذو اربعة قطاعات

شرطا التوازن للنموذج ذو الاربعة قطاعات :
الشرط الأول ، تعادل الدخل المحلي الإجمالي (العرض الكلي) مع (الطلب الكلي) ويمكن صياغته على النحو التالي :

$$Y = C + Ia + Ga + Xa - M$$

الشرط الثاني تعادل مجموع التسربات مع مجموع الحقن أي :

$$(S + T + M) = (I + G + X)$$

تعريف البطالة ؟
التعطل (التوقف) الجبري لجزء من قوة العمل فى مجتمع ما برغم القدرة والرغبة فى العمل الانتاج.

انواع البطالة ؟
البطالة الاحتكاكية - البطالة الهيكلية - البطالة الدورية - البطالة لمقنعة.

ما الذي يميز التكلفة الاقتصادية للبطالة ؟
كونها خسارة غير قابلة للتعويض لفوات الوقت اللازم للإنتاج وعدم إمكانية خزنه أو استعادة استخدامه.

تقسيمات السكان (المسح السكان)
مسألة البطالة وحساب مؤشرات سوق العمل الثلاث

البند	مليون نسمة	
1- عدد السكان	22	
2- ناقصا من هم دون عمر (16) سنة	10-	
3- ناقصاً من هم فوق عمر (65) سنة	6-	
4- عدد السكان في عمر العمل	6	[(3+2)-1]=4
5- ناقصاً عدد غير المشاركين في القوى العاملة	1.5-	
6- قوة العمل الفاعلة	4.5	(5)-(4)=6
7- ناقصا عدد العاملين فعلاً	3.5-	
8- عدد العاطلين عن العمل	1.0	(7)-(6)=8

- معدل البطالة = عدد الأشخاص العاطلين ÷ قوة العمل الفاعلة × 100
- معدل المشاركة في قوة العمل الفاعلة = قوة العمل الفاعلة ÷ عدد السكان في عمر العمل × 100
- نسبة الاستخدام إلى السكان = عدد الأشخاص العاملين ÷ عدد السكان في عمر العمل × 100

الدورات الاقتصادية :
تهتم الدورات الاقتصادية بتفسير التقلبات التي تتميز بها اقتصاديات السوق

الاسباب الرئيسية للدورات الاقتصادية :
التغير في الناتج المحلي الإجمالي – التغير في معدلات البطالة – التغير في المستوى العام للأسعار

مراجل الدورات الاقتصادية :
مرحلة الركود أو الانكماش – مرحلة الكساد – مرحلة الانتعاش – مرحلة الرفاهية

تعريف التضخم :
التضخم هو الحالة التي تتسم بالارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار (General price level) .

اسباب التضخم :
- التضخم الناتج عن سحب الطلب
- التضخم بدفع التكلفة
- التضخم المستورد

المتضررين والمستفيدين من التضخم :
المتضررين : أصحاب الدخول الثابتة والمعاشات - أصحاب المدخرات النقدية – الدائنين
المتعايشين (المستفيدين) : أصحاب الدخول غير المحدودة (التجار) – المدينين - المضاربين في أسواق المال.

سياسات علاج التضخم :
- إتباع سياسة نقدية انكماشية
- زيادة نسبة الفائدة الممنوحة
- عدم اللجوء لتمويل عجز الموازنة بطباعة المزيد من العملة
- إتباع سياسات تشجع على الإنتاج وتعمل على خفض تكاليف الإنتاج

طريقة حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك :

السلع	أسعار العام 2005	أسعار العام 2009	الأوزان	ترجيح عام 2005	ترجيح عام 2009
المواد الغذائية	0.5	0.9	45	22.5	40.5
الملابس	3	4	30	90	120
الخدمات	2	2.5	25	50	62.5
الرقم القياسي العام			100	162.5	223.0

الرقم القياسي = 223.0 ÷ 162.5 × 100 = 137.2
أي أن هنالك زيادة في الأسعار لسنة 2009 (سنة المقارنة) تصل إلى حوالي 37.2 % مقارنة بالسنة 2005 (سنة الأساس) أي أن هنالك تضخم بالمعدل 37.2 %

مخفض الناتج المحلي الإجمالي :

السلع	الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1992 (بالأسعار الجارية) 1992= سنة الأساس			الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2000 (بالأسعار الجارية)			الناتج المحلي الحقيقي في سنة 2000 (بالأسعار الثابتة)
	(1) الكمية	(2) السعر	(3) مجموع الإنفاق	(4) الكمية	(5) السعر	(6) مجموع الأنفاق	(2) × (4) = (7)
A	10	30	300	12	35	420	360
B	5	20	100	6	30	180	120
	NGDP		400	NGDP		600	480=RGDP

مخفض الناتج المحلي الإجمالي = الناتج المحلي الإسمي ÷ الناتج المحلي الحقيقي

600 ÷ 480 = 125

مساوئ نظام المقايضة :

عدم توافق الرغبات - عدم وجود وحدة لقياس القيمة - تعدد الأسعار النسبية للسلع - تدني كفاءة التبادل.

التعريف الوظيفي للنقود :

أنها أي شيء يمكن أن يؤدي وظائف النقود ، شريطة أن يلقى قبولاً عاماً في التبادل بين أفراد المجتمع.

وظائف النقود :

وسيط للتبادل – مخزن (مستودع) للقيمة - وحدة لقياس القيمة - معيار للمدفوعات الآجلة.

وظائف البنوك التجارية :

قبول الودائع - تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية - خصم الأوراق التجارية - إصدار خطابات الضمان - إصدار خطابات الاعتماد

عرض النقود :

M1 = النقد المتداول (C) خارج البنوك + نقود الودائع الجارية (D) في البنوك.

M2 = M1 + نقود الودائع قصيرة الأجل.

M3 = M2 + نقود الودائع طويلة الأجل.

خلق النقود :

لحساب مجموع الودائع التي يمكن للنظام المصرف توليدها من قدر معين من الاحتياطيات.

$TD = 1/r \times TR$

مثال : احسب الزيادة في مجموع الودائع الكلية الناتجة عن زيادة احتياطيات النظام المصرفي بمقدار 100 ريال اذا علمت ان الاحتياطي القانوني يساوي 5 % :

$\Delta TD = 1/5 * 100 = 2000$

وظائف البنك المركزي :

بنك الحكومة - إصدار العملة الوطنية : بنك البنوك : ضبط عمل المؤسسات المالية

أنواع السياسة النقدية :

السياسة النقدية التوسعية : عندما يمر الاقتصاد بمرحلة الركود تحسباً لانزلاقه في مرحلة الكساد.

السياسة النقدية الانكماشية : في حالة الانتعاش الاقتصادي الزائد (Boom) والذي قد يهدد بإحداث التضخم.

تضارب اهداف السياسات :

السياسة النقدية التي تستهدف زيادة الطلب الكلي لإنعاش الاقتصاد ، بالرغم من أثرها الإيجابي على خفض البطالة يخشى من تأثيرها السلبي على زيادة معدل التضخم.

منحنى فيليبس :

يوضح أن هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التغير في الأجور النقدية ، كمؤشر لمعدل التضخم.

الادوات الكمية للسياسة النقدية :

(الاحتياطي القانوني – معدل الخصم – عمليات السوق المفتوحة)

السياسة النقدية :
في حالة الركود الاقتصادي ، يتبنى البنك المركزي سياسة نقدية توسعية عن طريق :
- خفض نسبة الاحتياط القانوني للبنوك التجارية
- أو تخفيض معدل الخصم
- أو شراء السندات.

أما ف حالة الانتعاش الاقتصادي يقوم البنك المركزي باتباع سياسة نقدية انكماشية ، وذلك عن طريق :
- زيادة نسبة الاحتياطي القانوني
- أو زيادة معدل الخصم
- أو بيع السندات

قانون الميزة المطلقة :
أن يكون بإمكان كل قطر ، بسبب اختلاف ظروف الانتاج أن يصدر إلى القطر الآخر سلعة معينة بتكلفة أقل مما لو تم انتاجها في ذلك القطر الآخر

وسائل حماية التجارة الدولية :
التعريفة الجمركية (وهي وسيلة إلى حماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية ، وتعتبر مصدراً مهماً للإيرادات الحكومية) ، ونظام الحصص.

ما الذي يبرر حماية التجارة الدولية :
- نظرية الصناعة الناشئة
- نظرية الإغراق

تعريف ميزان المدفوعات :
عبارة عن كشف بالقيمة النقدية لجميع المبادلات التي تمت بين قطر معي والعالم الخارجي خلال سنة معينة.

استعادة التوازن في ميزان المدفوعات باستخدام اسعار الصرف :
انخفاض سعر العملة الوطنية بالنسبة للعملات الاخرى سيؤدي إلى انخفاض الواردات بسبب ارتفاع اسعار السلع المستوردة مقومة بالعملة الوطنية ، وسيؤدي من ناحية اخرى الى زيادة الصادرات بسبب انخفاض أسعار السلع الوطنية مقوّمة بالعملات الاجنبية ، إلى أن يتم إعادة التوازن في ميزان المدفوعات.

مصادر تمويل عجز الموازنة (الدين العام والاقتراض) :
من مصادر داخلية من البنك المركزي بإصدارات نقدية جديدة ، أو بالاقتراض من البنوك التجارية والجمهور (الدين العام Public Debt) ، أو من مصادر خارجية سواء كانت حكومات ومنظمات دولية أو من بنوك تجارية أجنبية.

أدوات السياسة المالية :
الانفاق الحكومي ، والضرائب

العلاقة بين الضريبة ودخل التوازن :
العلاقة بين الضريبة ودخل توازن الاقتصاد علاقة عكسية ، لذلك تستخدم الحكومة خفض الضرائب في حالة رغبتها في تبني سياسة مالية توسعية ، وتعمد إلى زيادة الضرائب في حالة رغبتها في انتهاج سياسة مالية انكماشية.
أما الإنفاق الحكومي (G) فله أثر إيجابي مباشر على الطلب الكلي ومن ثم على الدخل التوازني.

ما هي ادوات السياسة المالية النوعية :
- تغير توزيع العبء الضريبي
- تغيير هيكل الإنفاق
- تغيير مصادر تمويل الدين العام

اتجاهات تعريف التنمية :
للمؤشرات الاقتصادية التقليدية ، تعني التنمية الاقتصادية :
(قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق معدلات من النمو الاقتصادي ، وزيادة معدل الدخل الفردي بنسبة تفوق معدل نمو السكان).
بالنسبة للمعايير غير الاقتصادية (أي المؤشرات الاجتماعية والسياسية) :

فتشمل الاتجاه نحو تخفيض نسبة الأمية من خلال تكثيف الاستثمار في الخدمات التعليمية والصحية وزيادة المساهمة الجماهيرية في اتخاذ القرارات من خلال بناء المؤسسات الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية في تخصيص الموارد الاقتصادية وغير ذلك من مؤشرات مهمة أخرى.

التنمية المتحيزة :
تعني تركيز الاهتمام على المناطق الحضرية (على حساب المناطق الريفية) ، كإنشاء الطرق والجسور الحديثة وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية وحرمان المناطق الريفية من متطلبات الحياة كتوفير المياه الصالحة للشرب ، والكهرباء ، وبناء الطرق الريفية ، والمدارس ، والمستوصفات.

خصائص الدول النامية :
انخفاض المستوى المعيشي للسكان
انخفاض إنتاجية العامل
ارتفاع معدلات نمو السكان
ارتفاع معدلات البطالة
الاعتماد الكبير على الانتاج الزراعي والصادرات الأولية
التبعية في العلاقات الاقتصادية الدولية
محدودية أو غياب المشاركة الشعبية في عملية اتخاذ القرارات

الواجب الاول

سؤال ١: يعرف gdpبأنه:

مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً في سنة معينة.

مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية والوسيطة المنتجة محلياً في سنة معينة.

مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً في سنة معينة.

مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً وخارجياً في سنة معينة.

السؤال ٢ : إذا علمت أن الناتج القومي الإجمالي لدولة ما يساوي ٨٥٠ مليون دولار وأن الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدولة يساوي ٨٢٠ مليون دولار فإن قيمة 30)مليون دولار) لهذه الدولة تمثل:

حجم الضرائب المباشرة.

المدفوعات التحويلية.

صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج.

إهلاك رأس المال الثابت.

السؤال ٣ : إذا علمت ان الرقم القياسي لأسعار المستهلك يساوي ٧٥ في السنة الحالية لكان ذلك دليلا على:

ارتفاع الاسعار بنسبة ٧٥% عن مستواها في سنة الاساس.

انخفاض الأسعار بنسبة ٢٥% عن مستواها في سنة الأساس.

ارتفاع الأسعار بنسبة ٢٥% عن مستواها في سنة الأساس.

انخفاض الأسعار بنسبة ٧٥% عن مستواها في سنة الأساس.

السؤال ٤ : إذا كان الدخل الشخصي يساوي ٧٥٠ والأرباح الغير موزعة تساوي ٥٠ والمدفوعات التحويلية للأفراد تساوي 100 والضرائب على أرباح الشركات تساوي 25فإن صافي الدخل المحلي يساوي:

725

625

575

650

السؤال ٥ : في مجتمع معين، إذا كانت قيمة ناتج القمح ١٠ مليون ريال وقيمة ناتج الدقيق ١٥ مليون ريال وقيمة إنتاج المخابز ٣٠ مليون ريال فإن القيمة المضافة لقطاع المخابز تساوي .... مليون ريال:

10

30

5

15

الواجب الثاني

السؤال ١ : حاصل جمع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار:

يكون اقل من الصفر واكبر من الواحد الصحيح

يساوي الصفر

يكون اكبر من الصفر واقل من الواحد الصحيح

يساوي الواحد الصحيح.

السؤال ٢ : يظهر منحنى العرض الكلي في الاجل الطويل:

كمنحنى سالب الميل

كخط مستقيم عمودي على المحور السيني

كمنحني موجب الميل

كخط مستقيم موازي للمحور السيني

السؤال ٣ : الميل المتوسط للاستهلاك:

يرتفع مع ارتفاع الدخل

ينخفض مع زيادة الدخل

لا يتأثر بارتفاع وانخفاض الدخل

ينخفض مع انخفاض الدخل

معطى الاستهلاك لاقتصاد ما بالمعادلة c = 50 + 0.8y:حيث أن (c) :تمثل الاستهلاك و (y) تمثل الدخل (أجب على السؤالين ٤ و ٥) .

السؤال ٤ : معادلة الادخار (s)و التي يمكن اشتقاقها هي:

S = -50 - 0.2y

S = 50 + 0.2y

S=-85 + 0.2y

S = - 50 + 0.2y

معطى الاستهلاك لاقتصاد ما بالمعادلة c = 50 + 0.8y حيث أن (c) تمثل الاستهلاك و (y) تمثل الدخل (أجب على السؤالين ٤ و٥) .

السؤال ٥ : مضاعف الاستثمار لهذا الاقتصاد في حدود المعلومات المعطاة يساوي:

0.5

- 500

500

5

الواجب الثالث

السؤال ١ : إذا كان عدد السكان ٢٦٠٠، والسكان في عمر العمل ٢٠٠٠، وسكان خارج قوة العاملة ٥٠٠، والعاملين ١٣٠٠. فإن معدل البطالة يساوي :

53.3%

30.8%

13.3%

7.7%

السؤال ٢ : إذا كانت نسبة المشاركة في قوة العمل الفاعلة ٨٠% فهذا يعني أنه إذا كان:

عدد السكان في عمر العمل ١٠٠ يكون عدد قوة العمل الفاعلة ٨٠

عدد قوة العمل الفاعلة ١٠٠ يكون عدد السكان في عمر العمل ٨٠

عدد العاملين ١٠٠ يكون عدد قوة العمل الفاعلة ٨٠

عدد السكان في عمر العمل ١٠٠ يكون عدد العاملين ٨٠

السؤال ٣ : اذا كان هنالك شخصان احدهما فقير والثاني غني فلأيهما تتوقع ان يكون الميل الحدي للاستهلاك أكبر:

للغني

للفقير

يتساويان فى الميل الحدي للاستهلاك ويختلفان فى الميل المتوسط للاستهلاك

كل الاجابات خاطئة

السؤال ٤ : مستوى الاستهلاك عند مستوى الدخل التوازني للاقتصاد الذي تصفه المعادلات ادناه يساوي:

شرط توازن الاقتصاد: $Y=C+I+G$

معادلة الاستهلاك(C): $C=250+0.75(Y-T)$

الضريبة الحكومية(T): $T=0.25Y$

الاستثمار(I): $I=300$

الإنفاق الحكومي(G): $G=500$

2400

1600

1000

800

السؤال ٥ : الفرق بين مضاعف الاستثمار لنموذج ذو اربعة قطاعات وآخر ذو ثلاثة قطاعات هو وجود:

الميل الحدي للاستهلاك

الميل الحدي للصادرات

الميل المتوسط للاستهلاك

الميل الحدي للاستيراد

الواجب الرابع

السؤال ١ : خفض قيمة الريال السعودي مقابل الدولار ستؤدي الى زيادة الواردات السعودية من الخارج وخفض الصادرات وبالتالي تدهور ميزان المدفوعات السعودي.

صواب

خطأ

السؤال ٢ : لجوء الدولة لتمويل عجز الموازنة بطباعة المزيد من العملة ينتج عنه تضخم بسحب الطلب

صواب

خطأ

السؤال ٣ : لخفض عرض النقود في الاقتصاد باستخدام عمليات السوق المفتوح :

تزيد الحكومة (البنك المركزي) من معدل الفائدة.

تقوم الحكومة (البنك المركزي) بشراء السندات.

تزيد الحكومة (البنك المركزي) من نسبة الاحتياطي القانوني.

تقوم الحكومة (البنك المركزي) ببيع السندات.

السؤال ٤ : اذا علمت ان نسبة الاحتياطي القانوني تساوي ٢٠% فإن الزيادة في مجموع الودائع الأولية الكلية الناتجة عن زيادة احتياطات النظام المصرفي بمقادر ٢٥٠٠ ريال تساوي:

1250

12500

125

125000

السؤال ٥ : مقياس عرض النقود m2 يضم:

الودائع الادخارية قصيرة الأجل

الودائع الادخارية طويلة الأجل

+m1الودائع الادخارية قصيرة الأجل.

M1 + أشباه النقود

الاختبار الفصلي

بافتراض توافر البيانات التالية بالمليون ريال لقطر معين، معتمدا على هذه البيانات أجب على الاسئلة من السؤال 1 الى السؤال 4:

البند	القيمة	البند	القيمة
الصادرات	23	ارباح غير موزعة	14
الانفاق الحكومي	97	الاستثمار الخاص	32
الاستهلاك الخاص	314	فوائد على الدين العام	13
صافي الدخل المحلي	380	صافي عوائد عناصر الانتاج	50
الواردات	24	اهلاك رأس المال	41
ضرائب على أرباح الشركات	23	مدفوعات الضمان الاجتماعي	27

السؤال ١ :الناتج المحلي الاجمالي يساوي:

442

444

450

400

السؤال ٢ : الدخل الشخصي يساوي:

440

411

383

450

السؤال ٣ : الناتج القومي الإجمالي يساوي:

372

472

433

492

السؤال ٤ : الناتج القومي الصافي يساوي:

531

451

341

431

معتمدا على المعادلات التالية والتي تصف نموذجا لاقتصاد دولة ما، اجب على الاسئلة من السؤال رقم ٥ الى السؤال رقم ١٠:

معتمدا على المعادلات التالية والتي تصف نموذجا لاقتصاد دولة ما، اجب على الاسئلة من السؤال رقم 5 الى السؤال رقم 10 :

شرط توازن الاقتصاد:	Y=C+I+G
معادلة الاستهلاك(C):	C=250+0.75(Y-T)
الضريبة الحكومية(T):	T=0.25Y
الاستثمار(I):	I =300
الإنفاق الحكومي(G):	G =500

سؤال ٥ : الدخل القومي التوازني لهذا الاقتصاد يساوي:

2600

2400

1600

1400

السؤال ٦ : قيمة الإستهلاك عند مستوي الدخل التوازني تساوي:

1600

1000

2600

1400

السؤال ٧ : قيمة مضاعف الإستثمار تساوي:

3.2
4.2
4.3
2.3

السؤال ٨ : قيمة الإدخار عند مستوي الدخل التوازني تساوي:
1000
1200
800
750

السؤال ٩ : قيمة الإستهلاك المستقل عن الدخل تساوي:
300
250
500
750

السؤال ١٠ : قيمة الميل الحدي للادخار تساوي:
0.75
0.80
0.25
0.57

السؤال ١١ : في نموذج التدفق الدائري للدخل والإنفاق، يتدفق:
الدخل من قطاع الأعمال إلى قطاع المستهلكين
الإنفاق من قطاع الأعمال إلى قطاع المستهلكين
الدخل من قطاع المستهلكين إلى قطاع الأعمال
الموارد من قطاع الأعمال إلى قطاع المستهلكين

السؤال ١٢ : إذا علمت ان الرقم القياسي لأسعار المستهلك يساوي ٨٥ في السنة الحالية لكان ذلك دليلا على:
ارتفاع الأسعار بنسبة ٨٥% عن مستواها في سنة الأساس.
انخفاض الأسعار بنسبة ١٥% عن مستواها في سنة الأساس.
ارتفاع الأسعار بنسبة ١٥% عن مستواها في سنة الأساس.
انخفاض الأسعار بنسبة ٨٥% عن مستواها في سنة الأساس.

السؤال ١٣ : يقاس النمو الاقتصادي باستخدام:
الناتج المحلى الاسمي
الناتج المحلي الحقيقي
مخفض الناتج المحلي الاجمالي
الرقم القياسي لأسعار المستهلك

السؤال ١٤ : إذا كان الميل الحدي للاستهلاك يساوي ٠,٧٥، وكانت الزيادة المستهدفة في الناتج المحلي الإجمالي هي (٣٠٠٠) مليون ريال، فإن الزيادة المتوقعة في الاستهلاك هي:
2100 مليون ريال
2700 مليون ريال
2250 مليون ريال
4000 مليون ريال

السؤال ١٥ : مجموع القيم المضافة لجميع المراحل الإنتاجية لسلعة ما:
يقل عن سعر السلعة في السوق
يزيد عن سعر السلعة في السوق
يساوي سعر السلعة في السوق
يؤدي إلى الاحتساب المزدوج

السؤال ١٦ : يقصد بالاحتساب المزدوج تضخيم قيمة الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لاحتساب قيم السلع النهائية لأكثر من مرة.
صواب
خطأ

السؤال ١٧: يكون الناتج المحلي الإجمالي أكبر من الناتج القومي الإجمالي عندما تكون عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية في القطر أكبر من عوائد عناصر الإنتاج للقطر في الخارج.

صواب

خطأ

السؤال ١٨ : حاصل جمع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يكون اكبر من الصفر واقل من الواحد الصحيح.

صواب

خطأ

السؤال ١٩ :السلعة العامة هي تلك السلعة التي تستهلك جماعيا وتكون متاحة للجميع ولا يمكن حرمان احد من استهلاكها و تقدم مقابل أجر رمزي.

صواب

خطأ

السؤال ٢٠ : الميل المتوسط للاستهلاك يزداد مع نقصان الدخل، بينما ينخفض الميل المتوسط للادخار مع نقصان الدخل.

صواب

خطأ